



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد:

- البيان الختامي للنّدوة البرلمانية العربية حول موضوع المياه.
- مؤتمر دبي حول التعاون العربي-الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام.
- تقرير عن أعمال ونتائج المؤتمر 97 لاتحاد البرلماني الدولي.
- قانون المياه في الإسلام.

العدد الرابع والستون

آذار (مارس) 1997

## الكتاب

حدث وتعليق : الندوة البرلمانية العربية الخامسة  
 حول المياه ودورها الاستراتيجي  
 في الوطن العربي

2.....	بقلم : نور الدين بو شکوج
4.....	نشاطات الاتحاد
20.....	بيان الختامي الصادر عن الندوة البرلمانية العربية حول المياه
25.....	ملف العدد : مؤتمر دبي حول التعاون العربي - الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام
27.....	- البيان الختامي
32.....	- دور أوروبا في مسيرة السلام العربي - الإسرائيلي بقلم : د. مفيد شهاب
39.....	- الواقع الحالي للعلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية وسبل تطويرها في ضوء سياسات التكثف واتفاقات الغات بقلم : د. عبد الغني حجازي
51.....	- الحوار الإسلامي - المسيحي (رؤية إسلامية) بقلم : د. عز الدين إبراهيم

### تقارير :

58.....	المؤتمر السابع والستون للاتحاد البرلماني الدولي (سيوول)
80.....	معلومات برلمانية عربية : مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية
86.....	دراسات : - التعاون الدولي من أجل الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي - الواقع والطموح بقلم : د. عزيز شكري
101.....	- التدابير المطلوبة لتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك في الوطن العربي بقلم : د. خالد رعد
105.....	- قانون المياه في الإسلام إعداد : المهندس عبد العزيز المصري

### وثائق :

112.....	اجتماع الأمانة العامة لمجالس الشورى والوطني والأمة لدول مجلس التعاون الخليجي - ورقة عمل حول تبادل المعلومات الالكترونية
----------	---

# البرلمان العربي

العدد الرابع والستون آذار - مارس 1997

٦٧

المدير المسؤول

رئيس التحرير

نور الدين بو شکوج  
الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيش

مدير العلاقات البرلمانية

الإدارية

لنشر مسودة

ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

تلفن : 412046

fax : 6130224

حدث  
وتعليق



## الندوة البرلمانية العربية الخامسة

حول

### المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي

بتقديم : نور الدين بوشكوج  
الأمين العام  
لاتحاد البرلماني العربي

أدرك الإنسان منذ فجر التاريخ أهمية المياه ودورها في بناء المجتمعات والدول، واستمرارها . ومع ذلك لم يعط هذا المورد الطبيعي الاهتمام تارياً الأهمية التي يستحقها، انطلاقاً من المفهوم الخاطئ الذي كان سائداً بأن المياه مورد وفير ومتاح دوماً ولا ينضب أبداً . ومنذ النصف الثاني من هذا القرن بدأت كثير من دول العالم تعاني عجزاً في مواردتها المائية نظراً للتطور الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ، مما تسبب في تدهور كمي ونوعي في الكثير من المصادر المائية . وتبه هذا الواقع إلى حقيقة كانت البشرية غافلة عنها ، وهي أن الموارد المائية العذبة القابلة للاستعمال محدودة وغير متاحة دائماً وقابلة للنضوب .

ولهذا بدأت القناعات تترسخ بأن المياه تعتبر من أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق ، وأنها تشكل العامل الرئيسي المؤثر على النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي . ووضعت هذه النظرة الجديدة قضية المياه على أولويات جداول أعمال علماء السياسة والاقتصاد وخبراء الدراسات الاستراتيجية ، في مختلف أنحاء العالم .

وفي العالم العربي تكتسب قضية المياه أهمية استثنائية نظراً للبيئة شبه الجافة الفقيرة بالمياه التي تتميز بها معظم مناطق الوطن العربي . ومن هنا جاء الاهتمام العربي بهذه القضية التي تأخذ في العالم العربي أبعاداً اقتصادية وسياسية واستراتيجية وقانونية . وتتجلى لنا خطورة هذه القضية في حقيقة أن موضوع المياه العربية في الأردن وفلسطين وسوريا - على سبيل المثال - هو أحد محاور الصراع العربي - الإسرائيلي .

إنطلاقاً من هذا الواقع فإن انعقاد الندوة البرلمانية العربية حول المياه يعتبر حدثاً كبيراً من زاويتين :

الأولى - أنها تعالج موضوعاً حيوياً بالغ الأهمية بالنسبة لجميع البلدان العربية حاضراً ومستقبلاً؛

الثانية - أنها جهد تنظيمي يقوم به الاتحاد البرلماني العربي في إطار نشاطه الدائم لجمع الكلمة البرلمانية العربية وتوحيد مواقف البرلمانات العربية من القضايا المصيرية التي تواجه الأمة العربية قاطبة . وهي وبالتالي إسهام متواضع ، من جانب البرلمانيين العرب ، في إيجاد الحلول الناجحة لأمثال تلك القضايا .

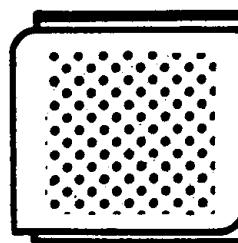
إن انعقاد هذه الندوة يشكل قفزة نوعية في نشاط الاتحاد البرلماني العربي . وهو ، فضلاً عن ذلك ، ارتقاء بالعمل البرلماني العربي إلى مستوى الأحداث والتحديات التي تواجهها أمتنا العربية في مختلف أมصارها .

ومما يدعو إلى الاعتزاز ذلك الاهتمام الكبير الذي لاقته الندوة ، من مختلف الأوساط المهتمة بقضية المياه ، سواء كان ذلك في فترة انعقادها أم بعد انتهاء أعمالها . وتجلّى هذا الاهتمام ، بوجه خاص ، في التغطية الإعلامية الواسعة لواقع الندوة ومداولاتها ، من جهة ، وفي الطلب الكبير على وثائقها ، من جهة ثانية ، مما حدا بالأمانة العامة للاتحاد إلى توثيق أعمال الندوة وإصدارها في سفر خاص ووضعه في متناول جميع الباحثين والخبراء والمهتمين بموضوع المياه في العالم العربي .

وتفتّم الأمانة العامة للاتحاد هذه المناسبة للتعرّب عن جزيل الشكر والتقدير لجميع الباحثين والخبراء والمشاركين الذين أغنوا الندوة بدراساتهم القيمة ومناقشتهم المقيدة واقتراحاتهم البناءة . وتؤكّد ، في الوقت نفسه ، أنها سوف تواصل مستقبلاً تنظيم ندوات أخرى حول مختلف المواضيع والقضايا التي تستثير باهتمام الشعب العربي وتخدم تطلعاته في بناء مجتمع عربي متكمّل ترفرف عليه رايات الديمقراطية والتقدّم والسلام .

والله من وراء القصد





## نشاطات الاتحاد

**بيان من الاتحاد البرلماني العربي  
يستكرون الإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية  
الجديدة في القدس**

**البرلمانيون العرب**

**يستكرون الإجراءات الإسرائيلية  
لتهويد مدينة القدس**

أصدر الاتحاد البرلماني العربي البيان التالي :

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ إجراءات الرامية إلى بناء حي استيطاني جديد في جبل أبو غنيم في مدينة القدس العربية المحتلة يشتمل في مرحلته الأولى على بناء 2550 وحدة سكنية جديدة.

إن ما تقوم به إسرائيل من تكثيف لبناء المستوطنات في مدينة القدس الشريف هو مواصلة لسياسة تهويد المدينة المقدسة وإلغاء هويتها العربية الإسلامية ، وفرض أمر واقع على المدينة المقدسة لاستبعادها لاحقاً من مفاوضات المرحلة النهائية من عملية السلام في الشرق الأوسط .

كما أن هذه الإجراءات الأخيرة من جانب الحكومة الإسرائيلية تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ، وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لا سيما القراران 242 و 338 اللذان يعتبران القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض العربية المحتلة . وهي فضلاً عن ذلك كله تعبر عن النزعة العدوانية التوسيعية لإسرائيل ، واستهتار جميع القوانين والأعراف الدولية وبالرادة المجتمع الدولي ، وتهديد خطير لجهود السلام من شأنه أن يعيد المنطقة إلى أتون التوتر والعنف القابلين للانفجار في آية لحظة .

لقد أثار الإجراء الإسرائيلي الأخير استنكاراً عالمياً واسعاً . وصدرت الإدانات ضده من دول الاتحاد الأوروبي ومن معظم دول العالم الأخرى ، واعتبرته الإدارة الأمريكية عملاً يلحق الأذى بالعلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ولا يخدم تدابير بناء الثقة في المنطقة .

في إطار سياستها الرامية إلى تهويد المناطق العربية المحتلة ، لا سيما مدينة القدس الشريف وإلغاء هويتها العربية والاسلامية اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مطلع هذا العام 1997 قراراً ببناء حي استيطاني جديد في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشريف . وقد أثار هذا القرار حملة واسعة من الإدانة والاستنكار على الصعيدين العربي والدولي . وقرصد «البرلمان العربي» فيما يلي ما وصلها حتى الان من مواقف الإدانة والاستنكار لهذا الإجراء الاستيطاني المنتهك لجميع قرارات الشرعية الدولية حول المدينة المقدسة :

حكوماتهم على شجب هذا الإجراء وممارسة كل أشكال الضغط على إسرائيل لوقف أعمالها الاستيطانية ، ويدعون مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار يمنع إسرائيل فوراً من متابعة سياستها التوسعية أو اتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير معالم المدينة المقدسة .

دمشق 27/2/1997      الاتحاد البرلماني العربي

إن البرلمانيين العرب ، الذين يتطلعون إلى استتباب السلام والأمن في الشرق الأوسط في ضوء قرارات الشرعية الدولية وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، يعربون عن إدانتهم للإجراءات الإسرائيلي الأخيرة ، ويدعون القادة العرب والحكومات العربية إلى اتخاذ موقف عربي موحد لوضع حد لسياسة التوسيع والاستيطان الإسرائيلي .

كما يهيبون بجميع برلمانيي العالم أن يحثوا

### بيان من المجلس الوطني الفلسطيني

وتهديداً خطيراً لكل العملية السلمية التي أخذت تشق طريقها بين دول المنطقة وشعوبها .

إن المجلس الوطني الفلسطيني وكان قد اكتفى ببيانقيادة الفلسطينية بهذاخصوص والذي صدر في مساء يوم 28/2/1997م ، إلا أنه وعلى أثر تدهور الأوضاع في أرض الوطن حيث عمليات البطش الصهيونية المجرمة ضد المواطنين العزل الذين يعتصمون فوق الأرض الفلسطينية المستهدفة من الجرافات وألات الحفر والبناء والمدعومة بالجند الإسرائيلىين المدججين بالسلاح دون مراعاة لأى اعتبار إنساني ... وإزاء كل هذا وذاك ليؤكد بكل الحزم والإصرار على ما يلى :

أولاً : الاستكثار الكامل والرفض القاطع لكل الممارسات الإسرائيلية المنافية لاتفاقات السلام وقرارات الأمم المتحدة والتي تعتبر عدواناً صارخاً و مجرماً على حق الشعب الفلسطيني في حماية أرضه ومدنه ومقدساته وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

ثانياً : أن مستوطنة (هارحوما) التي قررت حكومة إسرائيل إنشاءها فوق جبل أبو غنيم تعتبر إسفيناً قاتلاً لوحدة الكيان الفلسطيني حيث تفصل فصلاً تماماً بين شمال الضفة الفلسطينية

ذلك أصدر المجلس المجلس الوطني الفلسطيني البيان التالي :

إن المجلس الوطني الفلسطيني وهو يتابع باهتمام وقلق شديدين مسلسل الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد أرضنا الفلسطينية المقدسة وشعبنا الفلسطيني الصامد مما يشكل تهديداً خطيراً للحق الفلسطيني الأزلي والثابت في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ومما يعتبر انتهاكاً لبندود اتفاقات السلام (اوسلو والقاهرة وطابا) الموقعة من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وكافة قرارات الشرعية الدولية ... وأمام الهجمة الشرسة التي بلغت ذروتها بقرار الحكومة الإسرائيلية اليمينية العنصرية المتطرفة بالموافقة على البدء فوراً بناء ما يسمى مستوطنة « هارحوما » على قمة وسفوح جبل أبو غنيم .. وبعد متابعة دقيقة لتصریحات بیبی نتیاھو رئيس الحكومة الإسرائيلية المصرة على الاستمرار في عملية البناء والاستيطان في مدينة القدس وفي كل شبر من الأرض الفلسطينية باعتبارها ذلك حقاً مشروعأً لبني إسرائيل رغم كل بيانات الشجب والاعتراضات الدولية التي ترى في هذه الممارسات خرقاً فاضحاً لاتفاقات السلام وقرارات الأمم المتحدة

القرار سيؤثر سلباً على سير المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .. إن ذلك التبرير الغير مقنع يتلاعنه القرارات المتلاحقة من مجلس الأمن الدولي بقضايا ونزاعات ليست إسرائيل طرفاً فيها ، وينزع المصداقية عن الراعي الأول لمسيرة السلام في المنطقة والاتفاقات الموقعة .

خامساً : إننا وبكل الإكبار والتقدير لنقدم بالشك والعرفان للأردن الشقيق ملكاً وحكومة وشعباً ومجلس نواب على الموقف الأخوي النبيل والشجاع والناطق بكل معانى الاخاء والعطاء الدعم والوفاء والذي تمثل في البيانات التي صدرت عن مجلس النواب ومجلس الوزراء والنقابات وفي الطليعة كانت الرسالة الهاشمية الشجاعة والحازمة التي وجهها العاهل الأردني الذي عود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ومجلسنا الوطني الهامة التي سنظل نذكرها بكل الحب والاعتذار والتقدير وعلى مر التاريخ وتواصل الأجيال ..

سادساً : إن المجلس الوطني الفلسطيني ليقدر عالياً موقف الشعب المصري الشقيق وخاصة الموقف الحازم والجريء للسيد الرئيس محمد حسني مبارك مما يشكل دعامة قوية للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل الوصول إلى كامل حقوقه الوطنية ..

سابعاً : إن المجلس الوطني الفلسطيني ليرى في هذه الهجمة الاستيطانية الصهيونية محاولات مدروسة ومحضونه لاستباق الزمان كي لا يبقى شيء من موضوعات المرحلة النهائية يمكن التفاوض عليه .. فلا القدس عربية .. ولا فلسطين الدولة والكيان والحدود .. ولا مكان يتسع على الأرض لعودة اللاجئين أو حتى إعادة بناء وتعمير وتطوير مخيمات اللاجئين لتزول أسوأ مظاهر مأساة الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت أراضيه ومدنه وقراه .. فهل يمكن في ظل هذه السياسة الحمقاء أن يكون

هناك سلام ؟ ..

وجنوبها كما تشكل عزلاً قاتلاً لمدينة القدس عن بقية مدن فلسطين وقرها .

وهذا يعني حرمان الكيان الفلسطيني من كل مؤسسات الحياة بالإضافة إلى كونه استكمالاً لفصول مؤامرة تهويد مدينة القدس وطمس هويتها العربية والإسلامية والمسيحية مما يحتم وقوف الشعب الفلسطيني بكل فنائه وطائفه ومكوناته نسيجه الاجتماعي داخل الوطن وفي الشتات بكل صلابة وإيمان وصمود وفاءً ومهما كانت التضحيات ضد هذه المؤامرة وهذا حق القدس له تقره كل الأعراف الدولية والمواثيق الإنسانية وفي طليعتها إعلان حقوق الإنسان .

ثالثاً : نثمن ونؤيد ما جاء في بيان القيادة الفلسطينية من استنكار ودعوة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة وراعي عملية السلام الدول الأوروبيية ومجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية للوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية وإعادتها إلى حماية عملية السلام واحترام الاتفاقيات الدولية ونؤيد كل ما جاء في نداء القيادة الفلسطينية إلى الرئيس الأمريكي كلينتون كي يتخذ المواقف الكفيلة بحماية عملية السلام من الانهيار الوشيك إذ استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية .

رابعاً : تستذكر قرار الفيتور الأمريكي في مجلس الأمن الدولي ضد القرار الذي أجمع عليه المجتمع الدولي شرقه وغربه والذي يدين الممارسات الإسرائيلية ويلزمها باحترام اتفاقيات السلام المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما يعتبر انحيازاً ظالماً غير مبرر إلى الجانب الإسرائيلي ضد الحق الفلسطيني بل تحدياً لشعوب العرب وال المسلمين في كل أنحاء المعمورة ولا يساعد في بناء الثقة بالراعي الشريك في العملية السلمية ويفقده صفة النزاهة في مناصرة صاحب الحق وردع المعتدي .. وإن المجلس الوطني الفلسطيني ليس تذكر الموقف الشاذ للولايات المتحدة الأمريكية بدعوى عدم الاختصاص أو أن صدور ذلك

تأييد الطلب المقدم إلى الاتحاد البرلماني الدولي لإدراج بند إضافي خاص بالقدس على جدول أعمال مؤتمره 97 والمقرر عقده في سبوزول في نيسان/أبريل القادم، ليتمكن برلمانيو العالم من أسماع صوت شعوبهم المؤيد للسلام ولحرية الشعوب والمناهض للاحتلال وطمس الحقوق.

ثاني عشر : إن العبث بقضية القدس ومحاولة إفراغها من سكانها العرب وطمس تاريخها العربي والإسلامي عبث بقضية السلام على مستوى المنطقة والعالم أجمع ، فسلام ولا استقرار بدون القدس زهرة المدائن ودرة فلسطين وعاصمة دولتها المستقلة الأبدية رغم ادعاءات مزيفي التاريخ ومدعى الحضارة.

ونود أن ننصح رئيس الحكومة الإسرائيلية بقراءة متأنية لرسالة جلالة الملك حسين المرسلة له مؤخرا .. كما نود أن يستمع إلى كلمة رئيس وزراء الأردن السيد عبد الكريم الكباري في مجلس النواب الأردني ويبيان مجلس النواب الأردني الشقيق والمنظمات العربية والمهنية والشعبية المختلفة في التوأم الأردني .. كما ننصحه بمتابعة ردود الفعل العربية المختلفة من رسمية وبرلمانية وشعبية وبشكل خاص تصريحات الرئيس مبارك ووزير خارجيته وبيانات الجامعة العربية والاتحاد البرلماني العربي والحكومات والمنظمات العربية المختلفة .

إن من يحسن قراءة التاريخ يدرك أن أمم كالأمة العربية شكلت رافداً أساسياً من روافده التقافية والحضارية لا يمكن أن تبقى متعثرة للأبد ، كما يمكن له أن يدرك أن القدس كانت وما زالت المحور الذي تختلف حوله إرادات الشعوب العربية والإسلامية والبلسم الذي يضمد جراحات تلك الشعوب وينهي خلافاتها .

وصدق الله العظيم حيث يقول : «أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً».

ثالثاً : إن المجلس الوطني الفلسطيني ليدعو الأمتين العربية والإسلامية حكومات و المجالس نيابية واتحادات شعبية كي تأخذ دورها في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية من أجل حماية فلسطين وشعب فلسطين والمسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين .

كما يدعو الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس إلى التعامل مع الحدث بما يتناسب وأهميته وخطورته لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القدس وردع العدوان الهمجي الصهيوني كي يعود الحق إلى أصحابه ويسود السلام أرض السلام .

تاسعاً : لا يفوتنا أن نحيي بكل الوفاء والتقدير موقف المجموعة الأوروبية العادل والဒي و معه موقف كافة دول العالم مؤيدة للحق الفلسطيني والمستنكرة للسياسات الإسرائيلية التي تهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط .. كما نحيي جمهورية روسيا الاتحادية باعتبارها أحد راعيى العملية السلمية على موقفها المؤيد للحقوق الفلسطينية والرافضة لطروحات نتنياهو العنصرية .

عاشرأ : إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يحيي نضال شعبه وتمسكه بأرضه و المقدساته ، واستعداده الدائم للمزيد من التضحية والدفاع والدفاع عن الأرض والعرض ليحيي ثبات قيادته التاريخية برئاسة الأخ القائد ياسر عرفات وتمسكها الثابت بحقوق شعبها غير القابلة للتصرف والمستندة إلى الشرعية الدولية وقراراتها العديدة .. كما يجدد الدعوة إلى مساندتها أفعال من أخواته عرباً و مسلمين تأخذ جميع أشكال الدعم المعنوي والمادي والإعلامي .

حادي عشر : كما ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني أشقاءه وأصدقاءه البرلمانيين إلى

**القرار الصادر عن المؤتمر السابع والتسعين  
لاتحاد البرلماني الدولي**

وبناء على طلب من الوفود العربية المشاركة في أعمال المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في بيروت في الفترة من 10 - 15/مايو/1997 أدرج موضوع المحافظة على مدينة القدس كبند إضافي في جدول أعمال المؤتمر تحت عنوان :

« المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة لكل المحاولات الرامية إلى تغيير هيمنتها بما يشكل ذلك من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام في المنطقة ». وقد أصدر المؤتمر حول هذا البند قراراً هاماً نورده بنصه الكامل فيما يلي :

**قرار المؤتمر السابع والتسعين لاتحاد البرلماني الدولي  
حول**

المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف والتصدي بجميع الوسائل الممكنة  
لكل المحاولات الرامية إلى تغيير هيمنتها بما يشكل ذلك  
من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام

(أقر بمعارضة مندوبي إسرائيل والأرuguay فقط)

المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي ،

- 1- مؤكداً من جديد دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط وكل منجزاتها ،
- 2- مستذكرة مرة أخرى القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لمساندة الجهد الرامي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط .
- 3- مستذكرة أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى إلغاء أي وجميع الإجراءات والأعمال الإسرائيلي الرامية إلى تغيير الوضع القانوني ، والتركيب demografique والبنية الجغرافية القدس ، واعتبار مثل تلك الاجراءات باطلة ،
- 4- معرباً عن القلق العميق إزاء النشاطات الاستيطانية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 ، وبصورة خاصة إزاء بناء مستوطنة في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية ،
- 5- مشدداً على أن هذه المستوطنات غير شرعية وتشكل خرقاً للقانون الدولي وعقبة أساسية في طريق السلام ،
- 6- قلقاً إزاء الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط وتأثيرها السلبي على الظروف الحياتية لجميع شعوب المنطقة ، وبصورة أكثر خصوصية الشعب الفلسطيني ،
- 7- معرباً عن الأسف إزاء اللجوء المتزايد إلى العنف منذ الانهيار الخطير لعملية السلام ،

8- مؤكداً من جديد القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي ، خاصة في المؤتمرات السابعة والسبعين ، والحادي والثمانين ، والرابع والثمانين والتسعين ، حول مساندة الجهود الرامية إلى إعطاء زخم للتحركات نحو السلام في الشرق الأوسط .

#### يقرر ما يلي

- 1- يشجب سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس الشرقية ؛
- 2- يدعو السلطات الإسرائيلية إلى الامتناع عن جميع الأعمال والإجراءات ، بما في ذلك النشاطات الاستيطانية ، التي تغير الحقائق على الأرض ، وتستبق الوضع النهائي للمفاوضات ، ولها تأثيرات سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط ؛
- 3- يدعو إسرائيل ، باعتبارها السلطة المحتلة ، إلى التقيد بدقة بالالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة بتاريخ 12 آب/أغسطس 1949 ؛
- 4- يدعو جميع الأطراف ، وخصوصاً الإسرائيليين والفلسطينيين ، خدمة لمصالح السلام والأمن ، إلى موصلة وتسريع مفاوضاتهم في إطار عملية السلام على الأسس المتفق عليها ، ويدعو إسرائيل بوجه خاص إلى تنفيذ الاتفاقيات المعقدة ، وخاصة اتفاقيات أوسلو ، ضمن الحدود الزمنية المقررة ؛
- 5- يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى التوقف عن مصادرة بطاقات هوية المواطنين الفلسطينيين في القدس ، والاقلاع عن سياسة منهم من اصلاح بيوتهم أو بناء بيوت جديدة لتلبية حاجاتهم السكنية الملحة ؛
- 6- يدعو باللحاح ، كجزء من عملية السلام ، إلى إنهاء أعمال العنف والإرهاب مهما كان مصدرها ؛
- 7- يناشد الأمم المتحدة إلى استخدام نفوذها على الفور لحماية جميع المواطنين ، وجميع المؤسسات ، وجميع التنصيب التاريخية في القدس ، وبصورة خاصة المؤسسات الفلسطينية ، بانتظار تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 ، وتحقيق السلام ؛
- 8- يوصي بمراقبة الوضع في القدس من خلال لجنة الاتحاد البرلماني الدولي حول الشرق الأوسط التي ستقدم تقريراً إلى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة (أيلول - سبتمبر 1997) .

### الأمم المتحدة تناقش إجراءات

### الاستيطان الإسرائيلي في القدس

رداً على الاتهام الإسرائيلي بناء على تشكيل مجلس في مجلس أمنه عضو في القدس الشرقية تحدث لربح دول أوروبية هي فرنسا وبريطانيا وإنجلترا والسويد بمشروع القرار إلى مجلس الأمن الدولي (في إطار الماضي) يشير بوضوح إلى تناقض الإجراء الإسرائيلي مع جميع القرارات الدولية المتعلقة بسيادة القدس الشريف ، ويدعو إسرائيل إلى الكف عن بناء المستوطنات . والمؤلف أن مشروع القرار هذا لم ير النور بالرغم من اعتداله لأن الولايات المتحدة قد أحجمت عنه باستخدامها حق الفيتو ضده .  
وفيما يلي النص الكامل لمشروع القرار :

إن مجلس الأمن وقد نظر في الرسالة المؤرخة في 27 فبراير 1997 الواردية من المراقب الدائم للفلسطين باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، وإذا يعرب عن بالغ القلق إزاء قرار حكومة

إسرائيل الشروع في أنشطة استيطانية جديدة في منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية ، وإذ يعرب عن القلق إزاء ما اتخذ أخيراً من تدابير أخرى تشجع أو تسهل القيام بأنشطة استيطانية جديدة ...  
وإذ يؤكد أن هذه المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة كأداء أمام السلام ، وإذ يشير إلى قراراته المتعلقة بالقدس وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وإذ يؤكد أن كافة التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي ترمي إلى تغيير وضع القدس بما في ذلك نزع ملكية الأرضي وممتلكات الكائنة فيها ، إنما هي باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع .

وإذ يؤكد مجدداً دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط وكل منجزاتها بما في ذلك الاتفاق الذي عقد مؤخراً بشأن الخليل ، وإذ يساوره القلق إزاء الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك أثر تلك الصعوبات على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ، وإذ يحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بالفعل ، وقد ناقشت الحالة في جلسته 3745 المعقدة في 5 و6 مارس 1997 :

1- يطلب إلى السلطات الإسرائيلية أن تتمتع عن اتخاذ إجراءات أو تدابير بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية تغير واقع الأمر على الطبيعة فتجهض مفاوضات الوضع النهائي وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط .

2- يطلب إلى إسرائيل وهي السلطة القائمة بالاحتلال أن تتقيد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقدة في 12 غشت 1949 والساربة على جميع الأرضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 .

3- يطلب إلى جميع الأطراف أن تواصل حرصاً على السلام والأمن مفاوضاتها في إطار عملية الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وأن تتفذ الاتفاقيات المعقدة في المواعيد المقررة لتنفيذها .

4- يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر .

بعد لعطل الولايات المتحدة لمشروع القرار الأوروبي في مجلس الأمن الفولسي تطلب  
البرلمان العربي موافقة الأسطيطان الإسرائيلي في جبل أبو غنيم إلى الجمعية العامة للجمعية  
الدولية التي أصدرت بتاريخ 13/3/1997 القرار رقم 51/223 بأكثريه 130 صوتا  
موافقة وعارضه صوتين هما صوتا إسرائيل والولايات المتحدة .  
ويطالبون من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة :

## «قرار حول الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية»

### في الأرضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس الشرقية» .

«إن الجمعية العامة وقد نظرت في الرسائل المؤرخة في 21 و 25 و 27 شباط 1997 الواردة من المراقب الدائم لفلسطين باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء قرار حكومة إسرائيل الشروع في أنشطة استيطانية جديدة في منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية .  
وإذ تعرب عن القلق إزاء ما اتخذ مؤخراً من تدابير أخرى تشجع أو تسهل القيام بأنشطة استيطانية

جديدة ، وإذ تؤكد أن هذه المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة كأداء أداء أمام السلام ، وإن تشير إلى قراراتها المتعلقة بالقدس وسائر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة .

وإذ تؤكد أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي ترمي إلى تغيير وضع القدس بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات الكائنة فيها إنما هي باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الواقع .

وإذ تؤكد مجدداً دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط وكل منجزاتها بما في ذلك الاتفاق الذي عقد مؤخراً بشأن الخليج .

وإذ يساورها القلق إزاء الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك أثر تلك الصعوبات على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ، وإن تحت الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بالفعل .

وقد ناقشت الحالة في جلستيها العامتين في 12 آذار 1997 .

1- تطلب إلى السلطات الإسرائيلية أن تمنع عن اتخاذ أي إجراءات أو تدابير ، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية ، تغير واقع الأمر على الطبيعة فتجهض مفاوضات الوضع النهائي وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط .

2- تطلب إلى إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تقييد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقدة في 12 آب 1949 والمسارية على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967 .

3- تطلب إلى جميع الأطراف أن تواصل ، حرصاً على السلام والأمن ، مفاوضاتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وأن تنفذ الاتفاقيات المعقدة في المواعيد المقررة لتنفيذها .

4- تطلب إلى الأمين العام أن يوجه نظر حكومة إسرائيل إلى أحكام هذا القرار .

**وتحثه إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تقدمت الرغور العربية مشروع قرار  
ثان إلى مجلس الأمن الدولي لم يحظ أيضاً بالنجاح نظراً لاستخدام الولايات المتحدة حق  
الفيتو صدّه وفيما يلي نص مشروع القرار الثاني:**

«إن مجلس الأمن ، إذ يشير إلى قراراته ذات الصلة ، خصوصاً تلك المتعلقة بالقدس والمستوطنات الإسرائيلية ، ووعياً منه بقرار الجمعية العامة 51/223 المؤرخ في 13 آذار (مارس) عام 1997 ، وإن يؤكد دعمه عملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي جرى التوصل إليها :

1- يطالب إسرائيل بالكف فوراً عن تشييد مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية ، فضلاً عن كل الأنشطة الاستيطانية الأخرى في الأراضي المحتلة .

2- يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) أن يقدم تقريراً عما يستجد من تطورات في هذا الصدد ». .

## في الذكرى الـ 21 ل يوم الأرض بيان من المجلس الوطني الفلسطيني

يحمونها في «جبل أبو غنيم» وثورة شعبية تمتدى على مساحة الأرض الفلسطينية حماية للأرض ورفضاً للاحتلال بكل ما يمثل من ننس وقذارة.

يا أبناء شعبنا البواسل ....

تطل علينا ذكرى يوم الأرض .. بينما أرضنا الفلسطينية الطهور وقدس الأقدس عاصمة فلسطين الأبية يتهددها الاستيطان والتهويد بشكل غير مسبوق .. ورغم حملة التدبر الفلسطينية والعربية والعالمية الواسعة النطاق والرافضة لقرار الاستيطان الإسرائيلي في «جبل أبو غنيم» في القدس العربية ، فإن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة لم تقم وزناً لها ، ضاربة عرض الحاط بكل هذه المواقف ، معنة في سياساتها وموافقها القاضية بفرض وتنبيت وقائع احتلالية على الأرض لقطع الطريق على شعبنا الفلسطيني المتمسك بالقدس عاصمة الدولة الفلسطينية .

يا أبناء شعبنا العربي ...  
يا أحراء العالم ...

أنه وفي ظل الصطف الإسرائيلي وسياسة إدارة الظاهر للشرعية الدولية والقانون الدولي بات مطلوباً من أشقائنا العرب شعوبًا وحكومات إعلاء الصوت ضد هذه السياسات وتوحيد الصف العربي والموقف العربي وصياغة رد عربي رادع وفعال ، وفي هذا السياق فإن الدعوة إلى قمة عربية طارئة تضع على جدول أعمالها قضية القدس وسياسة الاستيطان الإسرائيلي تزداد إلحاحاً أكثر من أي وقت مضى ، ونحن إن نثمن كل جهد عربي مساند ومتضامن مع أهلنا وشعبنا .. فإننا ننوجه لكل الأشقاء بدعاوة صادقة نحو تجاوز الرفض والشجب إلى مواقف أكثر عملية وفاعلية وفي كل الميادين .

وفي الوقت الذي تستهجن فيه إقدام الولايات



في الثلاثين من شهر آذار - مارس - 1997 مرت الذكرى الحادية والعشرون ل يوم الأرض في الأرض الفلسطينية والعربية المختلفة : وقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني بهذه المناسبة البيان التالي :

يا جماهير شعبنا الصامد في فلسطين المحتلة عام 1948

يا جماهير شعبنا في الوطني والشتات في الثلاثين من الشهر الجاري تمر بنا الذكرى الحادية والعشرون «ل يوم الأرض » الخالدة التي جسدت خلالها جماهيرنا الفلسطينية في فلسطين المحتلة منذ عام 1948م ، أسمى آيات البطولة والتضحية ، معبرة بأعلى صوتها عن تجذرها وانغراسها في أرضها وأرض أبنائها وأجدادها ، تقاوم الأعصار الصهيوني الهدف إلى اقتلاعها عبئاً بشموخ وكرياء ، فاضحة السياسات الإسرائيلية العنصرية الهدافة إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهويتها وتغريغها من سكانها الأصليين .

إن كوكبة الشهداء التي روت بدمائها الزكية الطاهرة أرض فلسطين ، في يوم الأرض ، وما سبقها وما تبعها من قوافل الشهداء الأبرار الذين قدموا أرواحهم فداء لفلسطين ، لم تذهب سدى ، بل أنبتت ثورة وغضباً فلسطينياً نراه اليوم يتفجر برkanan لاها يقذف بحممه في وجه الجرافات الإسرائيلية وجند الاحتلال الذين

واحترامها .. وإلى أبناء شعبنا الفلسطيني الأبي في الوطن المحتل وفي الشتات والمهاجر .. فأنتا نتوجه إليهم بالدعوة إلى إحياء مناسبة «يوم الأرض» بفعاليات شعبية وجماهيرية تليق بهذه المناسبة وتعطيها أبعادها وتجسيدها الحياة والمميزة، كما نهيب بهم ل توفير كل أنواع الإسناد والدعم لأهلنا الصامدين الصابرين في فلسطين المحتلة كيما تستمر شعلة النضال متاججة في وجه المحتلين الصهاينة حتى تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

عاشت ذكرى يوم الأرض الخالدة ....  
والجد والخلود لكل شهدانا الأبرار ....

المتحدة الأمريكية على ممارسة حق القضاء «الفيتو» في مجلس الأمن ضد مشروع القرارين الأوروبي والعربي الداعيين لرفض الاستيطان .. فأنتا ندعوك الولايات المتحدة باعتبارها الراعي الأول للعملية السلمية في المنطقة إلى لعب دور متوازن ونزيه ومؤثر يحق الحق ويقر العدل ويقف في وجه المعذبين الذين يهددون عملية السلام بالخطر .. كما نتوجه نحو أصدقائنا الأوروبيين وكل القوى المحبة للسلام والمؤيدة لحق الفلسطيني الثابت في وطنه وندعوهم جميعاً إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة الإسرائيلية وبث السبل الكفيلة بالتزامها تطبيق مقررات المؤسسة الدولية

## البرلمانيون العرب يعلنون تضامنهم مع لبنان الشقيق

**في الرابع عشر من آذار سالمن - 1997 مرت الذكرى التاسعة عشرة للاحتلال الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان . وقد أعرب الاتحاد البرلماني العربي والعديد من الشخصيات العربية الأعضاء في الاتحاد عن تضامنهم مع لبنان الشقيق بهذه المناسبة . ونشر فيما يلي ماوصلنا من بيانات وبيانات .**

القتلى والجرحى أطفالاً ونساء وشيوخاً ، فضلاً عن أعمال التدمير المتعمد للمرافق المدنية والبيوت وغيرها .

إن هذه الممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد لبنان تشكل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي ، وخرقاً فاضحاً لمبادئ الشرعية الدولية وقراراتها ، وتؤكد إصرار إسرائيل على رفض استحقاقات السلام ، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام . ومن الواضح أن استمرار إسرائيل في تعنتها ورفضها وقف عدوانها المتواصل على لبنان من شأنه أن يدفع الأوضاع في المنطقة

### بيان من الاتحاد البرلماني العربي

تمر اليوم - الرابع عشر من آذار - مارس - الذكرى التاسعة عشرة للاجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان . ففي مثل هذا اليوم من عام 1978 قامت القوات الإسرائيلية باجتياح جنوب لبنان في عملية عسكرية واسعة . ومنذ ذلك الحين ظل الجنوب اللبناني هدفاً للعدوان ومرتعاً لاستعراض العضلات الإسرائيلية . وارتكت إسرائيل في جنوب لبنان العديد من المجازر الوحشية كان آخرها مجزرة قانا في نيسان - إبريل/1996 ، التي ذهب ضحيتها المئات من

الإستراتيجي مع قوى الاستكبار والإمبريالية الأمريكية والتي تدفعه لتعطيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 لسنة 1978 والذي صدر بإجماع دولي .

تؤكد شعبة العلاقات مع المؤسسات النيابية الخارجية :

1- حق الشعب اللبناني الأصيل في المقاومة الشاملة بلا حدود .

2- تدعو المجتمع الدولي لإجبار الكيان الصهيوني المعتمد على سحب قوانه من جنوب لبنان وفق القرار 425 بما في ذلك استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

3- تهيب بكافة الدول العربية أن تتفذ مقررات الاتحاد البرلماني العربي في دورته الطارئة في صيف 1993م ، القاضية بتقديم كل عنون لشعب الجنوب اللبناني لدعم صموده .

4- تهيب بكافة برلمانات العالم المحبة للسلام أن تعلن تضامنها مع الشعب اللبناني حتى النصر .

والله ناصر من ينصره .

#### تصريح لممثل المجلس الوطني العراقي

أكد السيد سعد قاسم حمودي/رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني تضامن العراق مع شعب لبنان الشقيق في النضال لتحرير أراضيه المحتلة من دنس الاحتلال الصهيوني البغيض .

جاء ذلك بمناسبة الذكرى التاسعة عشر للغزو الصهيوني للأراضي اللبنانية عام 1978 . ولليوم العالمي للتضامن مع لبنان ، وذكرى مرور سنة على مجرزة قانا .

وأضاف السيد حمودي قائلاً : إننا نحيي المقاومة اللبنانية الباسلة التي تواصل كفاحها البطولي لطرد الغزاة الصهاينة من الجنوب اللبناني . وندد بقوة بجريمة قتل الأطفال والنساء والشيوخ في مركز قانا التابع للأمم المتحدة التي تجسد عنصرية وحقد الصهاينة على أمة

إلى التفاصم والتوتر والانفجار ، وأن يهدى بالتالي عملية السلام برمتها .

في الذكرى التاسعة عشرة لليوم العالمي للتضامن مع لبنان يعلن البرلمانيون العرب استكارهم الشديد للممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد لبنان وجنوبه المحتل ، ويعربون عن تضامنهم الكامل مع الشعب اللبناني الشقيق والمقاومة اللبنانية الباسلة التي تمارس نضالاً مشرقاً وغرباً عن الأرض والشعب ، ويناشدون برلمانيي العالم أن يرفعوا أصواتهم استكاراً لهذه الممارسات ، وتضامناً مع لبنان وان يحثوا حكومات بلدانهم للإسهام في حملة الضغط على إسرائيل للإقلاع عن ممارساتها العدوانية والانصياع لإرادة المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية دون إبطاء ، وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 الخاص بـلبنان والداعي للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة دون قيد أو شرط .

دمشق 14/3/1997

#### بيان المجلس الوطني في السودان في ذكرى 14 مارس للتضامن مع لبنان الشقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

بمناسبة مرور تسعه عشر عاماً على الاجتياح الصهيوني للأراضي اللبنانية ، واستجابة لنداء مجلس النواب اللبناني بجعل الرابع عشر من مارس يوماً عالمياً للتضامن مع شعب لبنان والمقاومة الوطنية .

ونذكراً لأمتنا العربية والإسلامية بما ظلت تمارسه دولة الإرهاب الصهيوني من عدوان متواصل على الشعب في جنوب لبنان والبقاع الغربي بما في ذلك المجازرة البشعة للمدنيين في قانا .

نحيي صمود شعب لبنان الشقيق ووحدته الوطنية والمقاومة الوطنية الباسلة في جنوب لبنان الذي هز الكيان الصهيوني رغم حلفه

شعب لبنان الشقيق ذكرى مأساته الدامية في يوم 14 من مارس 1996م يوم التضامن مع الجنوب اللبناني التي أطاح فيها المغتصب الصهيوني بأرواح شهداء أبرياء وإذاك دمائهم الغالية دون ذنب بوحشية إجرامية لا مثيل لها في تاريخ البشرية ليؤكد تضامنه التام مع الجنوب والبقاء الغربي اللبناني والشعب اللبناني الشقيق بأسره مستكراً هذا العدوان الأثم الذي شهد عليه المجتمع الدولي وكل عدوان مماثل على شعب لبنان وأرضه أو على الشعوب الآمنة، ويناشد هذا المجمع مساندة لبنان الشقيق في تحرير كل شبر من أراضيه وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية ولقرار مجلس الأمن رقم (425).

. العرب .

واختتم رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية تصريحه بتأكيد دعم المجلس الوطني العراقي لكل الجهود التي يبذلها مجلس النواب اللبناني والاتحاد البرلماني العربي للضغط على العدو الصهيوني للانسحاب من الجنوب اللبناني طبقاً لقرار 425، دون شروط وكذلك من جميع الأراضي العربية المحتلة.

بيان صادر من مجلس الأمة في دولة الكويت بمناسبة ذكرى يوم 14 مارس يوم التضامن مع الجنوب اللبناني

وأصدر مجلس الأمة الكويتي البيان التالي :  
إن مجلس الأمة بدولة الكويت وهو يشارك



#### **بيان صادر عن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر السابع والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في سينيول**

في الثامن عشر من نيسان - إبريل/1997 تمر الذكرى الأولى للمجزرة الوحشية التي ارتكبها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين اللبنانيين الأبرياء الذين التجأوا إلى موقع قوات الأمم المتحدة في بلدة قانا في الجنوب اللبناني . وقد أسفرت تلك المجزرة عن سقوط المئات من القتلى والجرحى أطفالاً ونساء وشيوخاً .

لقد أكدت تلك الجريمة البشعة ، التي تمثل نوعاً من إرهاب الدولة المنظم ، النزعة العدوانية التوسعية لدى إسرائيل وخرقها السافر لقرارات الشرعية الدولية ، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم 425 ، وإصرارها على ممارسة الضغط على لبنان بهدف ضرب وحدته الوطنية وزعزعة استقراره وجره إلى تسوية منفردة ليست في صالحه .

تمر الذكرى السنوية الأولى لمجزرة قانا في

#### **الذكرى السنوية الأولى لمجزرة قانا في جنوب لبنان**

في الثامن عشر من نيسان - إبريل / 1997 مرت الذكرى الأولى للمجزرة الوحشية التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وقد أعرب البرلمانون العرب عن استنكارهم ل تلك المجزرة ، وأكملوا تضامنهم مع لبنان الشقيق في هذه الذكرى الأليمة .

مهما يلي ما وصلنا من مواقف حول هذا الموضوع :

الممارسات الاستفزازية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية سواء في جنوب لبنان أو الأراضي المحتلة وتتابع بقلق بالغ الموقف المتشددة لحكومة تنتهاهوا إزاء كافة مساعي السلام في المنطقة العربية والتي سيكون من نتائجها تقويض عملية السلام برمتها وتغيير الأوضاع بصورة خطيرة جداً لتحمل الحكومة الإسرائيلية النتائج المسبقة لهذه التصرفات التي بدأ مؤشراتها جلية وواضحة .

إن هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني وهي تذكر بكلمة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وكذا القرارات ذات الصلة بالاحتلال الغاشم لجنوب لبنان وتستذكر الأحداث الدامية والمجزرة الرهيبة التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قانا اللبنانية ، لتعلن عن دعمها الكامل للشعب اللبناني وحقه المشروع في الدفاع عن نفسه وتحرير كافة أراضيه المحتلة في الجنوب كما تعبّر عن إستكارها وشجبها للممارسات الإسرائيلية التي لا تتسمج مع الاتفاقيات الموقعة بين العرب وإسرائيل .

واستناداً إلى كل ما سبق ، فإن هيئة رئاسة مجلس النواب لتهيب بالمجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والقيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه حماية الشعب اللبناني الذي يتعرض للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في محاولة للنيل من سيادته وتجزئة أراضيه وهو أمر لا يمكن السكوت عنه ولا قوله مهما كانت الظروف والأحوال .

الرحمة لشهداء قانا والنصر للسلام العادل والشامل ..

والله ولي الهدى وال توفيق .

فترة تصعد فيها حكومة الليكود الإسرائيلية نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة ، لاسيما في مدينة القدس الشريف ، وتعلن تكرارها السافر لاستحقاقات السلام ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار عملية السلام المنبثقة عن مؤتمر مدريد ، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام ، الأمر الذي يضع المنطقة مجدداً في دوامة التوتر والانفجار .

إن البرلمانيين العرب المشاركون في مؤتمر سيول للاتحاد البرلماني الدولي ، إذ يؤكدون من جديد استكارهم لمجزرة قانا ، فإنهم يعربون عن تضامنهم الكامل مع لبنان الشقيق ، ويدعون إلى محاكمة المسؤولين عن تلك المجزرة ، بوصفهم مجرمي حرب ، وفقاً للشرع والنوران الدوليين . كما ينشدون جميع برلمانيي العالم إدانة تلك المجزرة ، والإعراب عن تضامنهم مع لبنان وحث حكوماتهم للضغط على إسرائيل للإفلات عن ممارساتها العدوانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل غير المشروع من الجنوب اللبناني المحتل .

**المجد والخلود لشهداء مجزرة قانا  
وتحية لأهلنا الصامدين في الجنوب اللبناني  
المحتل**

**سيول في 1997/4/10  
بيان صادر عن هيئة رئاسة مجلس النواب في  
الجمهورية اليمنية**

**حول  
الذكرى السنوية الأولى لمجزرة قانا التي  
اتركتها قوات الاحتلال الإسرائيلي  
إن هيئة رئاسة مجلس النواب وهي تقف أمام**

**الأمين العام للاتحاد يشارك  
في اجتماع الأماناء العامين لمجالس الشورى والوطني والأمة  
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

العدد ) وكان الاجتماع فرصةً أتاحت للأمين العام للاتحاد إجراء مباحثات مع الأمانة العامين لمجالس الشورى العربية غير المنضمة إلى الاتحاد البرلماني العربي ( السعودية وعمان ) أوضح خلالها أهمية العمل في الاتحاد وجدد الدعوة لهما للانضمام إلى عضوية الاتحاد البرلماني العربي . كذلك تنشر البرلمان العربي في هذا العدد إحدى أوراق العمل التي قدمت إلى الاجتماع حول إنشاء شبكة لتبادل المعلومات تربط المجالس في دول مجلس التعاون الخليجي .

وتنشر فيما يلي نص الكلمة التي ألقاها السيد نور الدين بوشكوح ، أمين عام الاتحاد البرلماني العربي في جلسة افتتاح الاجتماع .

**السيد الرئيس أحمد عبد العزيز السعدون ،  
رئيس مجلس الأمة ،  
الأخوة الأمانة العامون للبرلمانات ومجالس  
الشورى ،  
السعادة الحضور ،**

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن عميق الشكر والامتنان إلى مجلس الأمة الكويتي الشقيق ، ورئيسه سعادة الأخ أحمد عبد العزيز السعدون ، على الدعوة الكريمة التي وجهت إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي للمشاركة في أعمال هذا اللقاء الهام على أرض دولة الكويت الشقيقة . كما يسعدني أن أنقل إليكم تحيات الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب المغربي ، وتمثيله القلبية بنجاح أعمال

انعقد في الكويت في الفترة من 17 - 19 آذار - مارس - 1997 اجتماع للأماناء العامين لمجالس الشورى والوطني والأمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت شعار : «تواصل دائم - تبادل خبرة وتحسين أداء » .

وتلبية لدعوة من مجلس الأمة الكويتي ، الذي استضاف الاجتماع ، شارك السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد في أعمال الاجتماع المذكور ، وألقى كلمة تحيية في حفل افتتاح الاجتماع ، كما قدم مداخلة حول الاتحاد البرلماني العربي وأهدافه وأنشطته الراهنة والمستقبلية أمام المجمعين .

وقد ناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود التالية :

- 1- إنشاء شبكة لتبادل المعلومات تربط المجالس في دول مجلس التعاون الخليجي .
  - 2- وضع برامج تدريبية مشتركة لموظفي الأمانات العامة لرفع مستوى كفاءاتهم في المجالين الفني والإداري .
  - 3- تبادل الوثائق الدستورية والقانون بين المجالس النيابية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
  - 4- تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب البرلمانية والممارسات النيابية الناجحة لدى المجالس الخليجية .
  - 5- ما يستجد من أعمال .
- وصدر عن الاجتماع بيان ختامي ( تنشره البرلماني العربي في فقرة «وثائق» من هذا

وتفاؤل إلى تطور التنسيق والتعاون بين الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات . وإن امتداد هذا التنسيق إلى البرلمانات ومجالس الشورى ومبادرات عملها وأختصاصها أمر يبعث على المزيد من التفاؤل لأن ذلك هو الطريق الذي يؤدي إلى وحدة المواقف، ويشكل في الوقت نفسه دعماً للعمل المشترك على النطاق العربي العام ، ويلتقي ، في هذا المجال ، مع الجهود الحثيثة التي يبذلها الاتحاد البرلماني العربي لتحقيق هذا الهدف العزيز على قلوبنا جميعاً .

ومما يتلخص صدورنا أن معظم البرلمانات ومجالس الشورى في هذه المنطقة من وطننا العربي الكبير قد انضمت إلى عضوية الاتحاد، وسوف تبذل كل جهد ممكن لأن تتسع العضوية لتشمل جميع المجالس الباقية في وقت قريب إن شاء الله لما فيه خير هذه المجالس من جهة وخير الأمة العربية جماء من جهة أخرى .

#### الأخوة الأعزاء ،

يستعد تحالفنا الآن لعقد الدورة الثامنة والعشرين العادية والمؤتمرات السابعة في القاهرة، في النصف الأول من أيار - مايو القادم . وسوف يكون هذان الحدثان مناسبة لتبادل ممثلي الشعب العربي الآراء حول أفضل السبل لتعزيز التضامن العربي وتحديد معلم الرؤية البرلمانية العربية لإقامة السوق العربية المشتركة . وهذا الموضوع عن يشكلان الأسلس الذي لا غنى عنه لكي تتبأ الأمة العربية مكانتها الثالثة في المجتمع الدولي الراهن وفي ظل المستجدات التي طرأت على العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة .

ويتمنى على أتم التقة أن المواقف المبدئية التي تتخذها بلدانكم من العمل العربي المشترك ، والتجربة الغنية التي تتمتع بها سوف يكونان عامل إثراء للمداولات والقرارات التي سوف تتخض عن مجلس الاتحاد ومؤتمره القائمين .

#### الأخوة الأعزاء ،

إن مواقعكم الوظيفية السامية كأمناء عامين

اجتماعكم والخروج بنتائج مثمرة .

إن اجتماع هذه النخبة من الإداريين السامين في البرلمانات ومجالس الشورى والوطني والأمة في بلدان التعاون الخليجي يكتسب أهمية خاصة ويحمل الكثير من الدلالات الإيجابية . فهو لقاء يعكس الرغبة الصادقة في تبادل الخبرات المتعددة ، وتحسين أداء المجالس وتعزيز دورها في الحياة السياسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يخدم إلى حد كبير تطوير نظام الشورى الذي أخذت به معظم هذه المجالس ، والذي يستند في الأصل إلى تراثنا العربي - الإسلامي تجسيداً لقوله تعالى في حكم كتابه الكريم :

**﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يَنْفَعُونَ﴾**  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وفضلاً عن ذلك فإن انعقاد هذا الاجتماع الهام في دولة الكويت الشقيقة له مغزى خاص ، فدولة الكويت كانت سباقاً إلى إقامة الحياة البرلمانية وتعزيز دور البرلمانات في مختلف مرافق الحياة السياسية والاجتماعية والتشريعية ، ورآكمت خلال السنوات الماضية تجربة هامة من المفيد التعرف إليها والاستفادة منها : وإن انعقاد هذا الاجتماع بعد أيام من احتفالات شعبنا الشقيق في الكويت بالذكرى السادس والثلاثين للاستقلال ، التي صادفت هذه السنة الذكرى السادسة للتحرير واستعادة السيادة وتحرير الأرضي يضفي على هذا اللقاء أهمية خاصة لأنه يؤكد تمسك شعبنا العربي في شبه الجزيرة العربية بقيم الحرية والاستقلال والدفاع عن السيادة وتكريس للديمقراطية والشورى ، والحرص على العمل العربي المشترك الذي يعتبر رافعة لا غنى عنها لتطوير بلداننا والسير بها على طريق التضامن والديمقراطية والمعاصرة .

السيد الرئيس ،

الأخوة الحضور ،

إننا في الأمانة العامة للاتحاد ننظر بسعادة

وجه . ويسعدني أن أشير إلى استعداد الأمانة العامة للاتحاد إلى التعاون معكم في كل ما يخدم عملنا المشترك وتحقيق الأهداف النبيلة التي نسعى إليها سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيد القومي العربي .

أتمنى لاجتماعكم هذا النجاح والتوفيق والخروج بنتائج مفيدة تطور طاقاتكم وتساعدكم على أداء مهامكم الكبيرة على أكمل وجه .  
شكراً لإصغائكم ،  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

وأمناء عامين مساعدين في مجالس بلدانكم تهئء لكم فرصة هامة جداً لتطوير عمل هذه المجالس وتحسين أدائها في تنفيذ المهام المنطوية بها .

وصدق من قال : « إن تأثير الموقف ينبع من صدق النية وحسن الأداء يتوقف على كفاءة الإدارة ومرؤونتها » . واسمحوا لي أن أقول أن لنا ثقة مطلقة بصدق التوایا لديكم ولدى مجالسكم الشقيقة . ومن موقع المعرفة والتعامل والاحتكاك الشخصي مع غالبيتكم أضيف أنكم تملكون كل ما يساعد على حسن الأداء واتخاذ المبادرات البناءة وتنفيذ القرارات على أكمل



**البيان الختامي الصادر عن  
الندوة البرلمانية العربية الخامسة  
( دمشق 17-18/2/1997 )**



دمشق ١٧/٢/١٩٩٧



الاتحاد البرلماني العربي  
الأمانة العامة



دورها الاستراتيجي في الوطن العربي

( غلاف الكتاب الذي أصدرته الأمانة العامة  
للاتحاد البرلماني العربي حول وقائع الندوة ووثائقها )

تنفيذًا لقرار الدورة السابعة  
والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني  
العربي ( أيار - مايو - 1996 )  
شهدت مدينة دمشق يومي السابع  
عشر والثامن عشر من نيسان -  
فبراير - 1997 انعقاد الندوة  
البرلمانية العربية الخامسة لمناقشة  
موضوع :

«المياه ودورها الاستراتيجي في  
الوطن العربي »

وقد شارك في الندوة ممثلو  
عن أربع عشرة شعبة برلمانية  
عربية ، بالإضافة إلى جامعة الدول  
العربية وعدد من الخبراء العرب  
المختصين بموضوع المياه .

وقد صدر عن الندوة بيان ختامي  
يتضمن عرضاً موجزاً لواقع الندوة  
والنوصيات التي توصلت إليها .

وفيما يلي النص الكامل لهذا  
البيان :

## البيان الخاتمي

بالخطر . وأوضح السيد قدورة أن البلدان العربية تحتاج إلى تسيير سياساتها المائية . وقد وضعت البنية الأولى لذلك بإنشاء مركز رئيسي للبحوث الاستراتيجية المائية ومقره دمشق . وحول أبعاد الأزمة المائية في البلدان العربية أشار السيد رئيس مجلس الشعب إلى أن القسم الأكبر من الموارد المائية العربية أي ما يعادل 161 مليار متر مكعب يأتي من منشأ خارجي ونحن لانسيطر عليها، بل إننا نشهد كل يوم محاولات ظاهرة ومستمرة من بعض الدول المجاورة لإنكار حقوقنا في المياه وتتجاهل القوانين والأعراف الدولية للانتهاك من هذه الحقوق . وأعطى الأستاذ قدورة مثالاً على ذلك سطو الحكومة الإسرائيلية على مياه الأراضي السورية والفلسطينية واللبنانية ، وزعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بحقوق لها في مياها لا يقرها القانون الدولي .

وختم الأستاذ قدورة كلمته بتوضيح موقف سوريا من الأوضاع الراهنة في المنطقة ومن عملية السلام، مشيراً بصورة خاصة إلى أن أي اقتراحات سلام محتمل لن تكون مقبولة من الشعب السوري ولا من قيادته التاريخية إذا لم تتضمن استعادة جميع الأراضي السورية واللبنانية المحتلة بكلملها . وأوضح السيد قدورة أن هذا الموقف ليس شرطاً مسبقاً، بل بدبيهيةبدأ عليها وانطلق منها مؤتمر مدريد .

وكذلك ألقى السيد محمد البصیر، عضو مكتب مجلس النواب المغربي، ممثل السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي، كلمة وجه في بدايتها الشكر والتقدير إلى سورية رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً على احتضانهم أعمال الندوة وتسهيل مهمتها . كما وجّه الشكر إلى الأمانة العامة للاتحاد التي أحستت عملاً بتظيم الندوة وتوفير مقومات نجاحها .

وأشار السيد البصیر إلى أن الندوة تكتسب أهمية خاصة لأنها أول تماطل موضوعاً حيوياً

جرت في دمشق يومي السابع عشر والثامن عشر من شباط - فبراير/1997 أعمال الندوة البرلمانية العربية الخامسة التينظمها الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع الشعبة البرلمانية العربية السورية لمناقشة موضوع : «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي»

شارك في أعمال الندوة ممثلو الشعب البرلمانية في البلدان العربية الآتية : الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، وجامعة الدول العربية . كما شارك في أعمال الندوة عدد من الخبراء العرب المختصين بموضوع المياه .

افتتحت أعمال الندوة تحت رعاية الأستاذ عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب السوري في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في 1997/2/17 ، وحضر افتتاح الندوة عدد من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب في سوريا والسفراء العرب المعتمدون في دمشق ، وعدد من مديرى المؤسسات والإدارات المعنية ، وممثلو بعض المنظمات العربية والدولية المهتمة بقضايا المياه .

وقد ألقى الأستاذ عبد القادر قدورة في جلسة الافتتاح كلمة جامعة استهلها بالترحيب بالوفود المشاركة في أعمال الندوة . ثم أشار الأستاذ قدورة إلى أنه بالرغم من أهمية الأمن الغذائي القصوى للبشرية إلا أن الأمن المائي يجب أن يعطى الأولوية لأنه بدون المياه يتعدى تحقيق أي أمن غذائي أو غير غذائي . كذلك أشار السيد قدورة إلى أن الموقف العربي تجاه المياه ما يزال يفتقر إلى مزيد من الجدية والمسؤولية بدليل أننا نتعامل مع قضية المياه تعاملًا فيه شيء من الصعوبة والعفوية وعدم الشعور

الندوة إلى الأمور التالية :

- إن البرلمانيين العرب المشاركون في الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول (المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي) :
- إدراكاً منهم للأهمية المتزايدة للمياه في الوطن العربي ،
- ووعياً منهم لطبيعة الظروف الإقليمية والدولية الراهنة والمخاطر المحيقة بموارد المياه المشتركة والمياه العربية الأخرى ، وخاصة اغتصاب إسرائيل لموارد مياه الأرضي العربية المحتلة ،
- وسعيًا لتأمين مستقبل أفضل للأجيال اللاحقة بتوفير أسباب تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة ،
- يلفتون أنظار القادة والمسؤولين العرب إلى ضرورة :

  - أولاً- وتأكيد ضرورة تحمل الدول العربية كافة مسؤولية الدفاع المشترك عن الموارد المائية في الوطن العربي .
  - ثانياً- وضع متطلبات الأمن المائي وال الغذائي للأجيال المعاصرة واللاحقة في مرتبة عالية من سلم الأولويات العربية ، وحشد الجهد و الكفاءات الوطنية والعربية في سبيل ذلك .
  - ثالثاً- العمل على تحقيق التعاون والتضامن بين البلدان العربية ، عشية القرن الحادي والعشرين ، للمحافظة على الموارد المائية العربية من التردي البيئي ، والدفاع عن الحقوق العربية في المياه المشتركة وضمان الحصول عليها ، وترشيد استعمال هذه المياه للحصول على أعلى مردود اقتصادي واجتماعي وبيني ، ودعم مشروعات الأمن الغذائي العربي .
  - رابعاً- العمل على توظيف الدول العربية طاقاتها ووزنها الاقتصادي بشكل موحد لتأييد حقوق بعضها البعض حتى الوصول إلى اتفاق نهائى يحدد حصص الأطراف ذات العلاقة من المياه المشتركة بشكل عادل ومعقول .
  - خامساً- الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن

بالنسبة لجميع البلدان العربية ، ولأنها ثانياً جهد تنظيمي يقوم به الاتحاد البرلماني العربي لجمع الكلمة البرلمانية العربية وتوحيد مواقف البرلمانيات العربية من القضايا العربية المصيرية .

وفي حديثه عن أهمية المياه ودورها أشار السيد البصیر إلى أن البلدان العربية تعاني أزمة حادة في المياه وأن هذه الأزمة مرشحة للتفاقم مع بدليات القرن الحادي والعشرين . ونوه السيد البصیر بأن لأزمة المياه في الشرق الأوسط أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية وقانونية ، وهي أحد محاور الصراع العربي- الإسرائيلي نظراً لمطامع إسرائيل في المياه العربية ومحاولاتها المتكررة للتحكم بمصادرها .

وفي ختام كلمته أكد السيد البصیر أن انعقاد الندوة يمثل ارتقاء بالعمل البرلماني العربي إلى مستوى الأحداث والتحديات ، وأن من شأن انعقاد أمثل هذه الندوات تشيط الاتحاد البرلماني العربي وتعزيز دور البرلمانيات العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي .

\* \* \*

ناقشت الندوة موضوع المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي من خلال المحاور الثلاثة التالية :

- 1- الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي .
- 2- الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي .
- 3- دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على حقوق المائية العربية .

استعرض المشاركون في الندوة أوراق عمل تقدم بها اختصاصيون عرب في موضوع المياه حول كل من المحاور الثلاثة ، كما استمعوا إلى مداخلات حول مضمون تلك المحاور من قبل البرلمانيين المشاركون في أعمال الندوة . وبعد مناقشات مستفيضة تميزت بروح عالية من الجدية والمسؤولية خلصت

5- حث الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة على القيام بدور قيادي في تأمين التسيق العربي اللازم وتنفيذ متطلبات التعاون العربي المطلوب في مجال الموارد المائية، وإيجاد آلية متخصصة لذلك.

6- تأكيد قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5233 تاريخ 13/9/1992 ، والقرار رقم 5597 (أيلول - سبتمبر 1996) ، وبخاصة الفرات التالية :

أ- الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية المشتركة ، وخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة ، ومساندة جهود الدولتين العربيتين في التوصل مع تركيا إلى اتفاق حول اقسام عادل لمياه النهرين .

ب- دعوة الحكومة التركية إلى وقف الاجراءات التي اتخذتها ، والمتعلقة بإقامة سدود ومشاريع أخرى على مجرى نهري الفرات ودجلة دون التشاور مع الدول المنشطة ، كما تقتضي قواعد القانون الدولي ، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة وما ينجم عن ذلك من أضرار جسيمة تمس مياه الشرب والري والبيئة .

ج- التمسك بالحقوق الثابتة في المياه العربية في الأراضي المحتلة - نهر الأردن والجلolan وجنوب لبنان - بما يحفظ ويصون الحقوق العربية وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقات الدولية الخاصة بالمياه .

7- تبني موقف عربي موحد يساند الحقوق المائية لمصر والسودان ، ويدعم المشروعات المشتركة فيما بينهما .

8- دعوة الدول العربية ، مجتمعه أو منفردة ، إلى التوصل لاتفاقات فيما بينها لاقتسام مياهها المشتركة .

9- دعوة الأقطار العربية التي لم تتصل إلى إبرام اتفاقيات بشأن استغلال الموارد المائية

ازدياد الطلب على المياه - بالمقارنة مع ما هو متاح - سيخلق فجوة تتسع بمرور الزمن والازدياد المضطرب في عدد المستهلكين الناجم عن أسباب طبيعية وغير طبيعية فرضتها الهجرات السكانية الطوعية والقسرية نتيجة الاحتلال .

انطلاقاً مما تقدم توصي الندوة بالعمل على تحقيق ما يلي :

1- إنشاء بنوك للمعلومات المائية في البلدان العربية ، على أساس فردي ومتكملاً ، وتحديث بيانات هذه البنوك بصورة دائمة ، وإلقاء جميع البيانات وتبويتها وتحليلها الأهمية التي تولى للموارد المائية ذاتها ، وإنشاء شبكة معلومات مائية عربية ، ودعم مراكز البحث العربية المتخصصة .

2- حث الحكومات العربية على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير المخصصات المالية في الميزانيات السنوية لبلدانها لتطوير موارد المياه وتوزيعها وصيانتها ، واستبدال أنظمتها لضمان الحد الأقصى من الكفاءة ، والعمل على توحيد إدارة المياه في أقطارها ، وحسن التشريعات الكفيلة بضمان تنظيم الموارد المائية وحسن إدارتها ؛

3- الإسهام الفعال في سن القانون الدولي لاستخدام الموارد المائية الدولية للأغراض غير الملائحة ، وتمثيل البلدان العربية بمندوبيين ذوي اختصاص في اجتماعات اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في نيويورك في الفترة ما بين 24/آذار - مارس و 4/نيسان /أبريل القادمين ، والحرص على تسيير مواقف الدول العربية قبل الاجتماع و خلال انعقاده ؛

4- مواكبة التطورات التكنولوجية ونقلها وتوظيفها من أجل تعظيم الانتاج من المياه ، وتنقیل الفوائد من شبكاتها وفي استعمالاتها ، وتوظيف المياه المالحة لأغراض انتاج الغذاء ، واستصلاح المياه العادمة ومياه الصرف الزراعي ، والحساب المائي ، وإعادة استعمالها ؛

وتحشد جميع الطاقات والإمكانات العربية لمواجهة الأخطار والتحديات التي تتربص بالأمة العربية قاطبة .

2 - يؤكدون حرصهم على إحلال السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط ، ويدعو الحكومات العربية إلى التضامن مع سوريا ولبنان وفلسطين في سبيل استرجاع الأرضي العربية المحتلة ( الجولان وجنوب لبنان وفلسطين ) .

ويعرب المشاركون في الندوة عن شكرهم الجزييل وامتنانهم للجمهورية العربية السورية ، رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً على احتضانهم لأعمال الندوة وتقديمهم جميع التسهيلات التي ضمنت نجاحها وتحقيقها لمهمتها . وقد وجه المشاركون إلى الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية برقة تقدير واعتزاز .

كما عبروا عن شكرهم للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي على تنظيم هذه الندوة ويدعون إلى تنظيم ندوات أخرى مماثلة حول القضايا التي تهم البلدان العربية .

صدر بدمشق بتاريخ 18/2/1997 .

المشتركة مع البلدان المجاورة أن تراعي في مفاوضاتها ومشاوراتها تأكيد القواعد الدولية الخاصة بقسمة المياه ، لا سيما القواعد الآتية :

أ - التقسيم العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة على أساس مراعات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول حول المجرى المائي الدولي والطبيعة الجغرافية للحوض واستعمالاته التاريخية القديمة والمستحدثة ؟

ب - التعاون بين دول المجرى المائي الدولي في سبيل تنمية وحماية الموارد المائية المشتركة وترشيد استخدامها لصالح دول المجرى كافة ؟

ج - الالتزام بقواعد القانون الدولي حول المياه المشتركة واستعمالاتها .

\* \* \*

وانطلاقاً من إدراكهم لدقة الظروف التي تمر بها الأمة العربية والأخطار التي تهددها على جميع الأصعدة ، ونظراً لارتباط موضوع الندوة ارتباطاً وثيقاً بقضية الأمن العربي الجماعي وارتباط تحقيق التوصيات التي أقرتها الندوة بتوفير جهد عربي مشترك وموافق عربية موحدة ،

فإن المشاركين في الندوة :

1 - يدعون إلى تعزيز التضامن العربي



ملف العدد

## مؤتمر دبي حول التعاون العربي - الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام

دبي 3 - 5/4/1997

### محتويات الملف

• البيان الختامي  
دور أوروبا في مسيرة السلام العربي - الإسرائيلي  
بتكلم د. مليد شهاب

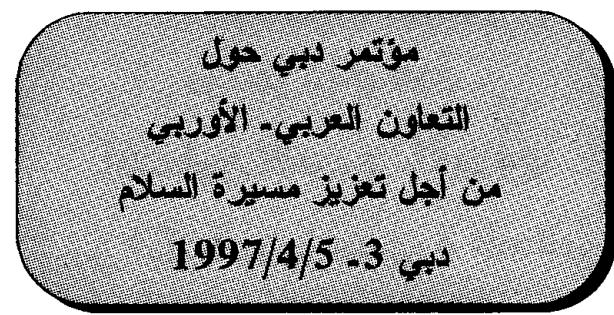
رئيس لجنة الشؤون العربية  
في مجلس الشورى المصري  
رئيس جامعة القاهرة

• الواقع الحالي للعلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية  
وسبل تطويرها في ضوء سياسات التكامل والاتفاقات الغات  
بتكلم د. عبد العزيز حجازي

رئيس الوزراء الأسبق في جمهورية مصر العربية

• الحوار الإسلامي - المسيحي (رؤى إسلامية)  
بتكلم د. عز الدين إبراهيم

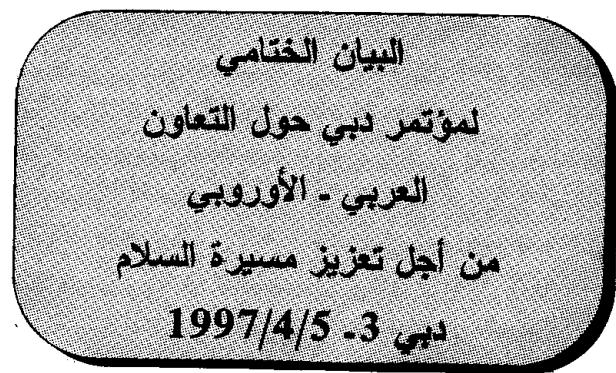
## ملف العدد



في إطار علاقات الصداقة والتعاون التي تربط بين العالم العربي والبلدان الأوروبية وتعزيزاً لأواصر التعاون العربي - الأوروبي وعملية الحوار العربي - الأوروبي التي انطلقت منذ عام 1973 ، على الصعيدين الحكومي والبرلماني ، عقد في دبي خلال الفترة من 3 إلى 5 نيسان - إبريل 1997 ، مؤتمر حول التعاون العربي - الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام . وقد نظم المؤتمر من قبل كل من رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي ، والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي ، بالتعاون مع ومشاركة كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي . وشارك في أعمال المؤتمر ممثلو العديد من المنظمات العربية والأوروبية غير الحكومية ، من بينها الاتحاد البرلماني العربي<sup>(1)</sup> ، وعدد من المفكرين والباحثين العرب والأوربيين .

وصدر عن المؤتمر بيان ختامي يلخص الأفكار التي طرحت في النقاشات . وتنشر البرلمان العربي فيما يلي ملفاً عن أهم جوانب هذا المؤتمر يتضمن البيان الختامي وعدداً من الدراسات التي تتعلق ببعض جوانب التعاون العربي - الأوروبي .

(1) مثل الاتحاد البرلماني العربي في المؤتمر السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد



العروبي، عميد السلك الدبلوماسي العربي في بروكسل، نيابة عن مجلس السفراء العرب. ونظراً لما تضمنته هذه الكلمات من رؤى وتوجهات وأفكار حول العلاقات العربية الأوروبية، فقد تم تضمينها الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤتمر.

شاركت في أعمال المؤتمر نخبة متعددة من رجال السياسة والفكر والثقافة والاقتصاد الفاعلين والمهتمين بالعلاقات العربية الأوروبية من الجانبين العربي والأوروبي. ودارت أعمال المؤتمر في جو أتسم بالمودة والصدقة، وساده نقاش موضوعي وجاد من قبل كافة المشاركين العرب والأوروبيين، شمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وسبل تطويرها وخلق آليات ووسائل كفيلة ببلوغ أهدافها.

وقد وضح جلياً من مختلف أوراق العمل وما تم عرضه من قبل شخصيات عربية وأوروبية مرموقة، والمداولات التي أعقبتها، الخصوصية التي تكسّبها العلاقات العربية الأوروبية نظراً للروابط الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين العالم العربي وأوروبا. وقد اجمع المؤتمرون على ضرورة الحفاظ على هذه العلاقات وتنفيتها لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الجانبين العربي والأوروبي على مشارف القرن القادم.

كما تم التأكيد على ضرورة العمل لتجاوز كافة العقبات التي تعرّض هذه العلاقات وتوفير المناخ الملائم لتحقيق أكبر قدر من التفاهم والتعاون في إطار تبادل المصالح والمنافع المشتركة على أساس من التكافؤ والتوازن،

بسم الله الرحمن الرحيم  
في إطار علاقات الصداقة والتعاون التي تربط بين العالم العربي وأوروبا، وتعزيزاً لأواصر التعاون العربي الأوروبي في مختلف المجالات وخاصة العمل على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، وفي سياق عقد لقاءات وندوات مؤتمرات مشتركة كلما ساحت الفرصة لذلك، وباستضافة كريمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، انعقد، تحت رعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، وزير دفاع دولة الإمارات العربية المتحدة، في دبي خلال الفترة من 3 إلى 5/4/1997 «مؤتمر دبي حول التعاون العربي الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام» بتنظيم كل من رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي والجمعية البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي وبالتعاون مع ومشاركة كل من جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

استمع المؤتمر في جلسته الافتتاحية إلى الكلمات القيمة لكل من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، وزير الدفاع، ألقاها نيابة عنه حشر بن مكتوم آل مكتوم - مدير عام دائرة الاعلام، ومعالي الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي السيد ميجيل موراتينوس عن المفوضية الأوروبية، ومعالي الدكتور سعيد سلمان، عن رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، وسعادة السيد هينننج جيلرود، عن الجمعية البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي، وكلمة سعادة السفير راشد

المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت إليها قبل توقفها.

وأشاد المؤتمر ب موقف الاتحاد الأوروبي الإيجابية في هذا السياق ، المعبر عنها رسمياً كبيان قمة فلورنسا التاريخي (يونيو 1996) ، وبيان الرئاسة الهولندية بتاريخ 2/26/1997 ، وأيضاً قرار المجلس الأوروبي في قمة دبلن ، وتعيين مبعوث خاص لمتابعة تطورات عملية السلام ، أو على الصعيد التشريعي كقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 13/3/1997 بشأن شجب بناء المستوطنات في مدينة القدس الشرقية ، وما يشكله ذلك من تهديد لمسيرة السلام ، أو على صعيد التنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية والقبائل العمالية التي عبرت في بيانات وموافقات مختلفة عن تجاوبها وتأييدها لجهود السلام وشجب كل مامن شأنه أن يعرض السلام للخطر .

كما أشار المؤتمرون إلى أن طريق السلام ما زال شاقاً وطويلاً، ويستوجب مزيداً من اليقظة والحرص وتضافر كافة القوى المحبة للسلام لإنجاحه . وفي هذا السياق، أصبح قيام أوروبا بدور أكثر فعالية وتأثيراً في مسيرة السلام مطلباً مشتركاً عربياً وأوروبياً ووسيلة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المشتركة ، وهو دور لا يمكن إلا أن يكون إيجابياً وبناءً ومكملاً لدور راعي العملية السلمية الهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم .

وأكَّدَ المؤتمر على ضرورة تكثيف الجهود المشتركة من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، ودعوة دول المنطقة كافة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية ، بما في ذلك اتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والسامية ، وبشكل خاص اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية -NPT ، واستكمال أسس نظام التدقيق والمراقبة ، وحظر التجارب النووية وتعزيز كافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة باعتبار ذلك

والاستفادة من كل القنوات والوسائل المتاحة لتوسيع دائرة هذه العلاقات لتشمل الأفراد والمؤسسات الخاصة وال العامة في مختلف المجالات ، وخاصة في مجالات البحث العلمي والجامعي والمؤسسات الثقافية والتربوية .

وقد أسف المؤتمر عن بلورة جملة من النتائج العملية والأفكار الإيجابية والبناءة التي يمكن لأصحاب القرار السياسي وكافة الفعاليات وقطاعات المجتمعات المدنية العربية والأوروبية الاهداء بها من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة ، وأبرز هذه النتائج :

#### أولاً في المجال السياسي

أجمع المؤتمرون على ضرورة بذل كافة الجهود والتدابير الكفيلة بتعزيز مسيرة السلام ، باعتبار أن السلام خيار استراتيجي للعرب والأوروبيين ويخدم جميع شعوب المنطقة المنعطشة إلى الأمن والاستقرار انطلاقاً من أن الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط يعتبران عنصرين حيويين وأساسيين من عناصر الأمن والسلم الدوليين .

أعرب المؤتمرون عن قلقهم العميق إزاء المصاعب التي تواجهها عملية السلام بسبب موقف إسرائيل المتعنت وإصرارها على مواصلة إقامة المستوطنات في الأرضي العربية المحتلة ومنها القدس الشرقية ، مركزين على ضرورة تجاوز هذه المصاعب من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي تستند إلى مرعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالموضوع ، خاصة قرارات مجلس الأمن 242 - 338 - 425 . وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وكذلك اتفاقية أسلو ، وبروتوكول إعادة الانتشار في الخليل وغيرها من الاتفاقيات والقرارات الدولية .

كما أكد المؤتمر على أهمية وقوف المجتمع الدولي وقفه حازمة والعمل على بذل جهد متين للتغلب على كل الصعوبات التي من شأنها عرقلة عملية السلام على مختلف المسارات ، بما في ذلك ضرورة استئناف المفاوضات على

وتركز الجهود على عدد من المجالات والقطاعات الحيوية التي من شأنها أن تيسر سبل إقامة منطقة ازدهار مشتركة بين العالم العربي وأوروبا .

كما أكد المؤتمرون على أهمية استخدام كافة القنوات المتاحة لتعزيز التعاون العربي الأوروبي ، وضرورة الإسراع باتخاذ التدابير الضرورية لتفعيل مؤسسات الحوار العربي الأوروبي الذي انطلق عام 1973 ، وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون استئنافه بغية الاستفادة من الإطار الشمولي الذي يتيح هذا الحوار ، آخذًا بعين الاعتبار التطورات والمستجدات الإيجابية الحاصلة في إطار العلاقات العربية - الأوروبية على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتوسطي .

وأكيد المشاركون أن جامعة الدول العربية تعد المظلة التي تعمل تحت رايتها كافة الدول العربية والمنظمات المتخصصة والإقليمية والقومية . ولذلك فيجب على أوروبا أن تتعاون معها بشكل وثيق سعيًا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، وإنه يجب اطلاع جامعة الدول العربية على كافة التطورات التي تتعلق بالشراكة الأوروبية - متوسطية .

وقد أشار المؤتمر بالمبادرات التي أدت إلى موضوع الشراكة المتوسطية . الأوروبيية ، وكذلك بالإعلان الصادر عن المؤتمر الأول للشراكة في برشلونة عام 1995 ، ويرى المؤتمر أن التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل يجب أن تكون مكملة للشراكة الأوروبية - متوسطية .

كما أشار المؤتمر بتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة مع السلطة الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الدول المتوسطية ، والذي يحمل أبعاداً سياسية هامة . وطالب بضرورة تعزيز جهود السلطة الفلسطينية وتمكنها بكلة الوسائل الضرورية من مواجهة الاحتياجات الملحة والصعوبات الاقتصادية المختلفة ، والمطالبة برفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية .

هو الضمان الوحيد لتعزيز الأمن والسلم الدوليين .

كما أكد المؤتمر على ضرورة العمل المشترك على� احترام حقوق الإنسان بكافة جوانبها بما فيها حقوق السكان تحت الاحتلال الأجنبي وحقهم المشروع في مقاومته ، وكذلك صيانة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالنسبة للمغتربين في العالم العربي وأوروبا ، وأيضاً التعاون الوثيق من أجل مواجهة ظاهرة الإرهاب التي تشكل تهديداً لأمن واستقرار الشعوب ، والعمل على تطبيق كافة القرارات الدولية في إطار ترسیخ مبادئ الشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام القوانين الوطنية وعدم أحقيـة أيـة دولـ بـ تـطبـيقـ قـوانـينـهاـ أوـ تـغيـرـ عـقوـباتـهاـ خـارـجـ نـطـاقـ حدـودـهاـ .

ودعا المؤتمر إلى تسوية كافة بؤر التوتر والنزاع في المنطقة ، وإيجاد حل عادل لكافة القضايا العالقة كقضية لوكريبي والنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر العربية الثلاث (طنب الصغرى ، وطنب الكبرى ، وأبو موسى ) ، بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ، وذلك إما عبر المفاوضات المباشرة أو بإحالـةـ القـضـيـةـ إـلـىـ مـحـكـمـةـ العـدـلـ الدـولـيـ ، وـالـتـرـحـيبـ بـقـرـارـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ رـقـمـ 986ـ الـذـيـ يـخـفـفـ مـنـ مـعـانـاةـ الشـعـبـ العـرـاقـيـ وـضـرـورـةـ التـأـكـيدـ عـلـىـ الـالـتـزـامـ بـوـحدـةـ وـسـلـامـةـ أـرـضـ الـعـرـاقـ وـسـيـادـتـهـ .

#### ثانياً. في المجال الاقتصادي والمعالي

يرى المؤتمر أن التعاون والعمل المشترك من أجل تحقيق المناخ المناسب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العالم العربي يعتبران شرطين مكملين لا غنى عنهما لمستقبل العلاقات العربية الأوروبية ، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي . ولهذا ، فإنه يرى أنه من الأهمية بمكان التركيز في المرحلة القادمة على ترشيد التعاون المشترك

الشديدة في الأسواق الأوروبية والدولية، وإعادة تأهيل الصناعات القائمة في الدول العربية وتحقيق التكامل والاندماج بينها في هذا الإطار.

### ثالثاً. في المجال الثقافي والتعليمي

نوه المؤتمر بأهمية التبادل الثقافي والحضاري وحوار الأديان، خاصة وأن حوض البحر الأبيض المتوسط هو مهد الديانات السماوية الثلاث، وإن تعزيز هذا العنصر من شأنه أن يعطي ديناميكية خاصة وبعدأ روحياً لمفهوم الشراكة العربية - الأوروبية، والتي هي في أمس الحاجة إلى هذا بعد المؤثر إيجابياً على كافة القطاعات الأخرى.

ويرى المؤتمر أنه من المناسب الإسراع باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات والمشروعات المشتركة التي من شأنها أن تزيل الرواسب والأحكام المسبقة العالقة في الأذهان، ومد جسور الثقة بين هذا النوع من الحوار الحضاري، بما في ذلك التمييز بين الإسلام بمبادئه السمحاء والإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه، وتصحيح الصورة المشوهة عن الإسلام وبقيقة الأديان لتقييمها إلى الرأي العام الأوروبي في صورتها الحضارية الرفيعة بدلاً من الصورة المشوهة التي تقدمها بعض وسائل الإعلام. كما يرى المؤتمر ضرورة تضافر جهود الدول العربية والأوروبية لمواجهة كافة أشكال العنصرية والبعد وكراهية الآجانب وروح التعصب مهما كانت طبيعة ومصادرها وأهدافه.

كما أوصى المؤتمر بضرورة تكثيف التعاون العربي الأوروبي، والعمل على إنشاء منتدى عربي أوروبي دائم للحوار بين الحضارات وتبادل المعلومات والمعطيات والقيم المشتركة العربية الأوروبية، وترسيخ التراث الحضاري المشترك بينهما، والذي يأتي في طليعة أولويات العمل المشترك، شأنه في ذلك شأن تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتفاعل الحضاري العربي - الأوروبي عبر المؤسسات الثقافية لدى الجانبين، وتشجيع ترجمة الابداعات الفكرية للطرفين ونشرها وترويجها في إطار احترام كل طرف للخصوصيات الحضارية للطرف الآخر. ويمكن لوسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى أن تلعب دوراً رائداً في

كما يرى المؤتمر ضرورة الإسراع بالتوقيع والمصادقة على اتفاقات الشراكة التي تستجيب لطموحات الدول العربية - المتوسطية التي لم يتم الانتهاء منها حتى الآن. وتمت الإشادة بالنتائج التي تم التوصل إليها في الدوحة خلال الاجتماع الوزاري السابق للمجلس المشترك للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في 1997/2/17.

ويرى المؤتمرون أن من شروط إقامة شراكة عربية - أوروبية، ضرورة إعداد اقتصاديات الدول العربية أثناء مرحلة انتقالها من اقتصاديات تعاني من قيود إدارية وجمالية ومالية إلى اقتصاديات تتميز بحرية التجارة والتحرر من كافة الاجراءات المعيبة، وإن تزيد الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، بفضل ما يمتنعون به من تطور إلمنائي واندماج اقتصادي، من عونهما الإنمائي للعالم العربي، بما في ذلك تشجيعه على استكمال بناء منطقة تجارة حرة عربية كبرى ابتداء من 1998/1/1، والمعلن عنها في قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي (ق 1317 د.ع. 59 - 1997/2/19). ولا شك أن إعلان هذه المنطقة والعمل على تحقيقها من قبل المعينين والمتشاركيين وكافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، سواء في العالم العربي أو في أوروبا، سيعكس مدى الجدية والنجاعة وإمكانية الفرص المناسبة لنجاح الشراكة العربية الأوروبية وتسهيل أسس وآليات انضمام العالم العربي إلى منطقة التبادل الحر.

وركز المؤتمر في المجال الاقتصادي والمالي العربي - الأوروبي على ضرورة الإسراع بتكثيف الجهود المشتركة في مجال تطوير مناخ الاستثمار وأسوق المال وتشجيع كل صيغ العمل العربي الأوروبي المشترك في مجال ضمان وتشجيع وتنشيط دور رأس المال والاستثمار الخاص المشترك والمؤسسات العاملة في إطاره، ودعم وتطوير مؤسسات الانتاج والمساعدة في تحديث أساليب إدارتها لتمكنها من الصمود أمام المنافسة

التعليم والتدريب والبحث ودراسة الحالات وانتاج التكنولوجيا والبحوث التطبيقية.

كما أن قيام معرض رمزي يضم الدوائر الحكومية المحلية ومؤسسات التعليم العالي والتدريب العربية والأوروبية سيساعد على الإعداد الجيد لتنظيم معرض متكامل في دبي خلال السنة القادمة (تكتوسفير 98)، على أن يتم إجراء الاتصالات واتخاذ كافة الإجراءات الملائمة للإعداد الجيد له ليصبح أحد الرؤاد الهامة للتعاون العربي- الأوروبي على صعيد القطاع الخاص.

نوه المؤتمر بذكر إقامة مكتب أعمال خلال أيام المؤتمر لتسهيل الاتصال بين المعنيين والمشركين العرب والأوروبيين للتعرف وبحث فرص التعاون وأفكار المشروعات المشتركة. ويأمل المؤتمر أن يتحول هذا المكتب إلى مؤسسة خاصة دائمة ومستمرة.

وقد وجه المؤتمر في نهاية أعماله تحية خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة على استضافتها للمؤتمر، ورفع برقية شكر وتقدير إلى مقام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة-رئيس الوزراء حاكم دبي، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم-ولي عهد دبي، وزير الدفاع وراعي المؤتمر.

وأكد على ضرورة اعتماد أسلوب المؤتمرات والندوات النوعية بشكل منظم وبالتناوب بين العاصمة العربية والأوروبية، بما يحقق مصلحة الجانبين العربي والأوروبي.

كما وجه المؤتمر الشكر إلى كل من ساهم في إعداد المؤتمر وتسهيل أعماله، وخاصة للجنة التحضيرية واللجنة المنظمة المترفرفة عنها، وكذلك فريق الترجمة والسكرتارية والاتصالات والتشريفات والعلاقات العامة.

والله ولي التوفيق.

هذا المجال.

#### رابعاً- في مجال التربية والعلوم والتكنولوجيا

ركز المؤتمر على أهمية التعاون في مجال التربية والتعليم والبحوث العلمية والتربية وغرس التكنولوجيا، وإقامة جمعيات ومؤسسات أكademie بحثية وتربوية ومعلوماتية عربية- أوروبية على غرار جامعة غراناطة المقامة في إطار الحوار العربية الأوروبي الرسمي، وكذلك على غرار جامعة البحر الأبيض المتوسط للعلوم والتكنولوجيا بفالنسيا المنشأة بمبادرة خاصة، مع حث الطرفين على تشجيع مثل هذه الجهود التربوية العلمية لتحقيق مصالح الطرفين في هذاخصوص لتصبح منارات مضيئة تسهم إسهاماً فعالاً في بث ثقافة الحوار والتوفيق ونقل المعرفة والعلوم وتميزها لنضيق الهوة الأثنائية بين العلم العربي وأوروبا، وإتاحة الفرصة لأصحابها المشترك في إثراء القيم الإنسانية الجديرة بعالم أصبح، بحكم الثورة المعلوماتية، قرية كونية واحدة.

كما يرى المؤتمر الأهمية الملحة للتعاون في مجال المعلوماتية والاتصالات وتنوير عملية زرعها وغرتها في العالم العربي لدورها الحاسم في تسريع عملية التنمية والتكميل والتبدل العربي الأوروبي في كافة المجالات، وإنشاء شبكة عربية أوروبية لتصبح بمثابة الجسر بين بنوك ومحاضن وشبكات المعلومات القائمة في أوروبا وفي أنحاء العالم الأخرى، وبين الشبكة العربية للمعلومات الجاري إنشاؤها.

#### خامساً- في مجال الأنشطة التكميلية العلمية المؤتمر (تكتوسفير)

أشاد المؤتمر بمبادرة تنظيم أنشطة تكميلية مصاحبة للمؤتمر (تكتوسفير) ضمن فعاليات مختلفة ومتكلمة هي ورشات عمل السياسة والدبلوماسية، الاقتصاد وعلاقته بالتجارة، التعليم والمعلومات وصلتها بالميادين الأخرى، آليات تطوير الموارد البشرية. وقد تناولت هذه الورشات الجوانب التطبيقية المحاور المؤتمر من خلال نظرة شاملة تجمع بين

## دور أوروبا في مسيرة السلام العربي - الإسرائيلي

بقلم د. مفيد شهاب  
رئيس لجنة الشؤون  
العربية في مجلس  
الشورى المصري  
رئيس جامعة القاهرة

والفردي المتمثل في كل دولة على حدة مثل فرنسا وبريطانيا. تحاول القيام بدور فعال في عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ، إلا أن هذا الدور مازالت توضع بشأنه علامات استفهام كبرى ، فلا يوجد اتفاق بشأنه ، حتى فيما بين دول الاتحاد الأوروبي نفسه . فيما يخص اتجاهه وفعاليته ومداه ، فهو دور مازال هلامياً أو غير محدد الأبعاد بعكس الحال بالنسبة للدور الأمريكي في المنطقة وفي عملية التسوية على وجه التحديد . ورغم ذلك فإن هناك بعض الحقائق الهامة التي تتصل بطبيعة هذا الدور ، غالباً ما تؤكد عليها الدول العربية عند طرح تصوراتها بشأن أدوار القوى الدولية الكبرى في المنطقة ، أهمها ما يلي :

- 1- القبول المطلق للدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية من جانب الدول العربية ، ومعظم دول المنطقة ، باستثناء إسرائيل التي تعلن دائماً ، ومنذ مؤتمر مدريد للسلام ، عن تحفظات على هذا الدور ، تحت ذرائع مختلفة .
- 2- أن هذا الدور هو في النهاية دور مكمل للدور الأمريكي ، وليس بديلاً عنه ، أو منافساً أو متحدياً له . فالدور الأمريكي هو الدور الرئيسي المؤثر في عملية التسوية .
- 3- قناعة الدول العربية بأن أوروبا عموماً ترغب في ممارسة دور أكثر فعالية في مسار

## مداخلات

### الآقيت في المؤتمر

**مقدمة عامة**  
تشهد منطقة الشرق الأوسط التي تحولت دائماً موقعاً متقدماً في أجندـة أوليات الدول العربية بصفة عامة . في الفترة الأخيرة ، تطورات متلاحقة تتصل بطبيعة الأدوار التي تمارسها . أو ترغـب أو يرجـى منها أن تمارسها . القوى الدولية الكبرى للتـأثير على التـفاعـلات الإقليمـية في المنطقة ، في إطار اتجـاه عام من جانب تلك الدول لتشـيـط حركـتها في المنطقة وـفقـاً لـتصـورـاتـها وـمحاـولـتها السـابـقةـ التي تـمـتـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الـماـضـيـةـ .

ولقد قـفـزـتـ عمـلـيـةـ السـلـامـ العـرـبـيـ -ـ الإـسـرـائـيلـيـ إلىـ مـقـدـمةـ أـهـمـ قـضـاـيـاـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ ،ـ وبـالـتـالـيـ أـصـبـحـتـ فيـ مـقـمـةـ اـهـتمـامـاتـ القـوـةـ الـدـولـيـةـ الكـبـرـىـ التيـ تـبـحـثـ لـنـفـسـهـاـ عـنـ مـكـانـ مـتـمـيزـ عـلـىـ خـرـيـطةـ الدـوـلـ الـقـانـدـةـ فـيـ النـظـامـ الدـولـيـ .

وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ ،ـ وـمـعـ تـنـاميـ القـوـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـلـجـمـاعـةـ الـأـوـرـوبـيـةـ الـتـيـ تـحـولـتـ إـلـىـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوبـيـ بـعـدـ مـعـاهـدـةـ مـاسـتـرـيـخـ 1991ـ ،ـ بـدـأـتـ تـبـحـثـ لـنـفـسـهـاـ عـنـ وـضـعـ سـيـاسـيـ أـكـبـرـ وـأـكـثـرـ فـعـالـيـةـ بـمـاـ يـتـاسـبـ معـ قـوـتـهـاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ ،ـ وـرـغـبـةـ بـعـضـ دـوـلـ الـاـتـحـادـ فـيـ الـقـيـامـ بـدـورـ فـعـالـ وـمـسـتـقـلـ يـعـبرـ عـنـ رـؤـيـتـهـاـ مـثـلـ فـرـنـسـاـ بـعـدـ شـيرـاـكـ ،ـ بـدـأـتـ الدـوـلـ الـأـوـرـوبـيـةـ -ـ بـمـسـتـواـهـ الـجـمـاعـيـ الـمـتـمـثـلـ فـيـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوبـيـ ،ـ

جماعياً يعبر عنه الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار ترجمة هذه الرغبة إلى واقع عملى طرحت الجماعة الأوروبية – الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله مثل فرنسا وبريطانيا مبادرات مختلفة. عبرت عن رغبتها في القيام بدور سياسي فعال في المنطقة. أهمها إعلان البندقية في يونيو 1980، الذي حدد الموقف الأوروبي من عملية السلام العربي - الإسرائيلي. وهناك أيضاً اهتمام الجماعة الأوروبية بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، التي يعود تاريخها إلى عام 1971، من خلال اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوروبية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

ويبين عامي 1971 و1980 وصل حجم المساعدات الأوروبية لللاجئين الفلسطينيين إلى 132 مليون دولار، وفي عام 1981 بدأ المجموعة الأوروبية في انتهاج سياسة جديدة تقوم على تقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني، والتي وصلت حتى عام 1986 إلى 8.98 مليون وحدة نقد أوروبية.

ثم كانت المبادرة التي عرفت بقمة بروكسل في فبراير 1987، والتي تعتبر نقطة تحول هامة في الموقف الأوروبي منذ عام 1980، حيث ربطت فيه الجماعة الأوروبية بين السلام والتنمية في المنطقة بصورة أدق وأكثر تحديداً عن ذي قبل.

كما عكست صيغة بيان قمة بروكسل أمررين: فمن ناحية عكست درجة كبيرة من الواقعية، والبراجماتية الأوروبية التي تعرف بالحاجة إلى إيجاد صيغ أخرى من المشاركة الفعلية في عملية السلام تكون أبعد أثراً من مجرد إعلان المواقف والمبادئ، وتعميضاً محدودية الدور الأوروبي، ومن ناحية أخرى فإن الأوروبي التي أرادت أن تعوض افتقارها وعجزها عن المبادرة المستقلة، كانت تحاول كذلك أن توظف قوتها الاقتصادية لتخفف من عواقب حالة عدم الوصول إلى تسوية في المنطقة، أو تساعد في الوصول إلى صيغة أخرى لهذه التسوية، إلا

عملية التسوية، إلا أن هذه الرغبة يقف إزاءها تحديات -داخلية وخارجية-. تحدد إمكانية تحول هذه الرغبة إلى واقع عملي.

4- أن الدور الرئيسي الذي يمكن لأوروبا ممارسته قد ينحصر -في الواقع الأمر- في منع تدهور العملية السلمية، فهي قد تكون غير قادرة على دفعها نحو التقدم بالصورة التي تمارسها الولايات المتحدة، لكنها قادرة بالتأكيد على اتخاذ موقف لتقيد حركة أي طرف يحاول أن يعيد المنطقة إلى نقطة البداية.

وفي هذا الإطار ، تحاول الدراسة تحليل محددات وأسس وفعالية الدور الأوروبي في مسار عملية التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي ، وذلك من خلال المحاور التالية :

- أولاً : مفهوم الدور الأوروبي .
- ثانياً : محددات الدور الأوروبي .
- ثالثاً : أسس الدور الأوروبي .
- رابعاً : توجهات الدور الأوروبي .

#### أولاً : مفهوم الدور الأوروبي :

لقد انتظمت العلاقات العربية الأوروبية في نمطين .. الأول : هو الحوار العربي الأوروبي الذي بدأ في 10 يونيو 1975 ، والذي تمثل الجامعة العربية فيه الجانب العربي كأحد أطراف الحوار ، بينما تمثل الجماعة الأوروبية الطرف الآخر ، والثاني : هو نمط العلاقات الثانية فيما بين الأقطار العربية والجماعة الأوروبية - أو الاتحاد الأوروبي - كوحدة بينها وبين الأقطار الأوروبية كل على حدة .

ومع تسامي قوة دول الجماعة الأوروبية الاقتصادية ، وتحول الجماعة إلى الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماستريخت ، بدأت الدول الأوروبية -سواء على مستوى الدول أو مستوى الاتحاد الأوروبي كوحدة- تبحث لنفسها عن دور سياسي فعال يتاسب وقوتها الاقتصادية ، وفي الحقيقة فإن هذا الدور السياسي الأوروبي تبلور عبر جهود دبلوماسية سياسية عديدة على صعيد قنوات التعاون السياسي الأوروبي ليأخذ شكلًا

وتصوراتها بشأن الحلول الممكنة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ونظراً لأن دور كل دولة يتحدد في ضوء مصالحها الخاصة ، فإنه يوجد تناوت في هذه الأدوار من حيث أهميتها وجودها ، إضافة إلى أن تحركات الدول الأوروبية عادة ما تتخذ طابعاً موسيماً في كثير من الأحيان ، ولعل خير دليل على الدور الذي تمارسه الدول الأوروبية هو الدور الذي تقوم به فرنسا - التي يفهم أحياناً أنها ممثلة أوروبا في الشرق الأوسط - وبصفة خاصة في عهد شيراك ، وفقاً لدافع ومحددات مختلفة ، إلا أن أهم الواقع التي تواجهه الدور الفرنسي تتمثل في الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي حول طبيعة المساهمة الفرنسية في عملية السلام ، حيث يؤيد هذا الدور دول مثل إيطاليا والدول الاسكندنافية ، في حين تعارضها دول أخرى أهمها بريطانيا .

وهكذا فإن التساؤل حول أهمية مفهوم الدور الأوروبي وبصفة خاصة في الشرق الأوسط ، هو تساؤل جدير بالاهتمام ومحاولة طرح تصورات بشأن الإجابة عليه ، علاوة على أن الدور الأوروبي على مستوى الدول يتضاعد بشكل ملحوظ خصوصاً من جانب فرنسا ، في حين يتقلص - أو هو متقلص بالفعل - على المستوى الجماعي - مستوى الاتحاد الأوروبي .

#### ثانياً : محددات الدور الأوروبي :

ثمة حقيقة ، توصلنا إليها وهي رغبة أوروبا في أن تلعب دوراً سياسياً فعالاً في منطقة الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة في إطار تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، إلا أن هذه السياسة لا تعيش في فراغ ، ولكنها تعد انعكاساً لبيئة هذه الدول ، ثم علاقة هذه الدول بمحيطها الإقليمي والدولي . وعلى ذلك يمكن القول أن الدور الأوروبي في عملية السلام يخضع لعدة محددات يمكن تقسيمها إلى محددات داخلية وأخرى خارجية :

**1 - المحددات الداخلية :** وهي مجموعة المحددات التي تتبع من البيئة الداخلية للدول الأوروبية ، والتي يتمثل أهمها فيما يلي :

إنها فشلت في ذلك حيث أنها تنقر إلى الإرادة والرغبة في استخدام القوة الاقتصادية كأداة لعقاب إسرائيل على تعنتها إزاء عملية السلام .

وفي إطار الرغبة الأوروبية في القيام بدور فعال في المنطقة ، لم يكن من الممكن أن تبتعد عن ساحة السلام ، لأن كانت الصيغ المطروحة بشأنه ، ولذلك شاركت في مؤتمر مدريد للسلام ، رغم الدور المحدود الذي رسمته لها الولايات المتحدة ، والذي تمثل في دور الممول .

ثم جاءت مبادرتها الخاصة والهامة ، حيث طرحت مشروع «المتوسطية» الذي جاء ردًا على إصرار الولايات المتحدة على أن تفرد بمقدرات الشرق الأوسط ، مع إصرارها هي وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد على استبعاد أي دور أوروبي في عملية السلام في المنطقة .

وعلى صعيد مستوى الدول الأوروبية ، فقد طرحت تصورات جماعية بشأن عملية التسوية في المنطقة ، أهمها مشروع اللجنة الأوروبية لمساندة عملية السلام ، إضافة إلى التصورات الفرنسية لبناء سلام عادل وشامل في المنطقة ، خاصة بعد تولي شيراك وتبنيه سياسة عربية متميزة ومستقلة ، عبرت عنها زيارة شيراك للمنطقة في أكتوبر 1996 ، وكذلك التصورات البريطانية لإقامة منظمة للتعاون في الشرق الأوسط عام 1996 .

ومما سبق ، يمكن القول إن أوروبا في ممارستها لدورها تتحرك على مستويين :

**الأول :** هو الذي تمارسه ككيان موحد في إطار الاتحاد الأوروبي ، تطرح من خلاله تصوراتها الخاصة بشأن عملية التسوية ، إلا أن هذا الدور قد اقتصر على إصدار البيانات دون التركيز على الآليات التنفيذية ، وكما سبقت الإشارة فإنها لم تستخدم القوة الاقتصادية لدعم دورها السياسي ، مما يمكن معه وصف هذا الدور بأنه دور المراقب .

**والثاني :** هو الدور الذي تمارسه الدول الأوروبية ، كل دولة على حدة ، وفقاً لرؤيتها

المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني عام 1986 إلى 8.98 مليون وحدة نقد أوروبية ، إضافة إلى أن دور الدول الأوروبية في عملية السلام قد انحصر أيضاً في دور الممول كما حدثه الولايات المتحدة لها في مؤتمر مدريد للسلام .

بـ- المحددات السياسية والتي تمثل أهمها في تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي في أول التسعينيات ، ومعه دول شرق أوروبا التي أصبحت تطرح تحديات هامة على أوروبا بصفة عامة ، وعلى دول غرب أوروبا بصفة خاصة ، ولعل أهم هذه التحديات هو تحول السياسة الأوروبية للتفكير في كيفية التعامل مع هذه الدول والتحديات التي تطرحتها ، وذلك في سباق إعطاء الأولوية للتحديات الداخلية ، التي تمثل مواجهتها مؤشراً على إمكانية لعب دور فعال على المستوى الخارجي . وهناك ثانياً الموقف الإسرائيلي التقليدي منذ حرب 1967 الرافض لأي تدخل أوروبي في عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، والذي لا يختلف فيه رؤية حزب العمل عن رؤية حزب الليكود سوى في التفاصيل وطريقة الإخراج ، إضافة إلى أن هذا الدور يتفق معه ويدعمه موقف الولايات المتحدة التي تعتبر أن منطقة الشرق الأوسط هي المجال الحيوي لها وهي تتحكره ، ومن ثم أصرت على الانفراد برعاية عملية التسوية بين إسرائيل والأطراف العربية ، وهناك من ناحية أخرى تأثيرها الفعال على التفاعلات الإقليمية المتصلة بالتسوية السلمية في المنطقة باعتبارها الطرف الدولي الرئيس الذي يلعب الدور الأساسي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي .

وإذا كان الرفض الإسرائيلي والأمريكي للدور الأوروبي في عملية التسوية يمثلان أهم المحددات التي تعرقل الدور الأوروبي في هذه العملية ، فإن البعض يرى في الانحياز العربي والقبول الواسع لهذا الدور عائقاً جديداً في طريق تصاعد هذا الدور ، وذلك أن الدور الأوروبي باعتباره مرشحاً للقيام بدور الوساطة بين

أـ- الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها دول المجموعة الأوروبية والتي أدت إلى خروج بعض دولها من النظام النقدي الأوروبي قبيل بدء الوحدة النقدية ، إضافة إلى المنافسة القوية التي تواجهها المنتجات الأوروبية داخل أسواقها ، خاصة من المنتجات الآسيوية والأمريكية ، الأمر الذي فرض على الأوروبيين ضرورة التوجه إلى أسواق جديدة ، وخاصة تلك التي تربطها بها علاقات معينة . وأهم هذه الأسواق وجدتها في منطقة الشرق الأوسط ، ناهيك عن بعض المشكلات الاقتصادية التي بدأت تعاني منها بعض الدول الأوروبية مثل البطالة والكساد .

بـ- المحددات السياسية الداخلية والتي يتمثل أهمها في توازنات القوى المختلفة داخل المجموعة الأوروبية ذاتها ، حيث مازالت فرنسا هي القوة الرئيسية التي تتسم بفعالية النشاط من دول الاتحاد الأوروبي ، في تحفظ بعض الدول الأوروبية على هذا الدور وأهمها بريطانيا إلى جانب تكون بعض المحاور على صعيد التحرك الأوروبي مثل المحور الفرنسي الألماني ، والمحور الفرنسي الأسباني الإيطالي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يوجد اتفاق بين القوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وبريطانيا حول حجم ومدى الدور الذي يجب أن تمارسه أوروبا في المنطقة ، والآليات المرتبطة بهذا الدور لتفعيله وجعله أكثر تأثيراً في مسار عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط .

2- المحددات الخارجية : وهي مجموعة المحددات التي ترتبط بالبيئة الدولية وعلاقة الدول الأوروبية بهذه البيئة ، وأهم هذه المحددات ما يلي :

أـ- المحددات الاقتصادية ، ويتمثل أهمها في المنافسة الأمريكية للمنتجات الأوروبية وهي المنافسة التي حولتها فرنسا إلى شبه مواجهة اقتصادية مع الولايات المتحدة حول الملف الزراعي في مفاوضات الجات . ومن ناحية أخرى فإن أوروبا هي الممول الرئيسي لمشروعات التنمية الفلسطينية ، حيث وصل حجم

وما تحدثه من مشكلات بها . وخير مثال على ذلك الجالية الجزائرية في فرنسا . كما أن أوروبا لديها أوراق ضغط يمكن أن تستخدما لتدعم دورها السياسي لعل أهمها القوة الاقتصادية ، إلا أن عدم الاتفاق حول حدود هذا الدور وعلاقتها مع إسرائيل تحدين قيمة هذا الدور .

وقد عبرت هذه الأسس عن نفسها عملياً في بعض المبادرات الأوروبية الخاصة بالوضع في منطقة الشرق الأوسط مثل ورقة اللجنة الأوروبية عن المساندة الأوروبية لعملية السلام في الشرق الأوسط ، وهناك مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي يعبر عن رغبة أوروبا في تطوير علاقاتها مع دول جنوب شرق البحر المتوسط . وكل هذه المشروعات تعبر عن قدرة أوروبا على المبادرة بطرح بعض المشروعات المستقلة ، ولكن وفقاً لرؤيتها واستناداً إلى مصالحها .

#### رابعاً : توجهات الدور الأوروبي :

الواقع أنه منذ توقيع اتفاقية الوحدة الأوروبية في «ماستريخت» ، ومهندسو السياسة الأوروبية مشغولون بالبحث عن صيغة لسياسة خارجية موحدة تواافق كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، ورغم ذلك فقد سارت هذه المساعي ببطء وذلك بسبب الخلاف حول نوعية هذه السياسة ، خاصة وأن الدول الأوروبية لم تتح حتى الآن في رسم سياسة متوازنة بين إسرائيل «الحليف الدائم» والعرب «أصدقاء المصالح» ، وكل ما فلته أوروبا منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 هو مد بعض جسور التعاون الاقتصادي الخضر الذي يخدم في النهاية مصالحها وبالتالي مصالح إسرائيل ثم مصالح محدودة للمنطقة العربية .

أي أن أوروبا قد اختارت لنفسها الطريق الآمن وإعطاء أولوية لمصالحها الاقتصادية كلما لاح في الأفق تهديد بتجير الخلافات فيما بين دولها حول هذه القضية ، ويتم وبالتالي تأجيل خطوة السياسة الخارجية الموحدة وهو ما يبرهن على عدم امتلاكها للأدوات والآليات الكافية التي

إسرائيل والأطراف العربية الداخلة في عملية التسوية ، هو دور يستلزم توافق قدر من العلاقات الطيبة والمتوازنة بين أوروبا وكل من الجانبين بما يعطيها القدرة على الحصول على ثقهما وبالتالي نجاح سلطتها بينهما .

#### ثالثاً : أسس الدور الأوروبي :

ثمة حقيقة ينبغي التأكيد عليها وهي أن أي صدام على مستوى القوى الكبرى بشأن الشرق الأوسط ليس في صالح القضية العربية ، لأن احتمالات المقاومة تظل مفتوحة بغير حدود ، حيث أن القضية برمتها لم تكن في يوم من الأيام رهناً بالموقف الأمريكي بمثل ما هي عليه اليوم ، ثم إن أوروبا ليست لها أهداف مغایرة للأهداف الأمريكية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على وجود وأمن إسرائيل وضمان استمرار الحصول على البترول ، ومن ثم فإن احتمالات الصدام تعتبر معدومة ، ولذلك فإن أقصى تصور لنا بالنسبة للدور الأوروبي يجب أن يكون هو توسيط أوروبا لإفتعال الولايات المتحدة بمخاطر التأييد المطلق والأعمى لإسرائيل ، والعمل على تطويق الموقف الإسرائيلي بضغوط سياسية ونفسية واقتصادية .

وفي إطار ماسبق ، فإن الدور الأوروبي في عملية التسوية في المنطقة يستند إلى مجموعة من الأسس ذات الأهمية ، حيث توجد مصالح اقتصادية لأوروبا في المنطقة ، تتجسد في ضمان الحصول على البترول ، والعلاقات التجارية بين العرب وأوروبا ، المعتمدة على أهمية السوق العربية بالنسبة للدول الأوروبية ، إضافة إلى العلاقات الاستثمارية المتามية بين الطرفين ، وهناك من ناحية ثانية المصالح الأمنية التي تتصل بالإرهاب والتسلح والهجرة ، وترتى الدول الأوروبية إن استمرار ارتفاع مستويات التسلح في المنطقة يمثل تهديداً لمصالحها وحدودها ، كما تخشى أوروبا موجتي الإرهاب والأصولية المتطرفة في المنطقة ، إضافة إلى اهتمام هذه الدول - المتقاوت من دولة لأخرى - بمسألة الهجرة من هذه الدول إليها

2- أن أوروبا مازالت غير قادرة على أن ترسم سياسة خارجية متوازنة تمكنها من القيام بدور الوسيط بين إسرائيل (الحليف الدائم) والعرب الذين أصبحوا حلفاء بحكم المصالح، وأصبح يطلق عليهم «أصدقاء المصالح»، واختارت لنفسها ما يطلق عليه «الطريق الآمن» .

3- أن الدور الأوروبي تجاه المنطقة قد انحصر في إصدار البيانات والتصریحات ولم يتحول بعد إلى تحرك فعلي ، حيث أن أوروبا مازالت تتطرق في تعاملها مع عملية التسوية من مبادئ مؤتمر مدريد للسلام .

4- أن أوروبا لم تستعمل القوة الإكراهية في إدارتها لسياساتها تجاه عملية التسوية ولم تستخدم قوتها الاقتصادية لتدعيم مواقفها السياسية وتضغط على الجانب الأمريكي - الإسرائيلي ، وإنما اقتصرت على الأدوات الدبلوماسية التي يصعب - في الغالب - أن تسد سياحة فعالة .

5- أن هناك اختلافاً بين التصورات الأوروبية لعملية السلام وبين التصورات الأمريكية ، إلا أن هذا الاختلاف له سقف محدد لا يمكن تجاوزه ، حيث أن التصورات الأوروبية مازالت تسير في فلك التصورات الأمريكية المقررة في مؤتمر مدريد .

#### الخاتمة :

إن لأوروبا دوراً هاماً يمكن أن تمارسه في المنطقة وتحديداً فيما يتصل بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، إلا أن هذا الدور يخضع لمحدودات كثيرة تحد من فعاليته وتضيق من هامش الحركة المتاحة أمامه ، كما يستند هذا الدور إلى أسس كثيرة من أهمها المصالح الاقتصادية والأمنية .

ويمكن القول إن المحدد الرئيسي في تفعيل الدور الأوروبي هو الإرادة السياسية الأوروبية في لعب دور فعال في عملية التسوية واستخدام كافة الآليات المتاحة لها بحكم قوتها الاقتصادية للتاثير على هذا المسار ، على أن ذلك قد يضطر

لسمح لها بإمكانية اتخاذ مواقف سياسية واحدة . وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن ترتفع الأصوات الأوروبيية من وقت لآخر لتجيئ اللوم إلى إسرائيل ، لكنها لا تتعذر الإدانات الكلامية والتصریحات ولم تتحول إلى اتخاذ موقف جادة تجاه إسرائيل .

ويبدو أن شيراك قد أدرك غياب الدور الأوروبي الفعال في منطقة الشرق الأوسط وفيما يتصل بعملية السلام تحديداً ، في الوقت الذي تتفرد فيه الولايات المتحدة بالمبادرة وتبني عملية التسوية ، ومن هنا أعلن شيراك أن الاتحاد الأوروبي يقدم أكبر مساعدات مالية للفلسطينيين ، وعلى ذلك يجب أن يكون لأوروبا دور واضح في عملية السلام .

وفي سياق توجه أوروبا نحو القيام بدور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط ، قرر الاتحاد الأوروبي تعيين سفير إسبانيا لدى تل أبيب «ميجيل دوراتينوس» موفداً خاصاً لأوروبا في الشرق الأوسط ، وكانت الدولة التي اقترحت ذلك أولًا هي إيطاليا ، ثم أيدتها فرنسا . وقد سادرت الحكومة الإسرائيلية بإعلان معارضتها لتعيين موقد أوروبي في الشرق الأوسط وزعمت أن ذلك يمس بأحد مبادئ مؤتمر مدريد والذي ينص - حسب فهمها - على أن المفاوضات يجب أن تكون مباشرة بين الأطراف المعنية .

إن تردد بعض الدول الأوروبية في القيام بدور فعال في عملية السلام ، وعدم الاتفاق بين معظم الدول الأوروبية على سياسة موحدة لأوروبا تجاه عملية السلام يقيدان حرية التحرك الأوروبي في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، على نحو يمكن معه رصد عدة نقاط تتعلق بهذا الدور ، أهمها ما يلي :

- 1- أنه في ظل التوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية والتنافس الدولي على فتح أسواق جديدة ، ركزت أوروبا في علاقتها مع المنطقة على المشروعات الاقتصادية وأغفلت إلى حد كبير أهمية النواحي السياسية .

يحل الدور الأوروبي محل الدور الأمريكي ، فذلك ليس متضوراً .

ولعل ما تقوّم به مصر في هذا المجال يمثل دليل عمل يحسن الاقتداء به عربياً وعلى أوسع نطاق عبر منظومة دبلوماسية دقيقة تتوزع فيها الأدوار والمسؤوليات على الجميع في ضوء توافق المصالح أو تقارب الثقافات ، كما يجب أن يحدد العرب رؤية مشتركة للتعامل مع أوروبا وتشجيع دورها . كما أن الدور العربي وترحبيه بدور أوروبا ، إضافة إلى الإرادة والاستعداد الأوروبي للقيام بدور فعال ، كفيلان معًا بالتنغلب على العقبات التي تقف في وجه الدور الأوروبي في مسيرة التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي .

أوروبا للصطدام مع الجانب الأمريكي - الإسرائيلي الذي يرفض دائماً أي دور أوروبي في المنطقة وفي عملية التسوية بصفة خاصة ، وعلى ذلك فإن الدور الأوروبي في المنطقة خاضع - لا محالة - لتوازنات القوى والمصالح في هذه المنطقة .

والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن : وماذا عن الدور العربي خصوصاً بعد أن اعتلى السلطة في إسرائيل نتنياهو ، وتشدده إزاء عملية السلام في المنطقة ؟

في هذا الإطار ، قد أصبح لا غنى للعرب عن الدور الأوروبي ، وعلى ذلك فيجب أن يمثل تشجيع هذا الدور أولوية للتحرك السياسي العربي ، ولكن مع الأخذ في الاعتبار صعوبة أن



**الواقع الحالي للعلاقات  
الاقتصادية العربية  
الأوروبية وسبل تطويرها في  
ضوء سياسات التكامل  
واتفاقيات الجات**

بقلم د. عبد الغني حجازي

رئيس الوزراء الأسبق

في جمهورية مصر العربية

**مداخلات  
القيت في المؤتمر**

**أولاً - مقدمة عن التعاون والمتغيرات  
الدولية :**

لاشك أن الحديث عن التعاون العربي الأوروبي في المرحلة الحالية يحتل اهتماماً خاصاً في فكر القادة والشعوب على حد سواء خاصة إذا ما كان الهدف من هذا التعاون هو دعم مسيرة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ودفع عجلة التنمية والاستثمار وتحرير التجارة وانتقال الأفراد وتوثيق العلاقات الثقافية والحضارية بين الشعوب على أن تخدم عمليات التعاون أو الشراكة في النهاية الهدف السامي الذي ينرکز في تنمية بشرية وجودة للحياة لكل من الإنسان العربي والأوروبي على حد سواء على أساس من التكافؤ والمصالح المتبادلة بين أطراف الشراكة أو التعاون .

وإذا كان الحديث عن العلاقات العربية الأوروبية يعبر عن علاقات تاريخية قديمة بين العرب وأوروبا فإن التطلع إلى آفاق أوسع للتعاون في المستقبل في ظل التحرك نحو العولمة والتكتلات خاصة بعد انتهاء عصر الحرب الباردة يكتفه عدداً من المحاذير لابد أن يأخذها المسؤولون في الحسبان يحاولون تجنب

أخطارها ويعملون على تصحيح المسار كلما أنحرف عن الهدف ويسعون في تحقيق الآمال المرجوه منها .

دعونا أولأ نستعرض معأ بعض المتغيرات على الساحة الدولية التي نعتقد أن لها تأثيرها على تحقيق الآمال والأهداف السامية من مسيرة التعاون أو الشراكة ، خاصة إذا علمنا أن التكامل أو التوحد الأوروبي قد دخل في مراحل متقدمة في التنفيذ في عصر يكتفه الكثير من المتراضيات بين الآمال والطموحات من ناحية والحقيقة والواقع من ناحية أخرى .

نحن نتحدث عن عالم نأمل أن يكون موحداً ولكنه في الواقع عالم يتجه نحو العولمة والتكتلات الإقليمية في آن واحد ، بل عالم توجد به تيارات تحاول فيه بعض الدول أن تحافظ على سيادتها القطرية سواء من واقع تاريخي بحث ، أو ديني متعصب ، أو نتيجة تطور جغرافي سياسي ، تتحكم فيه بعض ظروف الزعامة والاستقلال الوطني . ولاشك أنه في خضم ذلك كله يمثل التكامل الأوروبي إنجازاً كبيراً في مسيرة البيت الواحد كما يقولون أو الاتحاد أو الوحدة الأوروبية في عديد من

تجمع يخدم مصالحها وما منظمة الوحدة الأفريقية إلا تجمع سياسي المفروض أنه يرعى مصالح شعوب أفريقيا ولكنه لا يقارن بأشكال التكتلات الاقتصادية الفاعلة في أوروبا أو أمريكا أو آسيا وقدرتها على التأثير في حركة المجتمع الدولي، أما التكتل العربي الواحد فرغم أنه من أول التكتلات التي أنشئت في عام 1945 إلا أنه ما زال يبحث عن معادلة تجمعه في كيان مثيل للنكتلات الاقتصادية وعلى الأخص (الأوروبي) منها ولعل القرار الأخير للجامعة العربية بإنشاء المنطقة الحرة العربية تكون بداية حاسمة نحو تحقيق هذا الهدف.

#### ثانياً :

نحن نعيش في عالم يتحكم فيه الكبار الذين يتمثلون في مجموعة من حكومات الدول الكبرى (مجموعة السبعة الكبار أو الثمانية بانضمام روسيا أخيراً) والمؤسسات أو الشركات العملاقة متعددة الجنسية أو عابرة للمحيطات ، والتي تسيطر على أكبر قدر من الموارد المالية المتاحة للاستثمار المباشر في كثير من دول العالم ، وفي اعتقادي أنه يصعب على الدول النامية أن تدخل حلبة المنافسة مع هذه القوى الكبرى ، وكل ما يمكن أن تسعى إليه هو استقطاب بعض الامكانيات الاستثمارية أو الخبرات التكنولوجية والإدارية بل والمعونات أو القروض الميسرة في سبيل تحقيق أمالها في النمو الاقتصادي والاجتماعي ولاشك أن ماتحصل عليه هذه الدول لا يمثل إلا نسبة محدودة للغاية ولم تتمكن عبر السنوات الماضية الطويلة من استقطاب قدر كاف منها لاستخدامها في التنمية والإعمار بهدف رفع مستوى معيشة شعوبها أو على الأقل انتشالها من حد الفقر الذي تعيش فيه إلى حد الكفاية الذي تسعى لتحقيقه.

#### ثالثاً :

نحن نعيش في عالم ينادي فيه الكبار (بل ويوافق فيه الصغار رغمًا عنهم) على المبادئ المتعلقة بتطبيق بنود اتفاقية الجات عن حرية التجارة وانتقال الأفراد وتحريك رؤوس الأموال

المجالات كما يحققن ، وبشكل خاص في النواحي الاقتصادية وما زال الحوار دائراً حول بعض الجوانب السياسية والاجتماعية والنقدية ويعتقد الغالبية من أعضاء الاتحاد أنها في طريقها إلى الحل ، من خلال الحوار بين القيادات السياسية والتتنفيذية في إطار زمني وبرنامج متفق عليه ، وأخطر هذه الحوارات يتعلق بالسيادة من ناحية والاندماج الكامل على المستوى الأوروبي من ناحية أخرى ، خاصة ويحاول العديد من دول أوروبا الشرقية الحصول على الموافقة للانضمام إلى المجموعة إلا أنه ما زال هناك بعض الخلافات فيما يتعلق بالأمن الأوروبي بين مجموعة الناتو وروسيا حول انضمام هذه الدول إلى حلف الناتو أو بقائها خارج هذا التجمع . ولكن الواقع يؤكد أن المسيرة نحو التكتل والتوحيد أصبحت أمراً واقعياً يزداد التمسك به من البعض بزعامة ألمانيا وفرنسا ، وكلما تمت نجاحات أو إنجازات كلما أحس الشعب الأوروبي بضرورة اكمال المشوار نحو أوروبا الموحدة .

فيما ما انتقلنا إلى قارة أمريكا وآسيا فسوف نجد أن التكتلات الاقتصادية ما زالت في مرحلة الأولى وتتخذ أشكالاً وتجمعات متعددة ، كما تقوم بين وقت وآخر تجمعات البعض منها يجمع بين مماثلي القارات كالجتماع الأخير الذي يضم مجموعة الستة (اليابان والصين وسنغافورة واستراليا وهونج كونج والولايات المتحدة الأمريكية) أو بين دول القارة الواحدة ASIAN أو بين دول نطاق جغرافي متقارب في أمريكا (مجموعة NAFTA) ولكنها في النهاية تتغلب على الصعاب من أجل أن تخلق هذه الكيانات الجديدة الفاعلة في حركة الاستثمار والتجارة والعملة والملكية الفكرية خاصة بعد تفكيذ اتفاقيات التجارة (الجات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية وبروز دور واضح للتكتل الأوروبي والدور الفاعل للولايات المتحدة الأمريكية أما دول العالم الثالث الفقيرة وعلى الأخص في أفريقيا فما زالت تبحث عن الطريق إلى إقامة

في حركة تحرير الاقتصاد العالمي كما يتصوره أولئك الذين خططوا للتحرير الكلي على المستوى الإقليمي والعالمي .  
رابعاً :

نحن نعيش في عالم يتجه نحو الليبرالية الرأسمالية بما تعنيه من المزيد من الممارسة الديموقراطية ، وتطبيق قواعد التعامل في السوق الحر ، وانحسار دور الحكومة المركزية ، وافتتاح بل مشاركة جادة من القطاع الخاص ، وقد اتخذت بعض الدول إجراءات للاصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة للاقتصاديات الوطنية مع مراعاة البعد الاجتماعي وعلى الأخص في الدول التي كانت تطبق الاشتراكية ، ولم تصبح النظريات الاقتصادية هي التي تحكم في قرارات التعاون أو الشراكة بين أصحاب المصالح ولكن أصبح التعاون أو التكامل يتم في ظل نظم وبرامج اقتصادية وسياسية متعددة وتتأرجح بين الاشتراكية في بعض الدول والرأسمالية أو الليبرالية في البعض الآخر أو نظام يجمع بين الاثنين معاً مع إعطاء وزن خاص لتطبيق الليبرالية على حساب التطبيق الاشتراكي مع مراعاة الجوانب الاجتماعية وهذا سوف تتفاوت طرق التعاون مع كل من هذه الدول حسب ما تتبعه من مناهج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وما تفرضه شروط الاتفاقيات من ضرورة تطبيق الديموقراطية واتخاذ إجراءات ضرورية للاصلاح الاقتصادي ، لكن سوف تكون الأولوية في اتفاقيات التعاون لتلك الدول التي تطبق قواعد التعامل السياسي الديمقراطي والاقتصاد الحر الذي يعتمد أساساً على اقتصاديات السوق والقطاع الخاص والأهلي مع تحجيم دور الدولة في الجوانب الاقتصادية بصفة خاصة ، وقيامها بالدور السيادي أو الاستراتيجي والرقيبي فقط .  
خامساً :

نحن نعيش في عالم يقولون أنه سوف تسود فيه حضارة العلم والتكنولوجيا الحديثة وعلى الأخص في مجال الاتصالات والمعلومات

وحقوق الملكية الفكرية بدون حواجز أو ضوابط ، ولكن الواقع يؤكد حرص الكبار (من يملكون ) على تحقيق المصالح الذاتية لشعوبهم رغم تركيز شعاراتهم على تحقيق المصالح المتبادلة بينها وبين الآخرين ، (من لا يملكون ) وهكذا تتعكس النتائج على فئتين منهم الرابحون والخاسرون ، وعلى المفاوضون أن يحققوا التوازن في نتائج التعاون خاصة بالنسبة لمن لا يملكون القدرة على التأثير في القرار وهم في أشد الحاجة إلى العون ، وفي نفس الوقت تدور صراعات بين من يطالبون بالتحرير ومن يحاولون اتخاذ إجراءات للحماية ، حرصاً على اقتصاديات بلادهم إلى الحد الذي تفرض بموجبه بعض العقوبات الاقتصادية على بعض الدول في بعض الحالات دون الحالات الأخرى .

أن ما يثار بين أمريكا واليابان حول تحرير الأسواق من جانب وبينها وبين الصين من جانب آخر بل بين أوروبا والمجموعة الآسيوية أحياناً أخرى بل أكاد أقول بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول العربية الآن وما قد يترتب على ذلك من تعطيل في توقيع اتفاقيات الشراكة أن هذا كله يمثل انعراجاً عن الهدف من العولمة التي تعتمد على التحرير والانطلاق نحو سوق عالمي واحد . وهكذا يبدأ التناقض بين الدول الكبرى محافظة على مصالحها مما دعى بعض هذه القوى إلى تشكيل لجان حكومية مشتركة أو مجالس لرجال الأعمال أو إلى ترتيب لقاءات بين غرف التجارة والصناعة أو المنظمات بكافة أشكالها للقيام بدور فعال من أجل تحقيق التعاون المشترك .

وهكذا أخذت تتشكل جماعات قوى ضغط على الحركة الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الدول أو الأقاليم أو العالم . وتترעם هذه الحركة الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم وجود قوى أخرى تملك الامكانيات والإرادة . ويمكنها أن تكون فاعلة سواء على المستوى الآسيوي أو الأوروبي أو العربي ولكنها مازالت تفتقد القدرة على التأثير

السياسيون ورجال الدين على حد سواء<sup>(3)</sup> وأصبح من الضروري تشجيع أي حركة في هذا الاتجاه حتى يتم التقارب بين الشعوب من خلال الفهم الصحيح للأديان وكسر الحاجز النفسي الذي يفرق بينها . أن الدبلوماسية الشعبية لا بد من أن تتواءم مع الدبلوماسية الرسمية إذا أردنا أن نحقق التعاون والشراكة الحقيقة ، وعلى جماعات العمل غير الحكومية الأهلية (NGO'S) أن تلعب دوراً فاعلاً في هذا الاتجاه تأكيداً لضرورة التعاون بين الشعوب .

سابعاً :

نحن نعيش في عالم يأمل الناس فيه أن يعيشوا في سلام و الواقع يؤكد أن الصراعات في كثير من مناطق التوتر في العالم مازالت حاده قضية السلام في الشرق الأوسط و حقوق الفلسطينيين مازالت تورق المنطقة ، وصراعات الزعامات في إفريقيا في زائير أو السودان أو الصومال مازالت مشتعلة و مازال موضوع توحيد الكوريترين في آسيا محل اهتمام أمريكا و آسيا ، وكذا الصراع بين باكستان و الهند بالنسبة لمشكلة كشمير يهدد السلام في المنطقة وفي أوروبا مازالت مشكلة الاستقرار في البلقان دون حلول حاسمة وغيرها كثير وأصبح الناس كل الناس في قلق على مستقبل الأجيال الحالية والقادمة نتيجة تصاعد الصراعات الحدودية أو العرقية أو الأثنية بل وتزايد حجم الانحرافات التي تعكس في تصاعد عدد جرائم العنف وتعاطي المخدرات والتطرف الديني وانحسار القيم الأخلاقيات بصفه عامة وأصبح الخوف كبيراً من افتتاح الشعوب على أجهزة الإعلام والمعلومات من خلال القنوات الفضائية والأنترنت وكل ما يجلبه عصر التحديث وهكذا يشار الخلاف بين أولئك الذين ينادون بحرية انتقال الملكية الفردية دون ضوابط وأولئك الذين يريدون أن يحافظوا على التراث الحضاري لشعوبهم ويسير التساؤل هل سوف تؤدي

<sup>(3)</sup> راجع حوار الأديان ( منتدى الفكر العربي ) أو تصريحات الأمير تشارلز ولي عهد إنجلترا .

والهندسة الوراثية وغيرها ، ويؤكد الواقع أن هذه المستحدثات المصرية يصعب أن تنتقل بسهولة إلى دول العالم النامي ( الثالث ) لأنهم لا يملكون القدرة الذاتية سواء من ناحية القدرة المالية على نقل هذه المستحدثات نظراً للأعباء المالية التي يجب أن تحملها الدول أو الشعوب أو عدم توافق الخبرات المتعلمة والمدربة والمؤهلة لتلقي هذه المستحدثات ، وهو مجال لا بد أن تتوافر له الامكانات والآليات إذا أردنا أن نرفع من مستوى الأداء العلمي والتكنولوجي لأطراف الشراكة عندما تم وخاصة تلك الدول الاستراكية التي في مرحلة التحول ( والمثال الألماني ليس بعيد ) والعالم الثالث النامي الذي مازال ينتظر ، وهو أمر لا شك في أنه على رأس الأولويات التي تتنظمها اتفاقات التعاون أو الشراكة بل هو حديث يدور في كل حوارات التعاون التي تتم على الصعيد الوطني أو القومي أو العالمي .

سادساً :

نحن نعيش في عالم يقول عنه البعض أن المستقبل سوف يكون عصر صراع الحضارات بل صراع الأديان<sup>(1)</sup> ، وارتقت فيه الشكوى من التطرف الديني وتميزه بالعنف كما تدور بين حين وآخر حوارات حول الإسلام والغرب أو بين الأديان عموماً ولكن البعض يرد أننا نعيش عصر يتم فيه تزاوج الحضارات من خلال ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات<sup>(2)</sup> أن هناك قناعات بل محاولات من بعض المثقفين ورجال الدين لدعم الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات لتحقيق التوازن بين مقومات الحياة المادية والروحانية وهي حركة واعية يؤيدها

<sup>(1)</sup> Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations Foreign Affairs 72-3 Summer 1993, Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations The Remaking of The World Order, Simon & Schuster 1996.

<sup>(2)</sup> Richard E. Rubenstein & Jarle Crocker, Foreign Policy 1994.

بين القوى الكبرى صاحبة المصلحة في المنطقة (أمريكا/أوروبا/روسيا) أو على الأقل الحد من محاولة التنافس فيما بينها من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من المصالح الاقتصادية وحمايتها أمنياً ولو على حساب مجموعات أخرى خاصة بعد انحسار دور السوفيت في المنطقة .

2- أن الذي يراجع موقف المجموعة العربية يجد أنها تضم 22 دولة تعداد سكانها 253 مليون نسمة سوف يرتفع إلى 290 مليون نسمة في عام 2000 والغالبية العظمى منهم في سن الشباب ويبلغ ناتجها القومي الإجمالي 528 مليار جنيه تقريباً في عام 1995 وتنقسم المجموعة إلى ثلاثة مجموعات وقد تمتد إلى أربعة على الأكثر فإن توسيع الدائرة إلى شرق أوسط أضيق إليها مجموعة خامسة تضم تركيا وإيران ومالطة وقبرص .

#### **المجموعة الأولى :**

دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية/ الكويت/ عمان/ الامارات/ البحرين/ قطر) وقد تقدمت اليمن إلى الانضمام لهذه المجموعة وعندما تحل المشاكل المتربطة على حرب الخليج يصبح من الضوري أن يحدد موقع العراق من التجمعات العربية أما باعتبارها تقع في نطاق الخليج العربي ، أو باعتبارها جزء من المشرق العربي لارتباط مصالحها بدولالأردن وسوريا ومصر .

#### **المجموعة الثانية :**

دول المغرب العربي (ليبيا/تونس/الجزائر/ المغرب) وقد ينضم إليها موريتانيا/ وجيبوتي/ والصومال يمكن اعتبار هذه الدول الثلاثة تشكل مجموعة إفريقية لها خصائصها وتاريخها .

#### **المجموعة الثالثة :**

دول المشرق العربي وتضم مصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين ويضم إليها في العادة السودان والعراق كما تحاول إسرائيل أن تجد لها موقعاً بين هذه المجموعة في حالة احلال السلام الشامل والعادل بل تسعى جاهدة أن تكون أحد

مفاوضات التعاون والشراكة إلى المزيد من الانحرافات أو يجب البحث عن طرق تحمي بها الدول شعوبها من تيارات السيطرة الفكرية التي تقدّمها بعض الدول وبالتالي ضرورة العمل على تنمية المجتمعات من هذه التيارات خاصة بعد أن أصبحت وسائل الاتصال المسمومة والمرئية والمقرؤة في مقدور كل الناس .

#### **ثانياً- الواقع الحالي في الدول العربية :**

وفي ظل هذه المتغيرات وما يتربّط عليها من تأثير على حركة المجتمعات في مجال التعاون أو الشراكة ، دعونـي أحـدد الموقفـ الحالي للمجموعة العربية من حيث كـيانـاتها وأـهدـافـها وـماـتـوـقـعـهـ منـ أيـ مـسـارـ نحوـ التعاونـ والتـكـاملـ .

1- لا شك أن العالم العربي يرتبط فيما بينه بالموقع الجغرافي الاستراتيجي بين قارات ثلاثة ويجمع فيما بينه شعوبه وأصول اللغة والدين والحضارة ، إلا أنـي أـرى وـنـحنـ نـتـحدـثـ عنـ العلاقاتـ الدوليـةـ أنهـ يـنـقـسـمـ فيـ الـوـاقـعـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ مـجـمـوعـاتـ لـكـلـ مـنـهـاـ خـصـائـصـاـ الجـغـرـافـيـةـ وـالـسـكـانـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـفـقـاهـيـةـ التيـ كانـ لهاـ تـأـثـيرـهاـ عـلـىـ تـطـوـرـهـ التـارـيـخـيـ وـانـجـازـهـ فـيـ مـسـيـرـةـ التـنـمـيـةـ بـكـلـ أـبعـادـهـ بـلـ تـحـدـيدـ عـلـاقـاتـهاـ فـيـ مـاـ بـيـنـهـ ،ـ وـفـيـ مـاـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـعـالـمـ الـخـارـجـيـ ،ـ وـعـلـىـ الأـخـصـ مـعـ المـجـمـوعـةـ الـأـوـرـوبـيـةـ مـاـ دـعـيـ إـلـىـ أـنـ تـتـمـ مـسـيـرـةـ التـعـاـونـ فـيـ أـكـثـرـ مـنـ اـتـجـاهـ ،ـ مـرـةـ عـنـ طـرـيقـ الـاـنـقـافـاتـ الـثـانـيـةـ بـيـنـ الـدـوـلـ وـمـرـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ المـجـمـوعـةـ الـأـوـرـوبـيـةـ كـلـ وـبـعـضـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ كـلـ عـلـىـ حـدـةـ بـلـ أـحـيـاـنـاـ بـيـنـ المـجـمـوعـةـ الـأـوـرـوبـيـةـ وـمـجـمـوعـةـ مـنـ التـكـتـلـاتـ الـعـرـبـيـةـ كـمـجـلسـ التـعـاـونـ الـخـلـيجـيـ ،ـ وـكـثـيرـاـ مـاـ يـمـتـدـ الـحـدـيثـ إـلـىـ أـنـ يـكـونـ الـتـعـاـونـ أوـ الـشـرـاكـةـ (ـفـيـ بـعـضـ الـأـحـيـاـنـ)ـ عـلـىـ أـسـاسـ تـجـمـعـ أـكـبـرـ يـضـمـ كـلـ دـوـلـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ وـمـاـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ أـحـيـاـنـاـ مـجـمـوعـةـ الـبـرـ الـأـيـاضـ الـمـتوـسـطـ شـرـقـهـ وـجـنـوبـهـ ،ـ وـفـيـ كـلـ هـذـهـ مـسـارـاتـ هـنـاكـ رـغـبـةـ أـكـيـدـةـ فـيـ التـعـاـونـ مـنـ أـجـلـ السـلـامـ وـالـتـنـمـيـةـ الشـامـلـةـ وـالـمـسـتـدـيمـةـ بـلـ قـدـ يـكـونـ الـهـدـفـ مـنـ وـرـاءـ ذـلـكـ كـلـهـ أـحـيـاـنـاـ مـنـ أـجـلـ إـحـدـاثـ تـواـزنـ

ل الوقت من المتبعة الجدة والمستمرة ويتم للقيمة العلمي للإنجازات حتى يمكن تصحيف المسارات لولا بلوغه . وإذا ما توارفت عناصر الإطار الذي يتم فيه التعاون أو الشراكة فلابد أن تتحدد الأهداف ، من وراء التعاون العربي الأوروبي والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

- 1 - تحقيق الأمن والسلام والاستقرار السياسي والاجتماعي .
- 2 - توفير كل المقومات التي تحقق التوازن الكلي للاقتصاد الوطني والإقليمي لكل من أطراف التعامل ويشمل ذلك على الأخص :

  - أ - توفير رؤوس الأموال أولاً عن طريق الاستثمار المباشر وإتاحة الفرصة للاقتراض (تعاون) من المؤسسات المالية الأوروبية حكومية أو أهلية .
  - ب - تحقيق المرونة في حركة التجارة وانتقال الأفراد بين دول المجموعة العربية ودول الاتحاد الأوروبي مع ضمان حقوقهم وحمايتهم من القرارات المفاجئة التي تضر بمصالحهم .
  - ج - نقل نتائج البحث العلمية والتكنولوجيا التي تخدم أغراض التنمية وعلى الأخص في مجالات الانتاج والتصدير .
  - د - الانفتاح على منجزات العالم في مجال نقل الملكية الفكرية وتبادل الثقافات بما يخدم أغراض الالقاء والتفاهم ودعم العلاقات واستمرارها دون أن تفقد الشعوب تراثها الحضاري وقيمها الإنسانية .

ولابد في كل الأحوال أن تتوافق لأطراف التعامل الشفافية والتكافؤ والعدالة بحيث لا يطغى أحد أطراف التعاون على الطرف الآخر بل يتقاسم الأطراف المعنية الأرباح والخسائر .

3- تعظيم القدرات الذاتية من أجل تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية تتعكس آثاره على جودة الحياة ورفاهة الإنسان خاصة ونحن نعلم جميعاً التفاوت الكبير في معدلات التنمية البشرية داخل المجموعة العربية وبينها وبين المجموعة الأوروبية<sup>(1)</sup> .

<sup>(1)</sup> يرجع إلى تقارير التنمية البشرية التي تصدرها المنظمات الدولية .

دول المجموعة العربية أو الشرق أوسطية .

3 - وفي مقابل هذه المجموعات العربية الثلاثة تقف مجموعة الاتحاد الأوروبي التي تضم حالياً 15 دولة عاملة بعده سكان يتجاوز 370 مليون نسمة ، 24.4٪ منهم فقط يقع تحت سن العشرين ومن بين سكانها 17 مليون من الأجانب ، وبلغ ناتجها القومي في عام 1992- 5906.4 بليون يورو ويقع معظم السكان في شريحة الدول ذات الدخل المرتفع وتضم عدداً من اللغات واللهجات القومية ، وقد توسيع عبر السنوات القادمة فتضمن عدداً أكبر من دول أوروبا الشرقية ومع ذلك كله يضمها الآن هدف واحد تعظيم الكفاية الانتاجية والكفاءة الاقتصادية في مجتمع تسود فيه المنافسة العالمية والحفاظ على المسيرة المتوازنة للشعوب والعمل من أجل تحقيق مستوى إنساني وجودة في الحياة عالية .

وحتى نحدد العلاقات بين المجموعة العربية كوحدة أو كمجموعات فرعية والمجموعة الأوروبية لابد لنا أن نقرر في البداية :

- 1 - أن تحقيق السلام أو الاستقرار ضرورة من ضروريات تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية الأوروبية ولابد أن يكون لهذا الهدف الأولوية الأولى في أي حوار أو مفاوضات أو اتفاقيات تم ، فلأن عدم تحقيق السلام والاستقرار .
- 2 - أن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يزداد فرص نجاحها إذا توارفت نظم ديموقратية تتأكد فيها حقوق الإنسان وواجباته على أساس من العدل والمساواة وتحقيق قدر من التكافؤ وتبادل المنافع بحيث لا يطغى جانب على آخر أو أن تكون هناك معايير مزدوجة للتعامل تتأثر بالعلاقات الخاصة أو التحيز لجانب على حساب الآخر .
- 3 - لكي يتحقق التعاون لابد وأن تتوافق لأطرافه الإرادة السياسية التي تدعم المسيرة وتشكل آليات التنفيذ الكفاءة التي تضمن له الاستمرار وتصدر التشريعات والنظم التي توضح الرؤى وتترجم التشريعات إلى طرق للتطبيق تكون كاملة وميسرة وتحقق معها الرقابة بكل أنواعها وأشكالها وتمكن في نفس

بالقدر الذي ينبلجه من مرحلة التأييد للحق العربي إلى مرحلة التطبيق على الواقع ويحتاج الأمر إلى المزيد من الضغط والمواقف الإيجابية التي تؤثر على أطراف النزاعات ولا تترك الساحة لسيطرة بعض القوى الأحادية على القرار النهائي في تبادل الأرض مقابل السلام واحترام الاتفاقيات الدولية الموقعة وإيقاف نزيف العنف والغطرسة التي تمارسها إسرائيل في المنطقة دون احترام لمواقف أو اتفاقيات أو تطبيق لأقل المبادئ التي تناولها الأديان أو المنظمات الدولية أو الأقليات التي تتحدث عن حقوق الإنسان لأن الواقع يؤكد أن هذه القوى تكيل بكيالين وتفعل غير معلن. أن المطلوب هو أحداث تغيير في السياسة الدولية التي يتم بها التعامل مع دول العالم الثالث وعلى الأخص بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط منبع الأديان الثلاثة، وباعتبار أن شعوب هذه المنطقة تتطلع إلى سد الفجوة بين التقدم والتخلف، وبين الشمال والجنوب، بل بين من يملكون ومن لا يملكون.

#### 2- تحقيق التوازن الكلي للأقتصاد العربي :

أن الذي يطلع على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) 1996 سوف يلاحظ أن هيكل التوازن الكلي للأقتصاد العربي في عام 1995 يتلخص في الآتي :

وعلى ضوء ذلك دعونا نتعرف أولاً من خلال ماتم من اتفاقيات الشراكة مع تونس والمغرب وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وما يتوقع من اتفاق مع مصر والأردن ولبنان وسوريا والجزائر وما ينتظر أن يتحقق مع باقي الدول على الموقف الحالي ، ونتصور مستقبل علاقات التعاون في ظل قرارات برشلونة من ناحية وتوجهات المجموعة الأوروبية من ناحية أخرى وفي إطار اتفاقية التجارة العالمية بصفة عامة .

#### 1- تحقيق الأمن والسلام :

تسعى كل اتفاقيات التعاون والشراكة نحو دعم السلام في منطقة البحر الأبيض أو الشرق الأوسط كضرورة وأولوية لنجاح أي خطط أو برامج للتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنطقة ولاشك أن مشكلة السلام في المشرق العربي ، سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية ، أو انعكاسات وأثار حرب الخليج ، وحرب الصحراء في المغرب العربي ، أو صراع الجنوب والشمال في السودان ، وما يلحق بها من مشاكل الإرهاب والعنف السياسي أو الدينى سوف يؤثر ذلك كله بشكل أو آخر على مسيرة التعاون - ويمكن القول بكل أمانه أن الدور الأوروبي كان مؤيداً للقضايا العربية إلا أنه لم يكن ضاغطاً بالقدر الكافي على أصحاب القرار (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) بل

مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	المجموع
143.165	الاستهلاك الحكومي	528.669	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
266.786	الاستهلاك الخاص		
180.585	ال الصادرات	178.601	إجمالي الواردات السلعية والخدمة
116.734	الإنفاق الاستثماري		
—————		—————	
707.270		707.270	

تعرض المفاوضون وتحتاج إلى تضافر الجهود لطها ، وهو مانعاصره يوماً بعد يوم في مفاوضات الشراكة مع مصر ومع مجموعة دول الخليج بل ومع الجامعة العربية نفسها ، وكنا نأمل أن تحقق الجامعة من خلال تجمعها تعاوناً مشتركاً بين دولها للاتفاق على إطار شامل يصلح أساساً للتعاون مع المجموعة الأوروبية بديلاً عن التفاوض بين المجموعة الأوروبية وكل دولة على حدة ، إلا أن ما كمل ما يتنبأ المرء بدركه ، يأتي الواقع بما لا تشتهي الشعوب ومع ذلك دعونا نتابع احصاءات التجارة الخارجية عن عام 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط ومنها مجموعة الدول العربية التي تنتظر في هذه المرحلة أن يكون فيما بينها وبين المجموعة الأوروبية تعاون أو شراكة .

ويتمثل هيكل التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 1995 كالتالي :

	1995	1985	
الزراعة	% 13	% 9	
الصناعات الاستخراجية	% 19	% 28	
الصناعات التحويلية	% 11	% 9	
قطاعات سلعية أخرى	% 8	% 11	
قطاع الخدمات	% 49	% 43	
الناتج الإجمالي (بليون دولار)	% 100	% 100	

يبين من ذلك كله أن قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وتحتل الصناعات الاستخراجية مرتبة هاماً في حجم الناتج القومي وفي الصادرات وتليه الزراعة ثم الصناعات التحويلية وهكذا يتوقف اتمام التعاون والشراكة على حل مجموعة من المشكلات التي

الرصيد	الواردات (مليون)		الصادرات (مليون)		المغرب الجزائر تونس مصر لبنان سوريا الأردن السلطة الفلسطينية
	%	ايکو	%	ايکو	
569.1+	12.1	3981.1	10.0	4550.2	المغرب
395.0-	19.4	5917.5	10.5	4522.5	الجزائر
724.8+	10.0	3341.3	8.6	4066.1	تونس
2356.9+	9.1	2263.9	10.4	4620.8	مصر
1240.5+	0.3	108.2	5.0	2348.7	لبنان
394.9-	5.2	1688.2	3.7	1293.3	سوريا
854.0+	0.5	133.6	2.3	987.6	الأردن
4.7+	-	0.3	-	5.0	السلطة الفلسطينية
	56.6	17434.1	50.5	22394.2	
3912.6+	24.7	8904.2	20.2	12815.8	تركيا
4729.6+	13.4	4505.8	20.4	9235.4	إسرائيل
626.2+	3.3	1065.7	4.3	1991.9	مالطا
1230.8+	2.0	720.9	4.6	1951.7	قبرص
	43.4	15196.6	49.5	25994.8	
	100.0	32630.7	100.0	48389.0	

التي يجب أن تلتزم بها مصر لتصدير المنتجات الزراعية وما زالت تعطل الانفاق الذي يأمل الطرفين اتمامه قبل اللقاء في منتصف هذا الشهر وقد يرجع ذلك إلى المنافسة بين أسعار المنتجات الزراعية العربية ومثيلاتها المنتجة في داخل دول الاتحاد وعلى الأخص دول الجنوب، هذا بالإضافة إلى أن صادرات المجموعة الأوروبيّة من المنتجات الزراعية التي تستوردها المجموعة العربيّة كانت معانه قبل تطبيق اتفاقية الجات، ومع صدور قوانين الاتحاد سوف ترتفع أسعارها بشكل سوف يحمل الدول العربيّة المستوردة فاتورة أكبر للغذاء وبالعمليات الصعبية الأمر الذي يفرض علينا على المستهلك في هذه الدول لا يقدر على تحملها وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى زيادة العبء على حكومات هذه الدول المستوردة، وطالما استمرت الفجوة الغذائيّة كبيرة وسوف تستمر كلما تحملت موازنات هذه الدول فروق الأسعار وبالتالي تحمل هذه الدول خسائر مالية كبيرة.

4- تتوزع منتجات الصناعات التحويلية في كثير من الدول العربيّة بين السلع الغذائيّة (23%) والكيماويّة (21%) والمنسوجات والملابس (15%) والمعدات والنقل (12%) والصناعات الأخرى (29%)، ولهذا تمثل الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في مجموعة محدودة منها نظراً للتماثل الموجود فيما بين منتجات الدول العربيّة (وهي محل تجارة بينية محدودة) ولعدم ارتفاع البعض منها إلى مستوى المنتجات الصناعية بدول الاتحاد الأوروبي خاصة وغالبيتها صناعات ولديه وبعضها صغيرة فإن الأمر يحتاج إلى تغيير جوهري في المواصفات لتطابق المعايير الأوروبيّة والالتزام بما يعرف بالإيزو وإدخال التكنولوجيا في الصناعة كلها شرط لابد من توافرها حتى تحتل هذه المنتجات العربيّة مكاناً في السوق الأوروبيّة، ومع هذا ما زال الاتحاد الأوروبي يطالب بضرورة فرض رسوم جمركية على بعض هذه المنتجات على أن يتم تخفيضها

(1) المرجع

ومن تحليل هذه البيانات والمعلومات يتضح الآتي :

1- أن نصيب الدول العربيّة في حجم التجارة الخارجية بين المجموعة الأوروبيّة وبلدان الشرق الأوسط يمثل جانباً هاماً في تجارتها الخارجية، إذ تمثل صادرات دول أوروبا إلى دول الشراكة (الحالية والمنتظرة) حوالي 50.6%， كما تمثل وارداتها حوالي 56.6% من إجمالي الواردات، وتختلف نتائج الميزان التجاري (فائض وعجز) حسب حجم المعاملات فيما بينها.

2- طالما أن منتجات الصناعات الاستخراجية (البترول والغاز) تمثل عنصراً أساسياً في التجارة الخارجية للدول العربيّة، كما أن الرغبة في تصدير منتجات البتروكيميائيات للدول الأوروبيّة أصبح عاملاً مهماً في أي اتفاق للشراكة معها، إلا أن هناك مشاكل تتعلق بفرض ضريبة الكربون على المنتجات البترولية أو فرض ضرائب بمعدل 6% على واردات الألومنيوم إلى دول الاتحاد. وفرض إجراءات الحماية بالنسبة لتصدير منتجات البتروكيميائيات وغيرها إلى دول الاتحاد الأوروبيّ الأمر الذي لم يتمكن منه مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق على بروتوكولات التعاون ويحتاج الأمر إلى مزيد من التشجيع والتيسير حتى يتم التعاون على أساس التكافؤ وتبادل المصالح.

3- يمثل قطاع الزراعة في الناتج المحلي القومي العربي عاملًا مؤثراً في ميزان التجارة مع المجموعة الأوروبيّة، إلا أن مفاوضات الشراكة التي تمت مع تونس والمغرب أثارت جدلاً واسعاً حول التعاون في قطاع الزراعة ويجري حالياً النقاش مع جمهورية مصر العربيّة لتحديد حجم التصدير والبرامج الزمئية

(1) نشرة وفد مفوضية المجموعة الأوروبيّة بمصر رقم 90.

- الرأسمالية لمشروعات التنمية وأن الدعم يتم من خلال بعض الأموال المخصصة للمعونات . وقد أثبتت الدراسات<sup>(1)</sup> أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تزايد بشكل ملحوظ في المغرب في التسعينات مع الاتجاه لدعم الدول النامية مقارنة بالثبات بالنسبة لما تم في دول البحر الأبيض المتوسط وفي عام 1991/1992 . كانت الاستثمارات المباشرة ما بين 11.5% و 2% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت إلى 3% في 1994 ويرجع ذلك أساساً إلى إجراءات الشخصية والاصلاح الاقتصادي بصفة عامة المعروفة أن ثلثي التدفقات الرأسمالية الخارجية كانت من أوروبا وكان لدعم المستثمرين العرب دوراً هاماً في دعم هذا المصدر ويشكل ذلك 20% من التحويلات أما بالنسبة لتونس فترجع الزيادة إلى الاستثمار في قطاع البترول أما الاستثمار في القطاعات الأخرى كان منخفضاً وثبتنا منذ عام 1990 وتتركز هذه الاستثمارات المباشرة الأجنبية في المناطق الحرة ، 23% منها مشروعات مملوكة للأجانب بهدف التصدير و 24% مشروعات مشتركة وهذه وحدات لديها ارتباطات محدودة بالسوق الداخلي وبالتالي لم ينعكس ذلك التعاون على المشروعات المحلية في الداخل .
- 6- تضمنت اتفاقيات الشراكة التي وقعت حتى الآن مجموعة بنود تتعلق بالتعاون في مجالات البيئة والطاقة والمعلومات والاتصالات والنقل والسياحة ومكافحة المخدرات وغسيل الأموال بالإضافة إلى التعاون الثقافي والاجتماعي ولاشك أن كل هذه المجالات تحتاج إلى وقت حتى يمكن الحكم على الانجازات في كل مجال من هذه المجالات .
- 7- أن من أهم أهداف الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار العربي هو مواجهة

تدريجياً في خلال 12 عاماً أو أن تحدد حصص يسمح لها بدخول السوق رغم كل ما يقال عن ضرورة إنشاء مناطق حرة والعمل على تحرير التجارة ورفع الحواجز الجمركية وهي أمور مازالت تحتاج إلى إرادة سياسية تدعم عناصر الشراكة العربية الأوروبية خاصة وأن حجم التعامل بين الطرفين كبير . وقد أثبتت الدراسات النظرية<sup>(1)</sup> التي تمت حتى الآن أن تحرير التجارة مع تونس والمغرب لم تحقق نتائج كبيرة بالنسبة لرفع مستوى الشعب بالقدر المرجو حتى أن معدل التحسن في مستوى الرفاه (لم يتجاوز 1.5% من الناتج القومي الإجمالي في المغرب و 1.7% في تونس ) وأنه لو نظرنا إلى المستقبل فلن يتجاوز التحسن في دخل الفرد في خلال عشر سنوات 25 دولار في المغرب و 40 دولار في تونس .

5- أن من أهم الموضوعات التي تتضمنها اتفاقيات الشراكة تتعلق بتشجيع تحرير حركة تدفق رؤوس الأموال بين أطراف الاتفاقية وتأكيد حماية هذه الأمور باعتبار أن الاستثمار المباشر هو أحد العناصر الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المرجوة لمواجهة احتياجات السكان المتزايدة ورفع مستوى المعيشة إلى ما يمكن أن يطلق عليه حد الكفاية وبالتالي اتساع حجم الطبقة المتوسطة التي تعتبر عماد العمل والانطلاق وتبثت الاحصاءات المتاحة عن تدفق رؤوس الأموال إلى الدول العربية بصفة عامة ومن الاتحاد الأوروبي خاصة ما زالت محدودة حتى في ظل اتفاقيات الشراكة التي تم توقيعها مع تونس والمغرب وإسرائيل وأنها بالنسبة للدول التي في مراحل الإعداد لتوقيع الاتفاقية كمصدر لم يتجاوز الرقم 10% من إجمالي التحويلات

<sup>(1)</sup> John Page & John Underwood. Growth, the Maghreb & the European union-Assessing the Impact of The Free Trade Agreements in Tunisia & Morocco- Working Paper No7- ECES, Dec. 1996.

<sup>(1)</sup> John Page & John Underwood. Growth, the Maghreb & the European union-Assessing the Impact of The Free Trade Agreements in Tunisia & Morocco- Working Paper No7- ECES, Dec. 1996.

سوف يزداد التنافس على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة بالاتحاد الأوروبي ومن غير أن يتوحد العرب وينجحوا في تسويق احتياجاتهم سوف يفقدوا مكانهم في المسيرة العالمية.

ثانياً - نحن في حاجة إلى مزيد من التنسيق العربي للسياسات والبرامج في مواجهة التكتل الأوروبي باعتبار أن التكتل العربي يمثل شريكاً استراتيجياً هاماً لنجاح سياسة التحرير وخاصة بعد تفيذ اتفاقية الجات والشراكة وهذا دور لا بد أن تقوم به الجامعة العربية بكل قوة.

ثالثاً - لا بد من الانفتاح على التكتلات الإقليمية الأخرى بشرط أن تتحقق من خلال ذلك قيمة مضافة والاستفادة من التنافسية القائمة حالياً بين هذه التكتلات، مع التركيز على ضرورة تشكيل تكتل استراتيجي عربي سواء بين الدول وعلى الأخص بين مجموعات رجال الأعمال العرب الذين تهمهم المصالح الاقتصادية الذاتية أو القومية.

رابعاً - لا بد من دعم الحوار العربي العربي للتنسيق بين السياسات والبرامج الاقتصادية بما يخدم هدف التنافسية وتحقيق مزايا نسبية بالنسبة لل الصادرات مع الاهتمام بتعظيم الانتاج المحلي لتخفيض عبء الاستيراد وعلى الأخص بالنسبة لسد الفجوة الغذائية، والإسراع في تنفيذ قرارات الجامعة العربية بإنشاء المناطق الحرة على مستوى الوطن العربي وفي هذا

الخصوص يجب العمل على الإسراع في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ودعم التعارف بين رجال الأعمال من القطاع الخاص والعام لأطراف الشراكة لأنهم القادرون على دفع عجلة التعاون وتحقيق الأهداف المرجوة.

خامساً - البدء في دراسة التوازنات التي تترتب على الاتفاقيات من حيث الأرباح والخسائر سواء بالنسبة للمنتجين أو المصدررين أو المستهلكين، وعلى الأخص من ناحية الموارد التي تقدها الدول من خلال إجراءات

تزايد البطالة في دول الاتحاد التي بلغت في عام 1993 - 17.9 مليون عاطل في نفس الوقت الذي تبلغ أعداد المهاجرين إليها والعاملين من غير أعضاء الاتحاد 3.2 مليون وتمثل نسبة المهاجرين من المغرب العربي 3.7% من الجزائر - 6.0% من المغرب - 1.7% من تونس بإجمالي قدره 11.4% من إجمالي العمال الأجانب في عام 1992<sup>(1)</sup>.

ولاشك أن ماتضمنه اتفاقيات الشراكة من بنود تنص على التعاون من أجل تعريف نطاق المجالات التي تكون محل اهتمام وعلى الأخص سياسات الهجرة وزيادة فعالية الإجراءات التي توجه نحو منع على الأقل تقليل تدفق الهجرة غير الشرعية والعمل على إعادةتهم لأوطانهم وهذا يتمشى مع الرغبة في السيطرة على تزايد أعداد العاملين من غير دول الاتحاد من ناحية وأتاحه فرص لتشغيل العمالة من دول الاتحاد.

وفي نفس الاتجاه تؤكد الاتفاقيات ضرورة الاهتمام بتطبيق كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وكفاله النواحي الاجتماعية والإنسانية للعاملين في دول الشراكة وهو ما يحتاج إلى وقت لتنفيذها خاصة في ضوء التشريعات السائدة في ظل النظم الاشتراكية في بعض الدول العربية التي تحتاج إلى تطوير جذري يتمشى ويتوازن مع ما هو معمول به في دول المجموعة الأوروبية مع مراعاة الظروف المحلية والبعد الاجتماعي.

نظرة إلى المستقبل :

وفي النهاية اسمحوا لي في هذا العرض المحدود أن أقول أنه إذا تحدثنا عن المستقبل فأنني أؤكد أولاً أن أوروبا وجدت طريقها من جديد إلى العالم العربي وأكيدت دورها في القضايا المصيرية للأمة العربية سواء من ناحية السلام أو دعم الانطلاق في برامج التنمية والإعمار والسلام الاجتماعي. ومع ذلك لا بد أن يأخذ العرب في الحسبان اهتمام الاتحاد الأوروبي بدعم أوربا الشرقية ، وبالتالي

<sup>(1)</sup> Europe in Figures-Fourth Edition  
Publication of the EU Brussels 1995, P189.

الحضارات والمحافظة على التراث الوطني لكل أمة لأن من يفقد هويته يفقد كيانه الذاتي .

ثامناً- إنهاء الصراع حول المسارات التي يمكن اتباعها في تحسين أحوال الأقاليم سواء كان عربياً أو شرق أوسطي أو بحر أبيض متوسط ، المهم هو أن نستخدم كافة الوسائل التي تخدم أغراض التعاون والشراكة ثم الاندماج إذا كانa حققة تتحدث عن العولمة .

• • •

أن الأمل كبير في أن تخلص النوايا وتدعم الإرادة السياسية العربية والأوروبية وتنجح في الضغط على قوى الصراع العربي الإسرائيلي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (الأرض مقابل السلام) وإتفاقيات السلام التي تم توقيعها بين أطراف النزاع ، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية بكل أبعادها العينية والبشرية مالم يتحقق السلام والاستقرار على ضوء المفهوم الصحيح للحضارة البشرية التي نادت بها الأديان الثلاثة وخير ما نختتم به حديثنا قول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم .

(يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، أن أكرمكم عند الله أنتم ) .  
صدق الله العظيم .

رفع الحواجز وإلغاء أو تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية والضرائب وعلى الأخص غير المباشرة في مقابل المزايا التحسينية التي تحصل عليها قطاعات النشاط المختلفة وعلى الأخص الصناعية من خلال دخال وتطوير التكنولوجيا وفرض المعايير القياسية وترشيد الإدارة في عمليات التبادل التجاري وتحريره من القيود البيروقراطية التي سادت في ظل النظم الشمولية ، والدخول بسرعة في إنشاء مناطق التبادل الحر - وقد يكون من المناسب أن يقدم الاتحاد الأوروبي عوناً تعويضياً وعلى الأخص في فترة الانتقال .

سادساً- الإسراع في تطوير التشريعات والآليات التي تخدم عمليات الاستثمار المباشر والتبادل التجاري وتشريع الأدوات المالية والمصرفية وسوق المال بما يخدم أغراض التنمية والأعمال والنمو البشري بكل أبعادها ( التعليم والتدريب والصحة والثقافة ) كما يتم دائماً اعطاء الأولوية للبنية الأساسية ( المرافق ) كل ذلك في ظل إدارة عصرية حديثة تعاون في نقلها وتطبيقاتها الخبرات الأوروبية مع الخبرات الوطنية .

سابعاً- العمل على دعم التبادل الثقافي والحضاري بين شعوب المنطقة من خلال دعم وسائل الاتصال والاستفادة من ثورة المعلومات لتصحيح المفاهيم وتأكيد تزاوج وتكامل



**الحوار  
الإسلامي المسيحي  
(رؤيه إسلامية)**

بقلم د. عز الدين ابراهيم<sup>(\*)</sup>

**مداخلات  
ألقيت في المؤتمر**

ولن يتذكر المسلمون أن المسيحيين أقرب إلى المودة، وأن التعامل مع الذين لا يتورطون في الاعتداء على المسلمين يجب أن يكون بالبر والعدل. قال تعالى : ( ولا تجاليوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ) (29: 46)، وقال ( ولتجنّ أقربهم موذنة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ، ذلك بأنّ منهم قسيسين ورّهاناً وأئمّة لا يستنكرون ) (5: 82)، وقال ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم ، لأن تبرؤمُونَ وتقسيطوا إليهم إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ) (60: 8).

2- وفي العصر الحديث ، ومنذ أربعين عاماً على وجه التحديد ، تجدد الحوار الإسلامي المسيحي ، وعقدت له لقاءات وندوات منظمة في برمانا ، والرياض ، والفاتيكان ، وطرابلس الغرب ، وجنيف ، وبارييس ، وساليسبورج ، والقاهرة ، وبيروت ، وليجون ، وتونس ، وهونج كونج ، وقرطبة - وغيرها ، وصدرت عنه بيانات وتصريحات وتعليقات بل وكتب غير قليلة<sup>(2)</sup>.

وكان المبادرة في الحوارات المعاصرة للبابا بولس السادس الذي أصدر رسالته الداعية إلى الحوار Ecclesiam Suam في 6 أغسطس

1- حوار الإسلام مع المسيحية قديم قدم ظهور الإسلام . فالقرآن الكريم مليء بالأيات الموجهة إلى أتباع المسيحية : تأكيداً للحقائق المشتركة بين الدينين أحياناً ، وبياناً لنقطات الافتراق العقدية والتوفيقية أحياناً ، ودعوة للتلاقي على كلمة سواء أحياناً « ثلاثة ». وقد حاور النبي صلى الله عليه وسلم قساوسة نجران ورهبانهم في المدينة المنورة ثلاثة أيام حيث نزلوا ضيوفاً عليه في المسجد . وكتب إلى المؤقص عظيم القبط في مصر ، والجاشي ملك الحبشة ، وهرقل عظيم الروم البيزنطيين ، وجبلة بن الأيم من ملوك الفساسنة ، والأسقف ضفاطر لسف الروم في القسطنطينية ، وأبي الحارث بن علقة أسقف نجران<sup>(1)</sup> . وتتابع المسلمون هذا الحوار بالشفافية والكتابية ، لا يكلدون يفترون عنه إلا في فترات الصدام المؤسف بين أتباع الدينين ، وأشدتها فترة الحروب الصليبية ثم فترة الاستعمار الغربي .

ومع أن الحوار بين أتباع الدينين لم يكن دائماً عنده المذاق ، ولم يخل أحياناً من العنف الجدلي الذي يحمل على تعصب كل فريق لمعتقداته ، فإن تعلم الإسلام نفسها قد أكدت ثلاث خصال هامة هي : أن يكون الجدل مع أهل الكتاب بالتي أحسن ،

(\*) د. عز الدين ابراهيم من رجال التربية والفكر الإسلامي ، عمل مديرًا لجامعة الامارات سابقاً ، وحالياً مستشار ثقافي ومدير لمؤسسة الشيخ زايد الخيرية في أبوظبي .

(1) محمد حيد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ط 3 بسمورت 1969 م ، ص 75 وما بعدها .

(2) انظر : ندوات علمية حول الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في الإسلام . دار الكتاب اللبناني . بيروت 1974 - 1973 .

واحد منهم لمدة غير قصيرة ، قد لاحظوا نقاط ضعف أو نقص متعددة في هذه المسيرة ، لابد من ذكرها ومعالجتها بصرامة وإخلاص ، إذا أريد لتيار الحوار أن يستمر بنجاح . خاصة وأن الدعوة إلى الحوار قد تجددت مؤخرًا في مؤتمرات عالمية وعربية على مستويات رفيعة<sup>(5)</sup> .

3- ولعل أو نقطة ضعف في هذه الحوارات هي فقدانها لتعريف صريح مُعلن قبل للاتفاق عليه بين جميع الأطراف . ولا يكفي أن يكون التعريف دعوة روحية هولية للتفاهم والمحبة دون تحديد لأركانها ، ونفي لما قد يلابسها من نوايا خفية لا تثبت أن تتصح ، فتشير الشكوك والظنون السيئة ، الكفيلة بإجهاض الحوار وتغريمه من أهم عناصره وهي الإخلاص والصدق والوضوح .

ونظرًا لأن المبادرة في حركة الحوار المعاصر قد جاءت من العالم المسيحي ، فإن الوثائق المتوفرة للبحث في موضوع (التعريف وأهدافه والتوصيات المتعلقة به) هي بالضرورة مسيحية . ولو قدر للعالم الإسلامي أن يقدم تعريفات مؤقتة لاحتلال الأمر وقوع الطرفين في نفس المحظوظ وهو اعتبار الحوار وسيلة مقنعة للتبييض . فليرجع من شاء إلى تعريفات الحوار في الوثائق المسيحية الآتية :

1- رسالة الـ Ecclesiam Suam الشهيرة للبابا بولس السادس الصادرة سنة 1964 .

2- رسالة (تأملات وتوجيهات حول الحوار والدعوة) الصادرة عن أمانة السر الفاتيكانية لشئون غير المسيحيين سنة 1984 ، بمناسبة الذكرى العشرين لبدء الحوار المعاصر .

3- بيان الحلقة الاستشارية التي نظمها مجلس الكنائس العالمية في زيورخ بتاريخ مايو 1970 .

وللختصار أكتفي بهذه الوثائق الثلاث ، التي صدرت أولًا وثانيًا عن الكنيسة

<sup>(5)</sup> منها مؤتمر القمة الخليجي سنة 1991 .

1964<sup>(3)</sup> ، بعد قليل من إصدار المجمع الفاتيكانى الثاني بيانه الشهير الذى يذكر الدين الإسلامى بالخير ، من حيث دعوته إلى عبادة الله الواحد ، وما تتضمنه تعاليمه من عبادات وقيم خلقية ، ويدعو إلى نسيان ماضى التصادم معه<sup>(4)</sup> .

وتلا ذلك إنشاء دائرتين في العالم المسيحي مختصتين بتنظيم الحوار ، هما (أمانة السر لشئون غير المسيحيين) في الفاتيكان والتي تولى رئاستها الأولى المرحوم الكاردينال بینیدادوللي الذي لجمع الفرقاء المتعاملون معه على احترامه وتقدير جهوده ، وكذلك (دائرة الحوار مع الشعوب ذات العقائد الحية والأيديولوجيات) في مقر مجمع الكنائس العالمية في جنيف . ومن الشخصيات التي لاتنسى من عملها فيها الدكتور سمارتا والدكتور جون تايلور . ولم تنشأ في العالم الإسلامي دائرة مقابلة تهتم بشئون الحوار ، اللهم ما كان من رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة باهتمام المرحوم الشيخ محمد الحرkan والدكتور معروف الدوالبي ، وكذلك جمعية الدعوة الإسلامية في طرابلس الغرب باهتمام الدكتور محمود الشريف .

ولاشك أن هذه الحوارات قد أوجدت جوًّا من النقاوel وحسن التفاهم بين العالمين الإسلامي والمسيحي ، كما نجحت في تبديد بعض المعلومات الخاطئة عن الدينين ، وشجعت على حسن التعاون على محاربة الأوضاع والاتجاهات التي يستكملها الدينان في المجالات الفكرية والسلوكية والاجتماعية والسياسية ، وساعدت على إنشاء مودات فردية بين المفكرين والمتقين من أتباع الدينين يمكن أن تساعد على مزيد من التفاهم والتعاون وإشاعة المودة والسلام في العالم .

إلا أن المشاركين في هذه الحوارات ، وأنا

<sup>(3)</sup> خطاب قداسة البابا بونيفاس الثانى أسام الجمعية العامة لأمانة سر غير المسيحيين بتاريخ 3 مارس 1984 .

<sup>(4)</sup> The documents of vatican, V 2P.663

والاحترام المتبادل».

وهذا التعريف يمكن أو يوصف بأنه مانع، ولكنه ليس جاماً، لأنه يمنع دخول التبشير عنصراً من عناصر الحوار، ولكنه لا ينبع على مجالات الحوار الإيجابية إلا بشكل إجمالي. ولكن، يبدو أن طبيعة ذلك اللقاء الذي صدر عنه التعريف، لم تكن تسمح بأكثر من ذلك، وحسبه من الخير ما فعل، فدفع المضرة مقدماً على جلب المصلحة كما يقول فقهاؤنا.

4- وما يلزم تجنبه من نقاط الضعف، الأ يتورط الحوار في محاولات التتفق الديني بين أحكام الدينين (Syncretism)، سواء أكان ذلك التتفق صريحاً أم رمزاً. فمن التتفق الصريح مثلًا أن اقترح متحاور في أحد الحوارات الاتفاق على شهادة بسبعين نقاط التقاطها من تعاليم الدينين الإسلامي والمسيحي. ومع أن هذه النقاط السبع مقبولة لدى المسلمين والمسيحيين إذا أخذت كل منها على حدة، فإن ذكرها بالصيغة السباعية يوهم أنها بدليل للشهادة الإسلامية المكونة كما هو معروف من نقطتين مما (شهادة إلا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله)، كما أنها بهذه الصيغة غير معروفة للمسيحيين. لذلك فإن الاقتراح، ولو جاء بحسن نية، يعتبر تلفيقاً صريحاً لامعنى له. ومن التتفق الرمزي في حوار عقد في بيروت: حضور المتحاورين صلاتين مرة في مسجد ومرة في كنيسة. وفي حوار آخر: بدء الاجتماعات بدعاء أخذ بالتفق من القرآن الكريم، والمزامير، والوعهد الجديد. وقد رفض ذلك وقبل الجميع بكامل الرضا والاهتمام، تلاؤه خالصة من القرآن الكريم على حدة، تبعتها تلاؤه أخرى من العهد الجديد على حدة. ولو ترَّخص المتحاورون في التتفق الديني، لفتح ذلك عليهم باباً ذا عذاب شديد، ولتحول الحوار إلى شيء يشبه البحث عن الصيغة الوسطية التي يلْجأ إليها السياسيون في مفاوضاتهم (Political Compromise). وفرق بين أحكام الديانات المُنْزَّلة، وبين الآراء السياسية

الكاثوليكية، وثالثها عن مجمع الكاتوليكية الأخرى. ثم أشير إلى الدراسة المفصلة التي نشرها الدكتور هالنكرورتز<sup>(6)</sup>، وهو عالم لاهوتى نرويجي، والتي يبين فيها أن الحوار هو التطوير الثاني لحركة التبشير المسيحي، إذ كان التطوير الأول من (تبشير) إلى (البشارة)، والثاني من (البشارة) إلى (الحوار) : ثلاثة أطر مختلفة الدرجات لمحتوى واحد من حيث الجوهر وهو (تبشير).

وما أريد بهذه الاقتباسات أن أحرج الأخوة المسيحيين، الذين يؤمنون بالتبشير المسيحي كجزء من عقيدتهم. فإني داعية مسلم، وأعرف مثل هذا الأمر في نفسي وفي نفوس زملائي الدعاة، إذ كلنا يعمل على الدعوة إلى دينه. ولكنني أريد أن تكون النية في الحوار بالذات واضحة من كلا الطرفين: فإن كان المقصود هو التبشير فمرحباً به، هم يبشرون المسيحيون ونحن دعاة مسلمون. وإن المقصود من الحوار مصالح أخرى مشتركة لا يدخل التبشير ضمنها، فلنكن صرحاء ولنقطع الحوار تعريفاً خالياً من نوايا التبشير، ولكن جميعاً صادقين في ذلك ملتزمين به.

وإلى هذا الاتجاه، انتهى الحوار الكبير الذي عُقد في طرابلس الغرب في فبراير 1976 وحضره أكثر من خمسمائة عالم، تحت رئاسة الكاردينال بنيادوللي والدكتور محمود الشريف، وانتهى إلى تبني التعريف الآتي:

«المقصود من الحوار أن يتبادر الم المتحاورون من أهل الدينين : المعلومات ، والأفكار ، والحقائق ، التي تزيد من معرفة كل فريق بدين الفريق الآخر ، وتاريخه ، وحضارته ، وسائر أمره ، توضيحاً لما قد يكون بينهما من مواطن التلاقي أو الاختلاف ، بطريقة ملخصة وموضوعية ، يحتفظ فيها كل طرف بمعتقداته والتزاماته وموافقه ، في جو من الود

<sup>(6)</sup> Carl Hallencreutz, Dialogue in ecumenical history Living Faiths Series, Geneva 1971, PP. S7071.

الموضوعة .

إلا المؤهلون له .

6- ومن الأمور الرئيسية في الحوارات ، الاجتهاد في اختيار موضوعاتها ، والبعد ما أمكن عن حساسيات الجدل اللاهوتي الكلامي القديم ، الذي حفلت به كتب الميل والنحل ، والديانات المقارنة ، ومقالات الفرق وفروقها ، فإن هذه الموضوعات موجلة في التخصص ، فإذا لزرت فتتغبي إحالتها إلى رجالاتها الذين يحررون مسائلها .

ومن الموضوعات الحية التي يتوقع إخوتنا المسيحيون أن نتبين موقف الإسلام منها ، الوضع القانوني والمدنى لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي . وفي البلاد العربية تنوع في النسب بين أتباع الدينين ما بين أكثرية وأقلية في مجتمع ، ومساواة أو شبه مساواة في مجتمع آخر . وهناك بلاد سكانها مسلمون وحكامها مسيحيون . كما أن هناك بلاداً مسيحية الحكم وتجمعت فيها بسبب الهجرة أقلية إسلامية . كل هذا يقتضي كلاماً صريحاً مفصلاً يشفي غليل الجميع : الأكثريّة والأقلية ، والمساوين ، والهجارين ، والوافدين .

ومن الإنصاف أن نقول إن الفقه الإسلامي قد عالج هذه القضية وبين وجهه العدل في معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي . والعبارة ليست من عندي ، بل هي عنوان كتاب نقيس مُركَّز للأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي ، بين فيه أحكام النازيين والمستأمين والمعاهدين في المجتمع الإسلامي ، وغير هذا الكتاب كثير فليرجع إليه<sup>(7)</sup> لتبين عدالة الإسلام في معاملة غير المسلمين ، وتأمينهم على حقوقهم الإنسانية ، ومصالحهم ، ويتيح لهم فرص الحياة الكريمة والمشاركة الرفيعة مع بني وطنهم من المسلمين .

غير أن الذي يريد أن يسمعه إخوتنا المسيحيون هو وضعهم كمواطين لا كمسيحيين ، ومساواتهم مع إخوتهم المسلمين في مجتمع

5- وعدم العناية بحسن اختيار المتحاورين يعتبر ضعفاً في أي حوار . والمفروض في المتحاور أن يكون متخصصاً في الموضوع ، وأن يعبر عن رأي قومه في المسائل المطروحة للنقاش . والملحوظ في الحوارات السابقة أن الإخوة المسيحيين يأتون ممثلين لكتائب معينة أو أقسام جامعية متخصصة ، مما يوفر لهم مراجع البحث ومسؤولية التحدث باسم من يمثلون . أما الجانب الإسلامي ، وهو في معظم الأحوال مستضاف ، فإنه يدعى بصفة فردية ، وقد لا يتكرر حضور المحاور منهم أكثر من مرة واحدة ، مما لا يساعد على حسن التحضير أو المتابعة أو تمثيل الجهات المتخصصة والمعتمدة لهذا الغرض .

والمفروض أن يُدعى من العالم الإسلامي ممثلو الجامعات الإسلامية كجامع الأزهر ، وجامعة الإمام محمد بن سعود ، وجامعة ندوة العلماء لكنهم ، أو المجامع العلمية كجمعية البحث الإسلامي ، ومجمع الفقه الإسلامي ، ومجمع الحضارة الإسلامية ، أو الجماعات الإسلامية الكبرى كرابطة العالم الإسلامي .. الخ . وفي جميع الأحوال يجب التغلب على الصعوبات اللغوية بتوفير خدمات الترجمة الملائمة .

ومما يتحقّق بمسألة اختيار المتحاورين المناسبين ، أن نتجنب الحوار ناشتنا في العالمين الإسلامي والمسيحي ؛ فالشباب يحتاجون إلى زمنٍ وعلمٍ وخبرة ليتأهلوها لهذه المواقف الصعبة فكريًا وعاطفيًا ، وليس من الحكمة تعریضهم لحوارات قد يخرجون منها مزعزعين العقيدة لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . وإذا كان المقصد إنشاء علاقات مودة إنسانية بين الناشئة من أتباع الدينين ، فيمكن أن يتم ذلك بلقاءاتهم المعتادة في المدارس والتوادي الثقافية والفرق الرياضية ، مع تزويدهم بالأداب الدينية في حسن التعامل مع أتباع الأديان الأخرى دون توريطهم لفتة الحوار الديني الذي لا يقدر عليه

<sup>(7)</sup> د. يوسف القرضاوي : غير المسلمين في المجتمع الإسلامي . مكتبة وهبة . القاهرة .

ومعروف في مراجع العهد النبوي والخلافة الراشدة<sup>(8)</sup> ، فليرجع إليها من شاء من مسلم أو مسيحي فهي تغنى عن البيان ، وتندرج كل جنوح إلى العنف بأنه باطل وخارج عن الإسلام والمسيحية جميعاً . ومع هذا الوضوح ، فإن الحوار حول الموضوع يجلب هذا الجانب المشرق من تاريخ المودة وحفظ النسمة بين المسلمين والمسيحيين خلال تاريخ تعايشهم الطويل .

ومنها أيضاً موضوع الكتب المدرسية المليئة بالمخالفات والتحامل ، والتي توجه الدارسين الناشئين إلى موقف المعاادة العاطفية بغير سند . وقد تأصل هذا الاتجاه في الغرب عقب الحروب الصليبية ، كما بيئه كثير من الباحثين المنصفين<sup>(9)</sup> .

ومن الموضوعات الرئيسية للحوار الإسلامي المسيحي ، بل وللتعاون الإسلامي المسيحي ، تضافر أبناء الدينين على محاربة الشرور والأثار والفساد التي ظهرت في البر والبحر : كالإلحاد ، والظلم الاجتماعي ، والمادية المسرفة ، والفساد الخلقي ، والدكتاتورية في الحكم ، وما باقى من الاستعمار العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي ، والتاحر النموي بين الأعراق والأجناس ، والحروب الأهلية وما قد تدورط فيه من إبادة جماعية ، وغفلة العالم الغني والمتقدم عن العالم الفقير الذي يرزح تحت وطأة الفقر والتخلف والمرض ، وتجاهل حقوق الإنسان ، وإفساد البيئة في الأرض والفضاء . هذه وأمثالها هي الشرور الكبير التي تواجه بني الإنسان ، والتي ينبغي أن يجابها من سمعوا كلمة الله في التوراة والإنجيل والقرآن ، متضافرين

يتشارون فيه جمياً من حيث الأصلة والمولد والتاريخ المشترك . والرد على هذه الأسئلة يسير ، لأن الجوهر في إنصاف المعاملة ثابت ، والمتغيرات محصورة في الصيغ الحقوقية المعاصرة التي لم يتعرض لها ولم يواجهها فقهاء السياسة الشرعية الأقدمون ، والمتوقع من المحدثين منهم أن يقدموا الاجتهادات الملائمة لحل هذه المسألة وإشعار المواطنين من غير المسلمين بمساواتهم في حقوق المواطنة والتزاماتها ، دون أن يخل هذا بالوصف الإسلامي للمجمع الذي يشكل المسلمون أغلبيته القانونية . وبالمثل ، فإن المسلمين يحبون أن يسمعوا من منظري المجتمعات الغربية ومشرّعها ما يطمئنهم على ممارسة عباداتهم وتعليم أبنائهم وإجراء أحوالهم الشخصية وفقاً لعقيدتهم وشريعتهم الإسلامية ، كما يحبون أن يعاملوا في البلاد التي قبلت هجرتهم إليها باعتبارهم مواطنين لا غرباء .

ومن الموضوعات التي تستحق البحث لأنها تعنى المسلمين والمسيحيين جمياً : مسألة العنف في المعاملة والتهمّ على أماكن العبادة . وهي مسألة مؤسفة ومتنازعة بين أتباع الدينين في أماكن متعددة مثل لبنان في فترة الحرب الأهلية الأخيرة ، وجنوب مصر في فترة قصيرة من الاضطراب الأمني ، والبوسنة والهرسك على مدى التصارع بعد انهيار يوغوسلافيا القيمة ومحاولة الصربي إقامة صربيا الكبرى . والعنف في الدينين محرّم ، والاعتداء على أرواح غير المحاربين ومتذكراً حتى في زمن الحرب محرّم . وقد أعطي النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومن بعده خلفاؤه ، الأمان « لجميع من ينتohl دعوة النصرانية في شرق الأرض وغربها » ، وأن يحمي جانبيهم ويدافع عن « كنائسهم وبيتهم وبيوت صلواتهم ، ومواضع الرهبان ، وموطن السياح حيث كانوا من جبل ، أو واد ، أو مغار ، أو عمران » ، وأن يحرسهم « من كل أذى ، ومكره ، أو مؤونة ، أو تبعه » مما هو موثق

<sup>(8)</sup> انظر بوجه خاص : محمد حيدر الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ط 3 بيروت 1969م ، ص 153 وما بعدها .

<sup>(9)</sup> من هؤلاء الدكتور مارسيل بوازار وهو عالم سويسري كتب تقريراً مفصلاً في هذا الموضوع لجمعية ( الإسلام والغرب ) وما زال مخططاً . ومن مؤلفات الدكتور بوازار كتاب ( إنسانية الإسلام ) وهو مترجم إلى العربية .

رأيهم في أمور السياسة ، وبالأحرى أمور الظلم البشري الذي تسببه السياسة ، ولكننا نربأ بالأديان أن تكون مطية للأهواء السياسية ، ونريد لها إن تكلمت أن تقول كلمة الحق ، كل الحق ، ولا شيء غير الحق ، لوجه الله الحق وحده ، لمصلحة فئة من الناس على غيرها . قال تعالى (ولَا يَجِرْ مَنْكُمْ شَنَآنَ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَفْرَبٌ لِلتَّقْوِيَ ) ( 8 : 5 ) .

ولذلك فإننا نستغرب أنه لم يعقد لقاء مسيحي إسلامي ، ليستقر جرائم الإبادة والتعذيب والاغتصاب والشريد التي حصلت في البوسنة والهرسك ، وبوجه خاص على أيدي الصرب بداعوي منها عدم الموافقة على وجود تجمع إسلامي في أوروبا . وهي دعوى غير صحيحة ، لأن مسلمي البوسنة والهرسك طالبوا ومازالوا يطالبون بوجودهم الموزع في أنحاء مختلفة من أرض البوسنة والهرسك ، وقبلوا مؤخرًا قيام كيان كونفدرالي مع الكروات وهم غير مسلمين غالباً .

وفي شأن قضية الشرق الأوسط ، وحقوق الفلسطينيين المشروعة في أرض فلسطين ، نجد البيانات الصادرة عن الكنائس الشرقية متوازنة ومنصفة ومتحلية بالروح الدينية العادلة ، بينما نقف حيالى أمام بيانات كثيرة صادرة عن كنائس أخرى ، لا تقتصر في إدانة العداء ضد السامية واعتبارها خطيئة دينية ، ولا تقتصر في بيان حق إسرائيل في أرضها المنصوص عليها في الإنجيل ، بينما لا يأتي كلامها عن حقوق العرب واللاجئين بنفس القوة والتعاطف<sup>(10)</sup> .

راجع مثلاً :

- بيان (الحلقة الاستشارية بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين) نيقوسيا 1969 وهو صادر عن الكنائس الشرقية ، ومضمونه منصف ومتزن .
- بيان (مجلس الكنائس العالمية المعقود في阿مستردام سنة 1948 ) بشأن العداء ضد السامية .
- بيان مجلس الكنائس العالمية المعقود في كانتربري سنة 1969 بعنوان (بيان عن الشرق الأوسط وهو بيان منصف للذكرى الحقوق الفلسطينية إزاء غيرها .
- بيان الكنيسة الكاثوليكية بتاريخ إبريل 1973 ، والدراسة الصادرة عن مجلس الكنائس العالمية والمتعلقة

معاونين .

وإذا كان قد قيل في نهاية الحرب الباردة ، إن التقاء علماء القطبين السياسيين الأعظمين في الشرق والغرب في تعاون علمي ، أو استطلاع فضائي ، أو إغاثة إنسانية ، حري بأن يساعدهم على التقارب ، فإن هذه المقوله نفسها أولى أن تطبق على أتباع الديانات ، الذين يخرون لأنقائهم ي يكون من حشية الله ، فماذا أولى من تعاونهم في محاربة الفساد الإنساني في مجال التقرب إلى الإله الرحمن الرحيم .

7- وما يتجه الحوار الإسلامي المسيحي المرتجم ، بإعاد ما قد يحمل اسمه وهو ليس منه غاية ، ومضموناً ، وآداباً . ومن ذلك الحوار لغرض سياسي بحت . ومن أمثلته في الماضي الحوار الذي عُقد في موسكو 1978 بعنوان (الأديان من أجل السلام العالمي ) ، وحضره ممثلون عن جميع الأديان تقريباً .

وكان الهدف الصريح منه الدعوة إلى تخفيف التوتر بين الشرق والغرب ، وإيصال الخطر النووي . وكان الاتحاد السوفياتي يصطفع هذه الدعوة لدعم موقفه في الحرب الباردة ، وهي دعوة غير مستقرة لولا أنها مورست في ذلك الحوار بطريقة استغلالية صريحة . فكان مثلاً من أبحاث المؤتمر وثيقة تتهم الأديان بأنها من أسباب الحرروب بين البشر . وقد استقر الوفد الإسلامي هذه الوثيقة ، وجعل سحبها شرطاً لاستمرار حضوره ، مما اضطر منظمي المؤتمر إلى سحبها لأن مقصودهم الحقيقي كان الحصول على موافقة ممثل الأديان على الدعوة إلى نبذ سباق التسلح بين الشرق والغرب ومخاطره ليس إلا .

ومثال آخر أكثر حداة هو مؤتمر (وحدة الأديان) المعقود في سانت كاترين بسيناء في سنة 1984 ، وسنة 1986 . وكان واضحاً أن الهدف الحقيقي من عقده هو الدعوة إلى تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل .

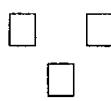
ونحن لانستقر أن يقول أتباع الأديان

مشكلة . دون أن أقصد تجريح أحد أو إخراج جهة . وإنما أردت أن تكشف الحقائق ليعاون الجميع على تسديد الحوار ، وإنجاح اللقاء ، وتحقيق المودة والتعاون .

والذي يتخلص من هذا العرض ، أن الحوار الإسلامي المسيحي نافع بل وضروري في بعض الأحوال ، إذا تجنبت محاذيره ، ووفرت ضمانات النجاح له .

فإذا حسنت النوايا من الطرفين ، وخلا الحوار من نوازع التشكك والتبيير ، وقصر على المؤهلين له ، وركز المتحاورون على تبادل المعلومات ، والتعاون فيما يقع التوافق فيه من أعمال الخير والبر والنفع العام للبشرية وتأييد الحق الواضح وإبطال الباطل الصريح - فإنه يرجى أن يؤدي إلى إشاعة المودة وروح المسالمة بين أبناء الدينين ، خاصة في البلاد التي يعيشون فيها معاً ، إما عن أصله تاريخية كما في مصر ولبنان ، وإما عن واقع لاسبيل إلى تجاهله بسبب موجات الهجرة العالمية في أنحاء العالم .

ولتكن نغمة المسالمة هي شعار الجميع ، والمسلمون مدعون بتعاليم دينهم إلى البر والقسط والعدل والمعاملة بالتي هي أحسن ، وكذلك المسيحيون وإليهم يوجه النداء « طوبي لصانعي السلام » (متى 5: 9) . والسلام على من اتبع الهدى .



والحاصل هو أننا نريد للحوار الإسلامي المسيحي أن ينأى عن الاستغلالات السياسية فإذا دُعى إلى كلمة في السياسة ، فلنكن متخلية بروح الدين وإنصافه .

8- ومن ضرورة الحوار التي يختلف إزاءها الرأي ما بين إجازة إذا توافت لها شروطها ، أو اعتراض إذا تحولت إلى جدل غير التي هي أحسن - الحوار المسمى بالمناظرة العلنية . وفدت هذه المناظرات في نهاية القرن الثامن عشر في الهند على أيدي المبشرين من الإنجيليين وغيرهم . ومن أشهرها المناظرة الكبرى التي وقعت بين القسيس فندر وهو أمريكي والشيخ رحمة الله الكيراني الهندي سنة 1854 . وبقيت آراء الشيخ رحمة الله في كتابه الشهير<sup>(11)</sup> (إظهار الحق) .

وقد توبعت هذه المناظرات في السنوات الأخيرة بين الشيخ أحمد ديدات من جنوب إفريقيا وبعض المبشرين مثل المحاضر الأمريكي جيمي سواجارت وغيره ، وأذيعت بالإذاعة والتلفزيون .

والذي يراه بعض الحرفيين على سلامة الحوار الإسلامي المسيحي ، وعدم خروجه عن خطه الذي يستهدف التفاهم والوثان ، قصر هذه المناظرات على أهل الاختصاص وفقاً لشروط المناظرات العلمية الموضوعية الهايئة . ولا يأس من تدوينها في كتب يطلع عليها المقتدون على تحرير مسائلها . أما إطلاقها بالصفة الجماهيرية التي عرفت بها ، فقد تحول إلى ما يعتبره علماء الدينين من المراء المذموم وربما الفتنة الضارة .

9- وأخيراً فقد حاولت في المقال أن التزم بالوضوح المطلق ، وألا أخفى حقيقة أو أستر

بالحلقة الاستشارية المعرودة في كارتخني في يناير 1974  
بعنوان :

Biblical interpretation and bearing regarding the situation in the Middle East.

(11) رحمة الله بن عليل الرحمن الكيراني الهندي : إظهار الحق طبعة الرياض سنة 1989 ( ولها طبعات أخرى وترجمات ) .

## المؤتمر السابع والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي



(سيفوول 10-15/نيسان-أبريل/1997)

تقادير

- والاقتصادي والاجتماعي في العالم .
- 4- التعاون من أجل السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي واحترام سيادة الدول واستقلالها بكل أشكاله .
- 5- الإجراءات المطلوبة لتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج من أجل التنمية المستدامة .
- 6- المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة لجميع المحاولات الرامية إلى تغيير هويتها ، بما يشكل ذلك من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام في المنطقة .
- 7- العمل الدولي لمواجهة الأوضاع الطارئة في ألبانيا وزانير .

### ثانياً. جلسة افتتاح المؤتمر

جرت جلسة افتتاح المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي في مركز سيجونغ التقافي في سيوول ، تحت رعاية وبحضور السيد كيم يونغ سام ، رئيس جمهورية كوريا .

كان المتحدث الأول في جلسة الافتتاح هو السيد بارك كوان يونغ ، رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر السابع والتسعين الذي استهل كلمته بالترحيب بأعضاء المؤتمر ، متمنياً لهم طيب الإقامة في كوريا ، ومؤكداً أن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي هي مناسبة تسهل لقاءات البرلمانيين في العالم من أجل العمل على تعزيز الديمقراطية والسلام .

ذلك أشار السيد يونغ إلى أنه في فترة العرب فإن شعب كوريا قد دافع عن مبادئه

تنفيذًا لقرار مجلس الاتحاد البرلماني الدولي قبول الدعوة الموجهة من الشعبة البرلمانية في جمهورية كوريا لاستضافة أعمال المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد جرت في العاصمة الكورية سيوول في الفترة ما بين العاشر والخامس عشر من نيسان - أبريل/1997 أعمال المؤتمر 97 واجتماعات الدورة الستين بعد المائة لمجلس الاتحاد بمشاركة وفود برلمانية تمثل الشعب الأعضاء في في الاتحاد في 117 بلداً ، من بينها ممثلو 13 برلماناً عربياً . وشاركت في المؤتمر أيضاً وفود ملاحظة تمثل الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة ، والصليب الأحمر الدولي ، وعدد من المنظمات البرلمانية الإقليمية من بينها : الاتحاد البرلماني العربي والمجلس الوطني الفلسطيني واتحاد البرلمانيات الإفريقية ، والبرلمان الأوروبي ، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمنظمة البرلمانية لدول جنوب شرق آسيا (آبيو) وبرلمان الأنديز وبرلمان أمريكا اللاتينية وغيرها .

وتقدم الأمانة العامة للاتحاد فيما يلي عرضاً لأبرز القضايا التي تناولها المؤتمر والنتائج التي أسفرت عنها مداولاته .

### أولاً- جدول أعمال المؤتمر

- 1- انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للمؤتمر السابع والتسعين .
- 2- دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي على جدول أعمال المؤتمر .
- 3- مناقشة عامة حول الوضع السياسي

الدولي قرارات حول هذا الموضوع ، ومن المفید أن يتبع الاتحاد عمله في هذا السبيل ، وأن يتوافق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد في مختلف المجالات .

ثم تمنى للمؤتمر النجاح في أعماله . وأعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد كيم سوهان ، رئيس المجلس الوطني لجمهورية كوريا ، الذي أعرب عن اعتزازه بافتتاح أعمال المؤتمر السابع والستين للاتحاد البرلماني الدولي في عاصمة بلاده .

ثم أشار السيد كيم سوهان ، إلى أن الشعبة الكورية قد استضافت في عام 1983 المؤتمر السادس والستين للاتحاد البرلماني الدولي ، وأنها استناداً إلى الخبرة المكتسبة آنذاك قد بذلت قصارى جهدها في التحضير للمؤتمر الحالي ، وهي تأمل أن يتبع المؤتمر السابع والستين للاتحاد دعمه لقيم الحرية والمساواة والسلم وتعزيز الديمقراطية البرلمانية . وأشار السيد هان إلى أنه في فترة الحرب الباردة كان الاتحاد منبراً للحوار وتبادل الآراء بين البرلمانيين من مختلف البلدان ، وقام بقسط هام في تخفيف التوترات التي شهدتها العالم في تلك الفترة .

و حول الوضع في كوريا أوضح السيد هان أنه منذ مولد كوريا الجنوبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية واجهت الأمة العديد من التحديات ، وشهدت نجاحات ونكبات ، ولكنها نجحت في إقامة نظام مدني حقيقي أدى إلى تجذير البرلمانية على أرضها . ونحن نتطلع إلى أن نتقاسم تجاربنا مع البلدان التي تسعى إلى إقامة أنظمنتها التمثيلية وتطوير الديمقراطية البرلمانية فيها .

وأضاف السيد هان يقول أنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن الثلوج لم يذب بعد في شبه الجزيرة الكورية ، ونأمل أن تخدم مناقشات المؤتمر السابع والستين حول الاستقرار الإقليمي والدولي ، إرساء الاستقرار في هذا الجزء من العالم .

الديمقراطية ، وتمكن بضاله من إعادة بناء بلاده واستعادة الديمقراطية . ونوه السيد يونغ بأنه في عالم اليوم الحافل بالمتغيرات والصراعات الأيديولوجية فإن الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بعمل كبير ، وإن المجلس الوطني لجمهورية كوريا بكل أعضائه يعمل بنشاط من أجل دعم نشاط الاتحاد وأهدافه ، وليس أقل على ذلك من أن كوريا قد نظمت مؤتمراً للاتحاد قبل الآن في عام 1983 ، وأنها قامت بتوفير جميع الإمكانيات لإنجاح عمل المؤتمر السابع والستين الحالي .

وكان المتحدث التالي هو السيد أندريا نوس مووي ، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي عبر عن سروره بتمثيل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان ونقل رسالته إلى أعضاء المؤتمر . وعبر الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته عن شكره لجمهورية كوريا رئيساً وبرلماناً وشعباً على استضافتها أعمال المؤتمر البرلماني الدولي ، ولتمسكها بتقاليدها العريقة في دعم الحوار على المستوى الدولي . وأشارت رسالة الأمين العام للاتحاد إلى قوة الروابط القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ، والتي تكرست في اتفاق التعاون في عام 1996 . كما أشارت إلى مساهمة الأمم المتحدة في المؤتمر البرلماني الدولي الأخير في نيودلهي حول الشراكة بين النساء والرجال في السياسة . وتمنى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكون للمؤتمر السابع والستين التأثير المرغوب ، كما كان لمؤتمر نيودلهي على عملية التنمية المستدامة . ونوه الأمين العام للأمم المتحدة بأن المنظمة الدولية تحضر لدوره خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تقد في حزيران - يونيو لمناقشة مقررات مؤتمر القمة العالمية حول الغذاء . وتأكد وثائق الدورة الدور الهام الذي تتطلع به المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية .. الخ في دعم التنمية المستدامة . وقد تبني الاتحاد البرلماني

يمكن أن يتحقق فقط باتباع سياسات تضمن فعالية استخدام الطاقة ، وتنقيل الهدر ، ونقل التكنولوجيا وتغيير أنماط الحياة . ومعظم ما نعيشه اليوم ناشيء عن حقيقة أن الأنماط الحالية للنشاط الاقتصادي قد لحقها التشوّه الناجم عن العلاقة السابقة بين العالم المنظور والعالم النامي . ولهذا فإن آليات التنمية المطلوبة ينبغي أن تركز أكثر على السياسات المتعلقة بتطوير الصحة ، والتربية وتأمين العمل والملاذ اللاتين والحفاظ على البيئة .

وأضاف الدكتور سرور يقول لقد ازداد الاقتصاد العالمي بمقدار خمسة أضعاف خلال الأعوام الخمسة والأربعين الماضية ، ولكن ذلك لم يؤدي إلى ارتفاع في مستويات حياة الفئات الدنيا في المجتمعات البشرية ، هذا فضلاً عن أن الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم تزداد اتساعاً وعمقاً . ولهذا ينبغي بذلك الكثير من الجهد فاتجاه إتباع سياسات تؤدي إلى التخفيف من مشاكل البيئة ، والنمو السكاني ، وخلقوعي أكبر بالآثار السلبية لأنماط الاستهلاك الراهنة .

وفي ختام كلمته عبر الدكتور سرور عن الأمل بأن يخرج المؤتمر الحالي للاتحاد بقرارات وتوجهات تستفيد منها جميع الشعوب في العالم .

وكان آخر المتحدثين في جلسة الافتتاح هو السيد كيم يونغ سام رئيس جمهورية كوريا ، الذي رحب في بداية كلمته بأعضاء المؤتمر السابع والستين للاتحاد البرلماني الدولي ، منوهاً بأن استضافة جمهورية كوريا لأعمال هذا المؤتمر يؤكد مواصلتها لسياسة الحوار وسعيها الدائب لتعزيز السلم والتعاون بين شعوب العالم .

وأضاف السيد سام يقول أنه من المناسب جداً في الظروف الراهنة أن يعقد المؤتمر البرلماني الدولي الحالي في كوريا لمناقشة مسائل تتعلق بالسلام والاستقرار لأن شبه الجزيرة الكورية تبقى المنطقة الوحيدة التي ماتزال تعيش ظروف الحرب الباردة ، بالرغم

وفي ختام كلمته أعرب السيد هان عن الأمل أن يوفر مؤتمر سرور الفرصة لدعم جهود الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز السلم العالمي وتوطيد النظم التمثيلية في كل أرجاء العالم .

بعد ذلك ألقى الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، كلمة الاتحاد في حفل الافتتاح ، واستهل الدكتور سرور كلمته بإسداء الشكر الجزيء للشعبة البرلمانية الكورية والمجلس الوطني الكوري على التنظيم الرائع للمؤتمر ووجه شكرًا خاصاً لقيادة رئيس جمهورية كوريا لرعايته أعمال المؤتمر وافتتاحه .

وفي حديثه عن بنود جدول أعمال المؤتمر نوه الدكتور سرور بالبند المتعلق بالحاجة إلى ضمان مزيد من الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ، مشيراً إلى أن العالم قد تميز مؤخراً بالغموض وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الناجم عن انتشار الأسلحة النووية والإرهاب ، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة . وأشار إلى الوضع في كل من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط يثير القلق بوجه خاص ، نظراً للخرق المستمر والفاضح لقرارات الأمم المتحدة .

ويكتفي الغموض العالم خاصة في ظل عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات حاسمة تؤدي إلى الاستقرار ونحن نعبر إلى القرن الحادي والعشرين . وأشار الدكتور سرور إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يقف في وسط هذه الظروف متتسماً لتعزيز الحوار وإيجاد مخرج من الأوضاع المتفاقمة . وأكد الدكتور سرور وجود علاقة وثيقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي والنشاط الاقتصادي . ومن هنا فإن التنمية المستدامة تبقى موضوعاً هاماً وأساسياً في جدول أعمال عالم اليوم . فمستويات الانتاج والاستهلاك في الدول الصناعية ليست ثابتة ، كما هي غير ثابتة أيضاً أنماط التنمية في معظم الدول الأخرى في العالم . وتغيير هذه الأنماط

جمهورية كوريا أن المواجهة بين الجنوب والشمال ماتزال قائمة . ويتبين ذلك من غياب وفد يمثل برلمان كوريا الشمالية عن أعمال المؤتمر البرلماني الدولي . وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتخفيف شح الغذاء والصعوبات الاقتصادية في الشمال وأرسلت إلى كوريا الشمالية أغذية قيمتها 250 مليون دولار ، كما تساعد على بناء مفاعلات نووية تعتمد على الماء الخفيف في شمال البلاد . وقد افترحت مع الرئيس كلينتون عقد اجتماع رباعي بين الشمال والجنوب بمشاركة كل من الولايات المتحدة والصين . ومن شأن هذا اللقاء أن يساعد على تخفيف الأزمات التي تعاني منها كوريا الشمالية ، وضمان الاستقرار السياسي فيها . وأنني أحيث كوريا الشمالية على الاستجابة المخلصة لهذه الدعوة في أقرب أجل ممكن . وأعرب عن الشكر لجميع الوفود التي أعربت مراراً عن اهتمامها العميق بمصالح الشعب في شبه الجزيرة الكورية ، ونأمل أن يستمر دعم برلمانيي العالم لجهود توحيد البلدين الكوريين .

وفي ختام كلمته تمنى السيد رئيس جمهورية كوريا النجاح للمؤتمر ، وكرر ترحيبه بالمشاركين فيه ، ثم أعلن عن افتتاح أعمال المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي .

### **ثالثاً. الطلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية وطارئة في جدول أعمال المؤتمر**

#### **أ. طلبات البنود الإضافية**

تلقى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي طلبات لإدراج بنود إضافية وطارئة في جدول أعمال المؤتمر السابع والتسعين من عدد من الشعب الأعضاء في الاتحاد . وفيما يلي عناوين هذه البنود وفق التسلسل الزمني لتسجيلها في الأمانة العامة للاتحاد .

من أن العالم بأسره يتوجه نحو المصالحة والتعاون .

وقال السيد رئيس الجمهورية مع افتراينا من القرن الحادي والعشرين ، فإن المد الهائل للعلوم والثورة الإعلامية يغيران حياتنا جذرياً ، ويحولان العالم إلى قرية صغيرة .

ويشهد العالم اليوم منافسة لا حدود لها للحفاظ على المصالح الوطنية . كما يشهد أشكالاً جديدة من الصراعات والمواجهات بين الأمم والشعوب والمناطق . في نفس الوقت يواجه العالم مهام جديدة ينبغي التصدي لها وحلها ، ومن بين هذه المهام مواجهة الجوع ، والقرف وتلوث البيئة ، والمخدرات ، والإرهاب . وبدون إيجاد حلول لهذه المشاكل لا يمكن أن نتصور مستقبلاً مشرقاً للإنسانية . وإذا كانت المنافسة أمراً مشروعاً فإنها بدون وجود تعاون يمكن أن تؤدي بالعالم إلى الخراب والكوارث ، ولهذا علينا أن نفتح عصراً جديداً من الشراكة المنسجمة والتعاون المثمر بما يحقق البقاء والازدهار للجميع .

وأوضح السيد سام أن البرلمانيين والسياسيين عليهم مسؤولية إنقاذ البشرية من الكارثة المحدقة عن طريق استيعاب التغيرات الخارجية وتنفيذ القرارات التي يتزدهر بها المؤتمر .

وحول سياسة جمهورية كوريا قال السيد سام أن كوريا شارك بنشاط في تعزيز السلام العالمي والتعاون بين الشعوب كما تعاون مع الجميع لاستئصال الفقر والتخلف ، وتسوية العديد من النزاعات في العالم من خلال مشاركتها في قوات الأمم المتحدة . كما يسعدنا أن يكون تعاوننا مع الاتحاد البرلماني الدولي واسعاً ومفيداً .

وحول الوضع بين الكوريتين أوضح رئيس

الرقم التسلسلي	عنوان البلد المقترن	الشعبية مقدمة الطلب	تاريخ ورود الطلب
1	مشروع توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الشرق وأثاره على الأمن الدولي	روسيا	1997/2/15
2	المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة لجميع المحاولات الرامية إلى تغيير هويتها بما يشكل ذلك من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام في المنطقة	المغرب	1997/3/5
3	اللاجئون والأشخاص المهجرين : مشكلة حادة في عالم اليوم	إيران	1997/3/10
4	المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة لجميع المحاولات الرامية إلى تغيير هويتها بما يشكل ذلك من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام في المنطقة	مصر	1997/3/10
5	العقوبات الاقتصادية : سلاح سياسي لتجويع السكان وتهديد للأمن الإقليمي والسلام العالمي	العراق	1997/3/10
6	دعم لبنان في جهوده الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 الصادر في مارس 1978 عقب العدوان الإسرائيلي المكثف على جنوب لبنان والذي تسبب في المئات من الضحايا خصوصاً النساء والأطفال	لبنان	1997/3/10

قدم الموضوع السيد عبد الواحد الراضي، نائب رئيس مجلس النواب المغربي ، بكلمة أشار فيها بداية إلى أنه يتحدث باسم جميع الوفود العربية ، وأوضح السيد الراضي أن الحفاظ على وضع القدس أمر يخدم قضية السلام في الشرق الأوسط . وأن حكومة نتنياهو تتواصل هجومها على الجزء العربي من القدس ، الأمر الذي يهدد عملية السلام برمتها . وأشار السيد الراضي إلى أن البرلمانيين العرب يريدون أن يبحثوا مع برلمانيي العالم عن طريق لتعزيز السلام . ولكن سياسة إسرائيل القائمة على مواصلة الاستيطان في الخليل وجبل أبو غنيم في القدس على الأراضي العربية المنتزعة من أصحابها العرب قد أوصلت المنطقة إلى التوتر والانفجار . وإن حكومة إسرائيل الحالية قد نقضت الانفاسات

ناقش المؤتمر في الجلسة العامة الأولى موضوع إدراج بند إضافي في جدول أعماله . واستعرض رئيس المؤتمر في بداية المناقشة الطلبات التي تقدمت بها مختلف الشعب الأعضاء وفق تسلسل ورودها إلى الأمانة العامة للاتحاد . وتحدى مقدمو الطلبات عن أسباب تقديم تلك الطلبات ثم أعلن الجميع سحبهم لتلك الطلبات ، باستثناء المغرب ومصر . فالمندوب الروسي أعلن سحب طلبه على أساس أنه سيطرح الموضوع في إطار مناقشة البند الرابع من جدول الأعمال في اللجنة السياسية . وأعلن ممثلو كل من العراق وإيران ولبنان سحبهم لطلباتهم لصالح موضوع القدس ، الذي أصبح بذلك الموضوع الوحيد المطروح أمام المؤتمر .

إلى عنوان البند الإيطالي ، نظراً لتشابه الأوضاع في البلدين . وأعربت إيطاليا عن موافقتها على التعديل الإفريقي ، بحيث أصبح العنوان الجديد :

**« العمل الدولي لمواجهة الأوضاع الطارئة في ألبانيا و زائير » .**

ولم يجر التصويت على البند ( الذي يحتاج إقراراه إلى أربعة أخماس الأصوات ) لأن المؤتمر وافق عليه بالإجماع من خلال تصفيق أعضاء المؤتمر .

وتمت إحالة البند إلى اللجنة السياسية لتشكيل لجنة صياغة مصغرة لإعداد مشروع قرار حوله يقدم إلى اللجنة السياسية ، ومن ثم إلى الجلسة الختامية للمؤتمر .

#### رابعاً - اجتماعات اللجان

عقدت في إطار المؤتمر السابع والخمسين اجتماعات لجنتين من لجان الدراسة الأربع الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي ، وذلك على النحو التالي :

**اللجنة الأولى : وهي لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح**  
ناقشت هذه اللجنة في اجتماعاتها جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1- إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في استيبل وبيجين في عام 1996 .

2- البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر حول : « التعاون من أجل السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي واحترام سيادة الدول واستقلالها بكل أشكاله » .

3- البند الإضافي الذي أقر المؤتمر إدراجه في جدول أعمال حول : « المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة لجميع المحاولات الرامية إلى تغيير هويتها ، بما يشكل ذلك من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام في المنطقة » .

4- إعداد مشروع قرار حول البند الإضافي

التي تم التوصل إليها مع مختلف الأطراف العربية ، والتي وافق عليها الكنيست الإسرائيلي . وأوضح السيدراضي أن الأمم المتحدة قد صوتت مؤخراً على قرار يدعو إلى وقف بناء مستوطنات جديدة ، والمؤتمر مدعو إلى اتخاذ موقف من هذا الوضع الخطير .

وكما تنص لوائح المؤتمر أعطى حق الكلام لمندوب معارض للطلب . فتحدث أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي محاولاً تبرير رفضه مناقشة الطلب بحجة أن اتفاق أوسلو قد أرجأ بحث موضوع القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات بسبب حساسية هذا الموضوع بالنسبة لجميع الأطراف . وأن معالجة الموضوع يجب أن تبقى محصورة بين أطراف النزاع لأن أية محاولة لمعالجتها خارج إطار الأطراف المعنية هو مخالفة لروح اتفاق أوسلو (كذا) وزعم أن رفض الطلب يشكل خدمة للسلام .

ثم عرض الطلب على التصويت وكانت النتائج كما يلي :

أصوات مؤيدة	أصوات معارضة	أمتان عن التصويت	أكثريّة التثنين
646	287	184	785

وبذلك أعلن فوز الطلب وتم إدراجه في جدول أعمال المؤتمر كبند إضافي لإحرازه 139 صوتاً زيادة عن أكثريّة التثنين المطلوبة في مثل هذه الحالـة . وأعلن رئيس المؤتمر إحالة البند إلى اللجنة السياسية لمناقشته وإعداد مشروع قرار حوله يقدم إلى الجلسة الختامية للمؤتمر .

#### ب- البند الإضافي الطارئ

ذلك تقدمت الشعبة الإيطالية بطلب لإدراج بند إضافي طاريء في جدول أعمال المؤتمر تحت عنوان « العمل الدولي لمواجهة الوضع الطارئ الجديد في ألبانيا » .

وعند عرض الموضوع على المؤتمر اقترح ممثلو البلدان الإفريقية إضافة الوضع في زائير

3- كذلك أقرت اللجنة مشروع القرار الذي أعدته لجنة العمل الخاصة حول العمل الدولي لمواجهة الأوضاع الطارئة في كل مكان من ألبانيا وزائير الذي هو البند الإضافي للطاريء المحال إليها من المؤتمر.

4- وفي الجلسة الأخيرة للجنة جرى انتخاب مكتب اللجنة : الرئيس ونائبه الرئيس . وكانت انتخابات مكتب اللجنة هي الأخرى حامية ومحل منافسة بين عدد من المرشحين نظراً لأهمية هذه اللجنة . فقد تقدم لمنصب رئيس اللجنة مرشحان هما :

السيد جاك لوفيفر (من بلجيكا) وهو مرشح  
مجموعة 12 والسيد سامبواغا (من  
إندونيسيا) وهو نائب رئيس اللجنة ومرشح  
مجموعة آسيا - الباسيفيك .

واستمعت اللجنة ، قبل إجراء الانتخاب ، إلى كلمة موجزة من كل من المرشحين ، ثم أجريت عملية الاقتراع السرية . وأسفرت النتائج عن فوز السيد سامبواغا (إندونيسيا) بمنصب رئيس اللجنة بأكثريّة 40 صوتاً مقابل 31 صوتاً للمرشح الثاني.

ثم جرت عملية الانتخاب الثانية لاختيار نائبين للرئيس من بين ثلاثة مرشحين هم:  
- السيدة مارغريت كلارك (غانان).  
- السيدة سوري روزموند (غواتيمالا).  
- السند حاك لوفف (لبنان).

في الجولة الأولى من الاقتراع فاز السيد جاك لوفيفر إذ أحرز 46 صوتاً بينما تساوت أصوات المرشحتين الآخرين (24 صوتاً لكل منها).

وفي الجولة الثانية من الاقتراع على منصب نائب الرئيس الثاني فازت مرشحة غالا السيدة كلارك بأكثريه 28 صوتاً، مقابل 25 صوتاً لمرشحة غوايتمالاً، السيده روز موند.

**اللجنة الرابعة** : وهي لجنة التربية والعلوم  
والثقافة والبيئة

وقد ناقشت هذه اللجنة جدول أعمال تضمن

الطارى المتعلق بالوضع فى ألبانيا وزائير .  
5- انتخاب مكتب اللجنة المؤلف من رئيس  
ونائبه للرئيس .

## ٦- قائمه اجتماعات اللجنـة:

١- كرست اللجنة أول اجتماعاتها لمناقشة البند الرابع من جدول المؤتمر ، وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله . وناقشت في اجتماعها الثاني مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة وأقرته بالإجماع ورفعته إلى الجلسة الختامية للمؤتمر .

2- خصصت اللجنة اجتماعاً لمناقشة البند الإضافي المحال إليها من المؤتمر والمتعلق بموضوع القدس . وشكلت بعد المناقشة لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول هذا البند . وتشكلت لجنة الصياغة من ممثلي برلمانات كل من بلجيكا - بنين - كولومبيا - المغرب - مصر - باكستان - سويسرا - دانمارك - فرنسا - هولندا - أوروبا وإفريقيا .

وانتخبت لجنة الصياغة الدكتور محمد عبد الله (مصر) رئيساً لها. واعتمدت مشروع القرار المقدم من المغرب وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير حول القدس أساساً لمناقشاتها. وأعدت مشروع قرار وافق عليه بأكثريه 7 مقابل 2 وامتناع مندوب واحد عن التصويت ورفعته إلى الاجتماع العام لللجنة السياسية.

نوقش مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة في اللجنة السياسية . وكان النقاش ساخناً وطويلاً بسبب الاعتراضات المتواصلة على فقرات القرار من قبل مندوب إسرائيل والأوروغواي وهولندا .

ولكن اللجنة في النهاية أقرت مشروع القرار بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه بأكثرية 61 صوتاً مع القرار و 7 أصوات ضده وامتناع سبعة مندوبي عن التصويت . وعيّنت اللجنة السيد فرسنيك ، ممثل بلجيكا ، ليكون مقرراً ياسمهما أمام المؤتمر .

لاتحل بالقرارات الدولية التي تؤخذ داخل قاعات الاجتماعات بل عن طريق المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع . ولكن المؤتمر أقر مشروع القرار بالإجماع تقريباً ومعارضة وفدي إسرائيل والأوروغواي فقط .

بعد الانتهاء من إقرار مشاريع القرارات تحدث رئيس المؤتمر معرباً باسم أعضاء المؤتمر عن رفض ما يجري في بيرو من خطف للرهائن الذين بينهم خمسة برلمانيين ، وأعرب عن التضامن مع الرهائن وعن الأمل في أن تنتهي هذه المحنـة في أقرب فرصة ممكنـة .

طلب الكلام بعد ذلك السيد دزا سوخوف ، عضو وفد الاتحاد الروسي الذي طرح أمام المؤتمر مجدداً قرار تعليق عضوية الشعبة البرلمانية في بيلوروسيا الذي كان مجلس الاتحاد قد اتخذه في جلسته الأولى . (راجع الفقرة المتعلقة بقرارات مجلس الاتحاد في هذا التقرير) . وأشار دزا سوخوف إلى أن قرار المجلس كان متسرعاً ولا يسـتدـ إلى معطـيات مؤكـدة . وطالب المؤـتمر بالتضامـن معـ البرـلمـانـ البـيلـورـوسـيـ وإـرسـالـ بـعـثـةـ منـ الـاتـحادـ لـنقـصـيـ الحـقـائقـ ، وـعـدـ اـجـتمـاعـ اـسـتـثـانـيـ لـلـجـنةـ التـفـيـذـيـةـ لإـعادـةـ النـظـرـ فيـ قـرـارـ مـجـلسـ الـاتـحادـ . ولـكـنـ هـذـاـ طـلـبـ رـفـضـ لـمـخـالـفـتـهـ لـلـوـائـحـ المؤـتـمرـ وـالـمـلـجـسـ وـالـجـنـةـ التـفـيـذـيـةـ . وـتـحـدـثـ فـيـ نـفـسـ المـوـضـوعـ أـيـضاـ رـئـيسـ وـفـدـ أـرـمـينـياـ ، مـعـربـاـ عـنـ أـسـفـهـ لـقـرـارـ مـجـلسـ الـاتـحادـ وـدـاعـيـاـ إـلـىـ إـعادـةـ النـظـرـ فـيـهـ .

بعد ذلك تعاقب على منبر الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية والسياسية في الاتحاد معربين عن شكرهم وامتنانهم للشـعبـ الـبرـلمـانـيـ فيـ كـوـرـياـ وـلـلـبـرـلمـانـ وـالـشـعـبـ الـكـوـرـيـيـ عـلـىـ حـسـنـ الـوـفـادـةـ وـحـسـنـ تـنظـيمـ المؤـتـمرـ .

وـتـحـدـثـ بـاسـمـ الـوـفـودـ الـعـرـبـيـةـ السـيـدـ عبدـ الوـاحـدـ الرـاضـيـ ، نـائـبـ رـئـيسـ مـجـلسـ النـوـابـ المـغـرـبـيـ ، الـذـيـ تـقـدمـ بـأـخـلـصـ التـهـانـيـ وـعـمـيقـ الشـكـرـ لـلـدـوـلـةـ الـكـوـرـيـةـ وـلـلـشـعـبـ الـمـضـيـفـ وـلـلـشـعـبـ

#### البنود التالية :

- 1- إقرار محاضر اجتماعات اللجنة في استيول (نيسان - إبريل/1996) .
- 2- مناقشة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر حول : «الإجراءات المطلوبة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل التنمية المستدامة» وإعداد مشروع قرار حوله .
- 3- انتخاب مكتب اللجنة المكون من رئيس ونائبين للرئيس .

#### واقع اجتماعات اللجنة

1- كرست اللجنة اجتماعين لمناقشة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر . وفي نهاية المناقشة شكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله .

2- وفي الاجتماع الثالث ناقشت اللجنة مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة وأقرته بالإجماع ، وعيـنـتـ السـيـدـ غـانـترـ (منـ سـوـيـسـراـ) ليـكونـ مـقـرـرـاـ باـسـمـهاـ فـيـ جـلـسـةـ الـخـاتـمـيـةـ للمـؤـتـمرـ . وـفـيـ نـفـسـ الـاجـتمـاعـ أـعـادـتـ اـنـتـخـابـ السـيـدـ تـرـوبـوـ (منـ الـأـورـوـغـواـيـ) رـئـيـساـ لـهـاـ وـأـنـتـخـبـ نـائـبـينـ للـرـئـيـسـ .

#### خامساً. الجلسة الختامية للمؤتمر

عقد المؤتمر السابع والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي جلسته الختامية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 1997/4/14 .

بدأت الجلسة الختامية بعرض التقارير التي أعدتها لجان الدراسة . فقدم مقرر ولجنة السياسية مشاريع القرارات الثلاثة التي أقرتها اللجنة . ووافق المؤتمر بالإجماع والتصفيق على القرارين المتعلقتين بالبند الرابع (التعاون من أجل السلام ...) والقرار المتعلق بالوضع في ألبانيا وزائير .

وعندما عرض مشروع القرار المتعلق بالقدس أعلن مندوب إسرائيل رفضه للقرار لأنه أحادي الجانب ومتحيز ويضر عملية السلام (على حد قوله) . وأضاف يقول أن المشكلة

- عمله .  
تقرير اللجنة التنفيذية .  
10- التعاون مع نظام منظمة الأمم المتحدة .  
11- نتائج المؤتمر التخصصي حول موضوع «نحو شراكة بين الرجال والنساء في السياسة» (نيودلهي ، 14 — 18/شباط— فيفري/1997) .  
12- نتائج يوم البرلمانيين الذي عقد بمناسبة القمة العالمية للتغذية (روما ، 1/تشرين الثاني - نوفمبر/1996) .  
13- نتائج الندوة البرلمانية الدولية لآسيا الوسطى وكزاخستان حول تنفيذ معايدة منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (أشغالات ، 20 - 22/شباط- فيفري/1997) .  
14- أنشطة اللجان والهيئات الأخرى  
أ- لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين .  
ب- اجتماع النساء البرلمانيات .  
ج- لجنة التنمية المستدامة .  
د- اجتماع ممثلي الأطراف في عملية الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط .  
هـ- لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط .  
و- اللجنة المكلفة بمتابعة الوضع في قبرص .  
ز- اللجنة المكلفة بتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي .  
15- المؤتمر البرلماني الدولي 98 (القاهرة ، 11 - 16/أيلول- سبتمبر/1997) .  
أ- إعداد جدول الأعمال .  
ب- إقرار قائمة المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المدعوة لمتابعة عمل المؤتمر بصفة منظمات ملاحظة .  
16- المؤتمرات البرلمانية القادمة  
أ- المؤتمرات النظامية .  
ب- المؤتمرات التخصصية .

جمهورية كوريا على التنظيم الجيد للمؤتمر الذي هيأ للمشاركين فيه ظروفًا جيدة للعمل . وأشار السيد الراضي إلى أن المؤتمر تم خص عن نتائج بناءة ومثمرة بفضل الجهد الخيرة التي بذلها جميع المشاركين فيه . وفي نهاية كلمته أعرب عن تمنياته بالنجاح والتوفيق للشعب الكوري .

كذلك تحدث باسم الوفود الإفريقية السيد الزناتي محمد الزناتي ، أمين مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية ، والرئيس الحالي لاتحاد البرلمانيات الإفريقية .

سادساً- اجتماعات الدورة الستين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي عقدت في إطار المؤتمر السابع والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات الدورة الستين بعد المائة لمجلس الاتحاد . وناقشت الدورة جدول أعمال يتضمن البنود التالية :

- 1- إقرار جدول الأعمال .
- 2- إقرار محاضر اجتماعات الدورة 159 للمجلس .
- 3- اقتراحات متعلقة بانتخاب رئيس المؤتمر 97 .
- 4- طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد .  
تقرير اللجنة التنفيذية .

- 5- الأوضاع في بعض الشعب الوطنية .  
تقرير اللجنة التنفيذية .
- 6- تقرير الرئيس  
أ- حول أنشطته منذ الدورة 159 للمجلس .  
ب- حول أنشطة اللجنة التنفيذية .
- 7- تقرير الأمين العام المؤقت حول أنشطة الاتحاد منذ دورة المجلس 159 .
- 8- النتائج المالية للسنة المالية 1996 .  
تقرير مدققي الحسابات .
- 9- مراجعة أساسية لهيكلية الاتحاد وطرق

الوحشية التي ارتكبها مدبرو الانقلاب العسكري التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء ، في ذلك البلد الإفريقي . كما تبين أن عودة البرلمان إلى العمل لم يكن إلا واجهة لإعطاء شرعية شكلية للانقلاب . وعبر القرار عن الأمل في أن يستعيد ذلك البلد عافيته وأن تستقر الأوضاع فيه وتعود الحياة الديمقراطية إلى طبيعتها في أقرب وقت ممكن .

### 3- حول طلب العضوية الكاملة المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني :

في جلسة المجلس الأولى ، خلال مناقشة طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد أشار الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد ، إلى أنه تلقى رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يطلب فيها حصول المجلس على وضع العضوية الكاملة ، بدلاً عن وضع «عضو ملاحظ» الذي يمتنع به الآن . وقد نوقشت هذه المسألة في الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية قبل انعقاد المؤتمر ، وكان ثمة شعور عام بأهمية مشاركة الشعبة الفلسطينية في الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة لتعزيز عملية السلام . ولكن المعلومات التي توفرت للجنة التنفيذية لاتساعد على تغيير الوضع الراهن للمجلس الوطني الفلسطيني . وأوضح الدكتور سرور أن المسائل الإجرائية هي التي جعلت اللجنة التنفيذية تبقى على قرارها المتخذ في الدورة السابقة ، أي التوصية برفض منح المجلس الوطني الفلسطيني العضوية الكاملة ، والإبقاء على وضعه كعضو ملاحظ .

وأثار هذا البلاغ من جانب رئيس مجلس الاتحاد مناقشات ساخنة في الاجتماع . وطالب عدد من المندوبين مزيداً من التوضيح حول الأسباب الإجرائية التي تتمسك بها اللجنة التنفيذية لحجب العضوية الكاملة عن المجلس الوطني الفلسطيني .

وتولى الأمين العام للاتحاد السيد كورنيون توضيح هذه الأسباب ، مشيراً إلى أن المادة 2/3 من النظام الأساسي شرط لقبول

### 17- تعديل المادة 53 من أنظمة موظفي الاتحاد .

ناقشت المجلس بنود جدول أعماله في ثلاثة اجتماعات ، منها واحد استثنائي كرس لموضوع قبول المجلس الوطني الفلسطيني كعضو دائم في الاتحاد بدلاً من وضعية «عضو ملاحظ» التي يتمتع بها الآن . وفيما يلي عرض لأبرز القرار التي اتخذها المجلس :

#### 1- رئاسة المؤتمر السابع والتسعين :

وافق المجلس بالإجماع والتصفيق على اقتراح استرالي بانتخاب السيد كيم سوهان ، رئيس المجلس الوطني في جمهورية كوريا ، رئيساً للمؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي . وأوضح السيد د. أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد ، أنه سيُنعقد هذا الاقتراح إلى أعضاء المؤتمر في أول جلسة عامة يعقدها .

#### 2- العضوية :

وافق المجلس بالإجماع على قبول طلبات الانتساب لعضوية الاتحاد المقمرة من الشعب البرلمانية في كل من : جورجيا ، كمبوديا ، وطاجكستان . كما وافق على إعادة عضوية النiger . كذلك وافق المجلس على تعليق عضوية بيلوروسيا (روسيا البيضاء) بسبب صدور دستور جديد وتشكيل مجلس وطني جديد بدلاً عن المجلس الأعلى المنتخب عام 1995 من خلال عملية انتخابية مشكوك بقانونيتها ، وكذلك لأن الشعبة البرلمانية الجديدة التي تم تشكيلها لا تلبي الشروط المنصوص عنها في الفقرة 2/3 من النظام الأساسي للاتحاد . وجاء قرار تعليق عضوية بيلوروسيا بعد إجراء التصويت بالمناداة بالأسماء . وجاءت النتيجة كالتالي : 91 صوتاً أيدوا تعليق العضوية و 31 صوتاً عارضوها وامتنع 36 مندوباً عن التصويت .

- وافق المجلس بالإجماع على تعليق عضوية بوروندي في الاتحاد بسبب المجازر

على السلام والمساهمة في تعزيزه في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يسهم فيه حصول المجلس الوطني الفلسطيني على العضوية الكاملة في الاتحاد .

- الاحتلال لبلد ما لا يلغى سيادة هذا البلد ، لأن السيادة من حق الشعب . وقد يعيق الاحتلال ممارسة هذا الحق ولكنه لا يلغيه . فالشعب الفلسطيني موجود على أرضه باعتراف الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها ، والمجلس التشريعي الفلسطيني يمثل فقط جزءاً صغيراً من الشعب الفلسطيني ، وقد نص في نظامه الداخلي ، على ذلك ، وعلى أنه جزء من المجلس الوطني الفلسطيني .

- إن فلسطين دولة اعترفت بها 130 دولة من دول العالم استناداً إلى الأسس التالية :

- \* المادة 22 من وثيقة الانتداب الصادرة عن عصبة الأمم حول فلسطين عام 1922 .
- \* خطة تقسيم فلسطين في عام 1947 التي أوجدت دولتين إدراهماً عربية والأخرى يهودية .

- \* ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير .

- \* قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ، خاصة تلك التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة .

- المجلس الوطني الفلسطيني انتخبديمقراطياً ، وهو الهيئة التشريعية العليا المسؤولة عن صياغة سياسات وبرامج منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو . ولأنه مجلس شرعي قد طلب إليه التصديق على اتفاقيات أوسلو تماماً كما فعل الكنيست الإسرائيلي . كما أن الرئيس عرفات قام بعد انتخابه بأداء القسم الدستوري أمام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني .

- إن قبول المجلس الوطني الفلسطيني

العضوية أن يجري تقييم الطلب من شعبة مشكلة داخل مجلس يمارس صلاحياته في دولة ذات سيادة ، وإن المقصود بالبرلمان الجهاز الذي يمارس التشريع . ورأى اللجنة التنفيذية أن هذا الشرط غير متوفّر في المجلس الوطني الفلسطيني ، وربما يتوفّر هذا الشرط بصورة أفضل في هيئة أخرى تمثل الشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup> . واستمرت المناقشة بعد توضيح الأمين العام . وعكسَت هذه المناقشة وجهتي نظر متبَاينتين :

**الأولى** - وجهة نظر الأعضاء المؤيدون لانضمام المجلس الوطني الفلسطيني إلى الاتحاد كعضو كامل . واستند مؤيدو هذا الرأي إلى الاعتبارات التالية :

- إن رفض اللجنة التنفيذية إعطاء العضوية الكاملة للمجلس الوطني الفلسطيني يستند إلى أمر شكلي ، والشكل يجب أن لا يكون الأساس في مثل هذه الحالة .

- إن موقف اللجنة التنفيذية هو بمثابة توصية إلى المجلس ، وليس ملزمة لأعضائه . فالمجلس هو سيد نفسه وله وحده الحق في قبول الأعضاء أو رفضهم .

يتضح من مجرى المناقشات أن اللجنة التنفيذية كانت منقسمة على نفسها حول هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض .

اعتمدت اللجنة التنفيذية في موقفها الرافض على تفسير بعض المواد الواردة في النظام الأساسي للاتحاد . والتفسيرات قد تختلف من شخص لآخر ، كما هو شأن معظم القوانين التي يعرفها البرلمانيون أكثر من غيرهم . ولهذا فيجب أن يتحدد الموقف من هذه المسألة بالاستناد إلى لائحة قيم ومسوّغات سياسية ، ولا قيمة أعلى - في هذه الحالة - من قيمة الحفاظ

(1) يبدو أن كورنيليون قصد بذلك الإشارة إلى المجلس التشريعي الذي تم انتخابه مؤخراً لتمثيل المواطنين الفلسطينيين في منطقة الحكم الذاتي (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، المؤلف من 88 عضواً ، والذي ينص نظامه صراحة على أنه جزء من المجلس الوطني الفلسطيني .

أن يقرر : هل يقبل المجلس الوطني الفلسطيني كعضو كامل في الاتحاد أم لا . ونظراً لأن أعضاء المجلس كانوا مدعوين للمشاركة في الاجتماع الاحتفالي لافتتاح أعمال المؤتمر السابع والستعين للاتحاد البرلماني بحضور رئيس جمهورية كوريا ، فقد وافق المجلس على اقتراح تأجيل بحث الموضوع إلى جلسة استثنائية تعقد قبل يوم الأحد وتكرس لبحث هذه المسألة بوجه خاص . وفيما بعد حدد موعد الجلسة الاستثنائية في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم السبت الواقع في 83/4/12 وأقر هذا الاقتراح بأكثرية 25 صوتاً مقابل 25 صوتاً معارضاً وامتناع مندوب واحد عن التصويت .

عند طرح موضوع العضوية الكاملة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجلسة الاستثنائية أعلن رئيس المجلس أن السيد بارك ، من الشعبة الكورية وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد يريد أن يقدم اقتراحاً إجرائياً يتعلق بموضوع العضوية الفلسطينية . وأوضح الرئيس أنه وفقاً للنظام الأساسي واللائحة الداخلية فإن الاقتراحات الإجرائية لها الأولوية في المناقشة وعرض السيد بارك اقتراحته الذي جاء في صيغة مشروع قرار كما يلي :

إن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي :

- 1- يرحب بعضوية الهيئة التشريعية للشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن .

- 2- يقرر تشكيل لجنة مكونة من ممثل واحد عن كل من المجموعات الجغرافية والسياسية الأساسية الخمس داخل الاتحاد البرلماني الدولي ، ويعهد إلى هذه اللجنة باقتراح الوسائل الرامية إلى تحقيق هذه الغاية ، بطريقة تتماشى مع النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ومع مبادئ القانون الدولي .

وأجرت مناقشة واسعة حول شرعية هذا الاقتراح الكوري الذي فاز بأكثرية 106 أصوات مقابل 51 صوتاً معارضاً وامتناع 20 مندوياً عن التصويت . وبذلك تأجلت مناقشة

عضوأً كاملاً في الاتحاد البرلماني الدولي يؤكد حرص هذه المنظمة الدولية على دعم حق الشعوب في تقرير مصائرها ، ويعزز عملية السلام في الشرق الأوسط .

الثانية . هي وجهة نظر المعارضين للطلب الفلسطيني الذين انطلقوا من الاعتبارات التالية :

- لا يستوفي المجلس الوطني الفلسطيني الشرط المطلوب في المادة 2/3 من النظام الأساسي للاتحاد القائل بوجوب كونه برلماناً يمارس صلاحياته في أراضي دولة ذات سيادة .

- منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع فقط بمركز عضو ملاحظ في الأمم المتحدة .

- الطلب يتاقض مع اتفاقيات أوسلو الموقعة بين المنظمة وإسرائيل ، التي تنص على أنه لا يجوز لأي طرف اتخاذ خطوة تغير وضع قطاع غزة والضفة الغربية حتى يبت بذلك في المرحلة النهائية من المفاوضات .

- لا يتمتع المجلس الوطني الفلسطيني بموجب اتفاقيات أوسلو بصلاحيات التمثيل في العلاقات الخارجية .

- إن قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً كاملاً يستدعي إجراء تغيير في نصوص النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وتعديل شروط العضوية فيه .

وبعد الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة كان واضحاً أن المجلس يرفض توصية اللجنة التنفيذية المعارضة للطلب الفلسطيني . لذلك طالب الأعضاء المؤيدون لقبول عضوية فلسطين في الاتحاد بعرض التوصية على التصويت لأن المجلس هو وحده صاحب القرار في قبول الأعضاء الجدد .

وبالفعل تم عرض توصية اللجنة التنفيذية على التصويت وجاءت النتيجة كما يلي :

مع التوصية	ضد التوصية	امتناع
36 صوتاً	48 صوتاً	16 صوتاً

على هذا الأساس كان على مجلس الاتحاد

والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

4- ضمان ديمقراطية دائمة بإقامة روابط وثيقة بين البرلمان والشعب .

(يمكن للمندوبيين أن يتحدثوا ، تحت هذا البند ، عن مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة المباشرة بعمل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية والاستشارية والاستفتاءات الشعبية ، ودور الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح الخاصة ، وأليات العلاقة الدائمة بين البرلمانيين والمواطنين والتفاعل بين السياسة ووسائل الإعلام .

5- العمالة في عالم يتجه نحو العولمة .

(تحت هذا البند يمكن للمندوبيين أن يشيروا قضايا عمل الأطفال ووضع العمال المهاجرين ) .

6- تعديل المادة 1/20 من النظام الأساسي للاتحاد .

**بـ- المنظمات الملاحظة المدعوة لحضور أعمال المؤتمر**

كذلك أقر مجلس الاتحاد قائمة بأسماء المنظمات المختلفة التي ستدعى لمتابعة أعمال المؤتمر بصفة منظمات ملاحظة .

6- نتائج الدراسة المتعلقة بإعادة النظر بهيكلية الاتحاد وطرق عمله

أشار تقرير اللجنة التنفيذية إلى أن 41 شعبة برلمانية قد أرسلت رسالتاً على الأسئلة التي تضمنتها الاستمرارات المرسلة حول هذا الموضوع . ومن خلال استعراض تلك الردود رأت اللجنة التنفيذية أن عملية الإصلاح في الاتحاد يمكن أن تتم على مراحل . ومن القضايا التي ستعطي الأولوية في الدراسة والمتابعة : التعاون مع الأمم المتحدة واقتراح افتتاح مكتب صغير للاتحاد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . ووافق المجلس على هذا الاقتراح ، وتم تكليف الأمين العام للاتحاد بمتابعته واستمزاج رأي الدوائر المختصة في الأمم

موضع العضوية الكاملة للمجلس الوطني الفلسطيني في هذه الدورة . وقبل أن ترفع الجلسة تحدث السيد عبد الواحد الراضي ، رئيس الوفد المغربي ، وطلب من الرئيس أن يتضمن القرار إشارة إلى أن تنتهي اللجنة عملها قريباً وأن تقدم توصياتها إلى دورة مجلس الاتحاد في القاهرة في أيلول - سبتمبر القادم . ولوضح الرئيس أنه سيهتم بهذه المسألة وطلب من الأمين العام للاتحاد إجراء اتصالات اللازمة برؤساء المجموعات لتسمية ممثليهم في اللجنة .

4- تعيين عضويين متعمدين في كل من لجنة التنمية المستدامة ولجنة الشرق الأوسط - وافق مجلس الاتحاد على انتخاب السيد شيمجان أخمانوف (من كازاخستان) عضواً في لجنة التنمية المستدامة بدلاً من السيد ناصر صرخوه (الكويت) الذي لم يعد عضواً في البرلمان . وكان للشعبة الكويتية مرشح آخر هو السيد حمود الرقبة ، ولكنها أجلت تقديم ترشيحه إلى الدورة القادمة لمجلس الاتحاد .

كذلك وافق المجلس على تعيين السيد نديبيل (من زimbabوي) عضواً متعمداً في لجنة الشرق الأوسط بدلاً عن السيد ماكومبي الذي لم يعد عضواً في البرلمان .

5- المؤتمر الثامن والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة :

**أ- جدول الأعمال**

أقر مجلس الاتحاد جدول أعمال المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في القاهرة في الفترة ما بين 11-16/أيلول - سبتمبر 1997 ، وذلك على النحو التالي :

- 1- انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر الثامن والتسعين .
- 2- دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بندإضافي في جدول أعمال المؤتمر .
- 3- مناقشة عامة حول الوضع السياسي

(الأغذية والزراعة) - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

#### 8. الاجتماعات البرلمانية القادمة

##### أ. المؤتمرات النظمية

الدعوات التي وافق المجلس على قبولها:

المتحدة وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في دورتها القادمة.

#### 7- تصديق الاتفاقيات الموقعة مع الأمم المتحدة

صادق المجلس على اتفاقيات التعاون التي وقعتها الاتحاد مع المنظمات التالية التابعة للأمم المتحدة — منظمة اليونسكو — منظمة الفاو

عام 1997	المؤتمر الثامن والتسعون
عام 1998	المؤتمر التاسع والتسعون
	المؤتمر المائة
عام 1999	المؤتمر الثاني بعد المائة
عام 2000	المؤتمر الرابع بعد المائة

آذار (مارس) الاجتماع السنوي للجنة التنمية المستدامة في الاتحاد (مقر الاتحاد— جنيف).

تموز (يوليو) الدورة الحادية والثمانون للجنة الخاصة بحقوق الإنسان للبرلمانيين (مقر الاتحاد— جنيف).

تموز (يوليو) الاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط حول موضوع الاستقرار في حوض المتوسط.

تشرين أول (أكتوبر) - المؤتمر التخصصي الذي ينظمه الاتحاد ومنظمة الفاو حول «الإنتاج الزراعي يجعل من الممكن الوصول إلى أهداف قمة الغذاء مع احترام البيئة» (روما - إيطاليا).

عام 1999 :

المؤتمر البرلماني الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط (تونس).

ج- دعوات لرعاية الاتحاد لبعض الاجتماعات

توصي اللجنة التنفيذية المجلس بقبول دعوات الرعاية التالية :

#### بـ. الاجتماعات التخصصية :

عام 1997 :

3- 4 تموز (يوليو) الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الثالث حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.

تموز (يوليو) الدورة الثامنة والسبعين للجنة الخاصة بحقوق الإنسان للبرلمانيين (مقر الاتحاد في جنيف).

تشرين أول (أكتوبر) اجتماع البرلمانيين المشاركون في أعمال الدورة 52 للجمعية العامة للأمم المتحدة (مقر الأمم المتحدة في نيويورك).

8/تشرين الثاني (نوفمبر) يوم البرلمانيين بمناسبة انعقاد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو (مقر اليونسكو - باريس).

تشرين الثاني (نوفمبر) ندوة إخبارية حول عمل الاتحاد (مقر الاتحاد - جنيف).

عام 1998 :

كانون الثاني (يناير) الدورة الثمانون للجنة الخاصة بحقوق الإنسان للبرلمانيين (مقر الاتحاد - جنيف).

واضحاً وجود تباينات كبيرة في تحديد معنى الإرهاب وبواعث استخدامه.

5- وقد أرجع كل طرف أسباب عرقلة عملية السلام إلى سياسات و موقف الطرف الآخر ، وأكّد الطرفان ضرورة وقف الإرهاب و ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية ، وحث الطرفان المجتمع الدولي على الإسهام في ذلك .

#### تقديرات اللجنة

- عبر أعضاء اللجنة عن قلقهم من التدهور الخطير في عملية السلام . ومن خطورة القيام بأعمال من جانب واحد في فترة المفاوضات الحساسة لأن ذلك من شأنه التسبب في رد فعل لا يمكن التنبؤ بنتائجها . ويرى أعضاء اللجنة أن مثل هذه الأعمال الاستباقية التي تؤثر على وضع الأراضي المحتلة ، خاصة وضع مدينة القدس ، هي أعمال طائشة ومعيبة لعملية السلام . ودعا أعضاء اللجنة إسرائيل إلى الإصغاء إلى أصوات الدول الكثيرة - بما فيها الدول التي تمنى لها الخير - للإقلاع عن مثل هذه الأعمال .

- أعربت اللجنة عن إدانتها لأعمال الإرهاب والعنف بكل أشكالها وأياً كان مصدرها ، وحثت الطرفين على التحلّي بالصبر والتسامح لتسهيل مسيرة عملية السلام في إطار قرارات الأمم المتحدة .

- وعبر أعضاء اللجنة في ختام تقريرها عن استعدادهم لمراقبة الوضع في مدينة القدس ، إذا ما طلب إليهم ذلك - وتقديم تقرير إلى مجلس الاتحاد في دورته القادمة في القاهرة .

و عند مناقشة التقرير أبدى ممثل المجلس الوطني الفلسطيني الملاحظات التالية :

- إن التقرير لم يكن واضحاً في تحديد أسباب الأعمال الإرهابية . ويجب أن لا يتساوى موقف من يدافع عن وطنه مع موقف من يغتصب هذا الوطن .

1- المؤتمر حول : التوجيه من أجل التطوير المستديمة الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية نيويورك 28 - 30/تموز - يوليو/1997).

2- المؤتمر الخاص بـ (كيف استخدام الحصانة في الجرائم الدولية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ) الذي ينظمه المعهد القانوني لحقوق الإنسان الدولي - سيراكيزا (إيطاليا) أيلول - سبتمبر 1997 .

#### 9- تقرير اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط :

عقدت اللجنة الخاصة بمتابعة الوضع في الشرق الأوسط اجتماعها بتاريخ 1997/4/12 برئاسة السيد داود صو (من السنغال) . والتقت مع ممثلي عن بعض الوفود العربية و مندوب الكنيست الإسرائيلي . ووضعت تقريراً حول تغيراتها للوضع قدمه إلى مجلس الاتحاد السيد بوميل (فرنسا) . وفيما يلي أبرز ماجاء في هذا التقرير :

1- بالرغم من أن اللجنة كانت ترغب دائماً بعقد لقاء مشترك يجمع بين المندوبين العرب والإسرائيликين إلا أنها ارتأت أن المناخ في الشرق الأوسط في هذه الفترة لا يسمح بذلك . ولهذا فضلت عقد لقاءات منفصلة .

2- نوه أعضاء اللجنة بياجانية القرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد بخصوص عضوية فلسطين في الاتحاد لأن القرار عبر عن رغبة الاتحاد بقبول عضوية الهيئة التشريعية التي تمثل الشعب الفلسطيني في الاتحاد في أقرب فرصة ممكنة .

3- أعرب أعضاء اللجنة عن أسفهم لتفيد ممثلي سوريا ولبنان عن حضور اجتماعات اللجنة .

4- كان واضحاً وجود نوع من الأسى والإحباط لدى ممثلي الطرفين من الوضع الذي ألت إليه الأوضاع بالنسبة لعملية السلام . ومع أن الجميع أكدوا إدانتهم للإرهاب إلا أنه كان

مواضيع المؤتمر .

6- ما يستجد من أعمال .

في بداية الاجتماع انتخب المشاركون السيد آلين ميشيل ، مثل إمارة موناكو ، رئيساً للجتماع . وبعد إقرار جدول الأعمال قدم السيد الهادي خليل (من تونس) تقريراً حول نتائج اجتماع لجنة التسيير التي كانت قد عقدت اجتماعها قبل ذلك . وبعد المناقشات الغنية توصل المشاركون في الاجتماع إلى الملاحظات التالية :

1- لاحظ المجتمعون وجود وفرة كبيرة من المبادرات الدولية والقومية تقوم بها مؤسسات رسمية أو تتم على نطاق المجتمع المدني وكلها تتناول قضياباً تتعلق بالمواضيع التي تطرح في إطار الأمن والتعاون في المتوسط ، الأمر الذي أكد الدور الطبيعي للاتحاد البرلماني الدولي الذي كان أول مؤسسة تتصدى لموضوع العلاقة بين دول المتوسط . وأشار المجتمعون بصورة خاصة إلى اجتماع رؤساء برلمانات دول حوض المتوسط الذي عقد في أثينا يومي 6 و 7 نيسان - إبريل 1997 لدراسة المتابعة البرلمانية للمؤتمر برشونة .

2- نوه المشاركون أنه بانتظار إنشاء مؤسسة برلمانية مستقلة خاصة بدول المتوسط ، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يظل المنبر الدولي الوحيد الذي تعمل في إطاره مباشرة وبصورة قدم المساواة جميع الأطراف المعنية بقضايا المتوسط .

3- وبخصوص الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الثالث حول الأمن والتعاون في المتوسط الذي سيعقد في تونس في عام 1999 اتفق المشاركون في الاجتماع على ما يلي :

أ- موعد الاجتماع ومكانه :

تموز (يوليو) 1997 - إمارة موناكو

ب- موضوع المناقشة :

تكيف سياسات العمالة الوطنية وتعزيز

- إن السياسة الإسرائيلية الرامية إلى استباح نتائج المفاوضات هي السبب في انفجار أعمال العنف والإرهاب وتوقف عملية السلام .

كان ينبغي إدانة السياسة الإسرائيلية بوضوح باعتبارها المسؤولة عن حالة التوتر . وقد وافق مجلس الاتحاد على التقرير ، وكلف اللجنة بمتابعة الوضع في مدينة القدس تنفيذاً لقرار مؤتمر الاتحاد حول الوضع في القدس .

سابعاً- اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط

عقد الاجتماع العاشر للممثلي الأطراف المشاركون في عملية الأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم السبت الواقع في 1997/4/12 لمناقشة التحضيرات الجارية استعداداً للمؤتمر الثالث للأمن والتعاون في حوض الذي سيعقد في تونس عام 1999 . وناقشت الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1- انتخاب رئيس الاجتماع العاشر .

2- إقرار جدول الأعمال .

3- مناقشة عامة حول الوضع الراهن والأفاق بالنسبة للأمن والتعاون في المتوسط ، وإضفاء صفة المؤسساتية على مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط .

4- التحضيرات للجتماع التخصصي الأول للمؤتمر الثالث للتعاون والأمن في المتوسط الذي سيعقد في مونت كارلو (إمارة موناكو) يومي 3 و 4 تموز - يوليو 1997 حول موضوع «تكيف سياسات العمالة الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في حوض البحر المتوسط من أجل التنمية التي تخلق الوظائف كسبيل لتعزيز الاستقرار الإقليمي » .

5- التحضير للمؤتمر الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط الذي سيعقد في تونس أوائل عام 1999 ، وللجماعات الوسيطة حول

- 1- إقرار جدول الأعمال .
  - 2- البند الإضافي في جدول أعمال المؤتمر (تنسيق الجهود العربية لإنجاح الطلب العربي حول موضوع القدس) .
  - 3- انتخاب مكاتب لجان الدراسة :
    - اللجنة الأولى (اللجنة السياسية)** (رئيس اللجنة- وأحد نائبي الرئيس) .
    - اللجنة الرابعة (لجنة التربية والعلوم والثقافة والبيئة)** (نائبين للرئيس) .
  - لجنة التنمية المستدامة - تأكيد ترشيح الدكتور حمود الرقبة (من الكويت) بدلاً عن الدكتور ناصر صرخوه (من الكويت) الذي لم يعد عضواً في البرلمان .
  - دراسة إمكانية إصدار بيان تضامني مع لبنان بمناسبة الذكرى الأولى لمجزرة قانا .
  - توضيحات حول انعقاد الدورة 28 لمجلس الاتحاد والمؤتمر السابع في القاهرة .
  - ما يستجد من أعمال .
- ترأس الاجتماع السيد عبد الواحد الراضي، نائب رئيس مجلس النواب المغربي ، مثلاً رئيس الاتحاد السيد محمد جلال السعيد . وبعد الموافقة على جدول الأعمال جرت مناقشات غنية توجt بالاتفاق على ما يلي :
- 1- الاتفاق على اعتماد موضوع القدس كبند إضافي وحيد يقدم باسم الوفود العربية ويجري العمل بكل الامكانيات لإنجاحه . وقد أعلن ممثلو كل من العراق ولبنان موافقتهما على سحب الطلبين المقدمين من قبلهما .
- وبهذا الخصوص تم الاتفاق على بعض الخطوات الإجرائية منها: الاتصال بالوفد الإيراني لإقناعه بسحب طلبه ، إجراء اتصالات مع ممثلي مختلف الوفود والمجموعات لكسب التأكيد للطلب العربي ، اعتماد صيغة التصويت بـ (لا) عند مناقشة الطلبات الأخرى المتعلقة بالبند الإضافي وتكييف ممثل المغرب بتقديم الطلب في الجلسة العامة للمؤتمر .

التعاون الدولي حول هذه السياسات في حوض المتوسط من أجل التنمية التي تخلق الوظائف كسبيل لتعزيز الاستقرار الإقليمي .

- ج- مشروع جدول الأعمال
  - 1- انتخاب الرئيس والمقرر .
  - 2- إقرار جدول الأعمال .
  - 3- مناقشة حول البند الأساسي (الذي سيطرحه الخبراء) والتصويت .
  - 4- الموافقة على التقرير .
  - 5- اختتم الاجتماع .
  - د- الخبراء المشاركون
  - 1- محاضر من منظمة العمل الدولية .
  - 2- محاضر من الاتحاد الأوروبي .
  - 3- محاضر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية .
  - 4- خبير من إحدى بلدان الشاطئ الجنوبي المتوسط .
  - 4- عقد الاجتماع التحضيري الثاني في قبرص خلال عام 1998 ، حول موضوع «الاستقرار في حوض المتوسط» .
- ثامناً. الاجتماع التسييري للوفود البرلمانية العربية**
- عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال المؤتمر السابع والستين اجتماعاً تشاورياً لتنسيق مواقفها حول القضايا المطروحة فيه . وشارك في الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية العربية التالية :
- الأردن ، تونس ، السودان ، سوريا ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مصر ، المغرب ، اليمن ، والأمانة العامة للاتحاد . كما شارك في الاجتماع بصفة ملاحظ وفد إداري من المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات في العربية المتحدة .
- وقد ناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود التالية :

الوفود البرلمانية في كل من إيران ، تركيا ، الباكستان ، بنغلادش ، السودان ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا ، المغرب . ترأس الاجتماع السيد موسى زارجار ، رئيس الوفد الإيراني . وتلا في البداية تقريراً عن أعمال اجتماع لجنة التنسيق الذي عقد في طهران في تشرين الأول - أكتوبر/1997 . وعند طرح الموضوع على المناقشة بين وجود وجهي نظر :

**الأولى**- هي وجهة نظر وفود برلمانات الدول التي تتبع موضوع إنشاء اتحاد البرلمانيات الإسلامية (إيران ، باكستان ، السودان ) بوجه خاص . وهي ترى أنه من الضروري متابعة الإجراءات التي تمت حتى الآن والموافقة على مشروع النظام الأساسي الذي تم وضعه في اجتماع لجنة التنسيق في طهران ، والاطلاع على - أو إقرار مشروع اللائحة الداخلية الذي وضعته الشعبة السودانية ، ومن ثم يتم تحديد موعد عقد مؤتمر لرؤساء البرلمانيات وإعلان إنشاء الاتحاد .

وبعد تداول الآراء ونظرأً لعدم توفر انسجام بين ممثلي وجهي النظر تم تعليق الاجتماع بدون التوصل إلى اتفاق حول الخطوات اللاحقة .

**الثانية**- تتمثل في الآراء التي طرحتها رئيساً وفدي المغرب والكويت ، والتي تقول إن إنشاء اتحاد برلمانات الدول الإسلامية يتطلب دعوة البرلمانيات وال المجالس في الدول الإسلامية إلى مؤتمر تأسيسي يصدر عنه بيان يعلن الاتفاق على إنشاء مثل هذا الاتحاد ، ويتخذ الخطوات الإجرائية الضرورية . أما ما جرى حتى الآن فهي خطوات لاتسir في الطريق الصحيح ، لأن المجتمعين هنا لا يملكون الصالحيات أو التفویض على ما هو مطروح أمامهم (الموافقة على مشروع النظام الأساسي أو مشروع اللائحة الداخلية ... الخ) . ولهذا فإن الاجتماع الحالي ينبغي أن يقتصر على تنسيق موقف وفود برلمانات الدول الإسلامية إزاء

2- الموافقة على إصدار بيان تضامني مع لبنان بمناسبة الذكرى الأولى لمجزرة قانا . وقد وافق الجميع على مشروع بيان أعدته الأمانة العامة للاتحاد حول الموضوع .

3- الانفاق على إصدار بيان حول الوضع في مدينة القدس في حال لم يوافق المؤتمر على إدراج البند الإضافي العربي حول القدس في جدول أعماله .

4- تضمين الكلمات السياسية لرؤساء الوفود العربية إشارة إلى تأكيد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

5- أعطى الدكتور أحمد فتحي سرور للمشاركين في الاجتماع بعض التوضيحات المتعلقة بانعقاد الدورة 28 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر السابع في القاهرة في الفترة من 11-14/5/1997 .

وفي البداية رحب الدكتور سرور بممثلي جميع البرلمانيات العربية في القاهرة - بلد الجميع - ثم قدم التوضيحات التالية :

- التنوية بأهمية المؤتمر في الظروف الدقيقة التي تمر بها الأمة العربية .

- موضوع عن أساسيات سيكونان موضوع النقاش : التضامن العربي والسوق العربية المشتركة ، وهو وجهان لعملة واحدة .

- تأكيد اجتماع رؤساء الوفود عشية انعقاد جلسة مجلس الاتحاد ، في مبني مجلس الشعب .

- افتتاح المؤتمر سيكون في المركز الدولي للمؤتمرات . والاجتماعات الأخرى في مبني جامعة الدول العربية .

**تاسعاً - اجتماع ممثل برلمانات الدول الإسلامية**

عقد ممثلو وفود برلمانات الدول الإسلامية المشاركة في أعمال المؤتمر السابع والخمسين اجتماعاً كرس أساساً للبحث في الخطوات التي تمت حتى الآن بقصد تأسيس اتحاد برلمانات الدول الإسلامية . وشارك في الاجتماع ممثلو

والتحضيرات لعقد المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي - الإفريقي .

- اللقاء مع الأمين العام للجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود الذي أعرب عن رغبة الجمعية في إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد البرلماني العربي وأعرب عن رغبة هذه المنظمة في إعطاء الاتحاد صفة عضو ملاحظ فيها ، مقابل حصولها على وضع مماثل في الاتحاد .

- اللقاء مع ممثلي بعض برلمانات الدول الإسلامية التي كانت داخل الاتحاد السوفيتي السابق ، والتي أعرب ممثلوها عن رغبتهم في إقامة علاقات مع الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات العربية .

- المشاركة في الاجتماع الذي عقده ممثلو برلمانات الدول الإسلامية .

- اللقاء مع السيد مارتينيز ، رئيس الوفد الأسباني ، وعضو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، والذي تم فيه الحديث حول استئناف العلاقات بين الاتحاد وهذه الجمعية .

- شارك الأمين العام للاتحاد أيضاً في جميع الاتصالات التي جرت مع مختلف الوفود للكسب التأييد للطلب العربي حول القدس ، وحول طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي .

- كذلك أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات ثنائية مع السادة رؤساء برلمانات ورؤساء الوفود المشاركة تم خلالها وضعهم في صورة التحضيرات الجارية لعقد الدورة 28 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره السابع في القاهرة في النصف الأول من شهر أيار - مايو القادم ، وتم تسليم نسخة كاملة من جميع الوثائق والمذكرات التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد حول أعمال دورة المجلس والمؤتمر السابع .

حادي عشر- ملاحظات على هامش المؤتمر 1- يمكن القول بصورة عامة ، أن المؤتمر

القضايا المطروحة في المؤتمر .

عاشرأ- نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال مؤتمر سيفول بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلاً من مدير العلاقات العامة مساعد الأمين العام بالتكليف ومدير العلاقات البرلمانية .

وقد شارك الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال المؤتمر وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية العربية خلال المؤتمر .

- فقد أعدت الأمانة العامة للاتحاد مذكوريْن هامتيْن حول موضوع النقاش الأساسيْن في جدول أعمال المؤتمر (البنادق 4 و 5) لتكونا مرجعاً يستفيد منه أعضاء الوفود العربية الشقيقة في مناقشاتهم في اجتماعات اللجان . وتم توزيع المذكوريْن على أعضاء الوفود العربية .

- كذلك وزع الوفد مذكرة حول أعمال المؤتمر تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر (جدول أعمال المؤتمر ، المجلس ، اللجان الدائمة المختصة ... الخ) والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر .

- وقام الوفد بالتحضير للجتماع التشاوري الذي عقده الوفود العربية لتنسيق مواقفها حول مختلف قضايا المؤتمر .

- وأعدت الأمانة العامة مشروع البيان الذي أصدرته الوفود البرلمانية العربية تضامناً مع لبنان الشقيق في الذكرى الأولى لمجزرة قانا على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي .

- قام الأمين العام للاتحاد بلقاءات واسعة مع عدد من ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية خاصة :

- اللقاء مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي تم فيه بحث القضايا المشتركة بين الاتحادين ، لا سيما التحضير لاجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر العربي - الإفريقي ،

لا سيما وفود برلمانات الدول الأوروبية الغربية (ومعظم أعضاء مجموعة 12+) انطلاقاً من قناعة أعضائها بأن سياسة حكومة الليكود الإسرائيلية الحالية - خاصة في موضوع الاستيطان - تشكل عائقاً أمام عملية السلام، وتدفع بالمنطقة إلى أتون التوتر والانفجار.

3- يتضح من المداخلات القصيرة التي ألقاها ممثلو مختلف الشعب الأعضاء عند مناقشة البند الإضافي حول القدس في اللجنة السياسية أن ثمة إجماعاً على اعتبار بناء إسرائيل للمستوطنة في جبل أبو غنيم عملاً منافيًّا لقرارات الشرعية الدولية، ومعرقلًا لمسيرة السلام، ومتافقاً مع اتفاقيات أوسلو. ولم يشُد عن هذا الإجماع إلا ممثلو إسرائيل والأوروغواي وهولندا. فقد طرح مندوب الأوروغواي وجهة نظر إسرائيلية محضة تزعم أن المستوطنة تبني على أراض إسرائيلية اشتراها حكومة إسرائيل من مواطنين إسرائيليين، وبالتالي فإن من حقها بناء مأشأة، كذلك اتفق مندوبو إسرائيل وهولندا وأوروغواي في طرح حجة متهافة أخرى تزعم أن المؤتمر البرلماني الدولي ليس هو المكان المناسب لطرح موضوع القدس التي نصت اتفاقية أوسلو على تأجيله حتى مرحلة المفاوضات النهائية، وإن طرحتها في المؤتمر يعرقل جهود السلام.

وقد تصدى المندوبون العرب وعدد غير قليل من المندوبين غير العرب وعدد غير المزاعم، وأكدوا أن الأرضي التي تبني عليها المستوطنة هي في الأصل أراض عربية مصدرة من أصحابها إبان الاحتلال. وإن أحد أهداف الاتحاد البرلماني الدولي دعم الجهود الرامية لإحلال السلام في كل مناطق التوتر بالعالم، وبالتالي فإنه المكان الملائم تماماً لدراسة موضوع يهدد السلام في الشرق الأوسط. وإن ما تقوم به إسرائيل هو ما يشكل خرقاً لاتفاقية أوسلو التي تفرض على الطرفين عدم إحداث أي تغييرات في الأرضي المحتلة

السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي كان من أكثر المؤتمرات تماساً مع القضايا العربية خلال السنوات الأخيرة. فقد طرحت أمام المؤتمر قضيتان عربيتان هامتان هما: الطلب العربي بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول مدينة القدس الشريف، وطلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد، بدلاً من وضعية العضو الملاحظ، التي ينتمي بها الآن.

وقد أثار طرح هاتين القضيتين مناقشات ساخنة، في الجلسات العامة للمؤتمر، وفي اجتماعات الدورة الستين بعد المائة لمجلس الاتحاد، وفي اجتماعات اللجان. كماحظيتا بقدر كبير من اهتمام الوفود ومداولاتها في كواليس المؤتمر.

2- تم إقرار البند الإضافي حول القدس بأكثرية كبيرة جداً بلغت 785 صوتاً مقابل 184 صوتاً معارضًا فقط. ولم تفلح جميع المحاولات التي بذلها الوفد الإسرائيلي ومؤيدوه القلائل في ثني الأكثريّة البرلمانية المعارضة لسياسة الاستيطان الإسرائيليّة عن موافقها.

ويرجع نجاح المجموعة العربية في إدراج هذا الطلب إلى جملة من العوامل الهمة أبرزها :

- الموقف العربي الموحد والمتضامن الذي ميز الوفود العربية المشاركة في المؤتمر؛ والذي تجلّى في سحب الطليبيين اللبناني والعربي لصالح الطلب العربي الموحد أمام أعضاء المؤتمر، وفي النشاط الواسع الذي قامت به الوفود العربية مع أعضاء الوفود الأخرى وممثلي المجموعات البرلمانية، وفي الردود المقمعة على تخرصات الوفد.

- التأييد الواسع الذي حظي به الطلب من جانب وفود برلمانات الدول الإسلامية ومعظم البرلمانيات الإفريقية وبرلمانات بلدان عدم الانحياز.

- التغيير في مواقف العديد من الوفود،

الفلسطيني . فقد أحبط الدكتور سرور بحزن محاولة قام بها رئيس الوفد الإسباني ميغويل مارتينيز باقتراح إعادة الموضوع إلى اللجنة التنفيذية لدراسته من جديد . بعد أن لاحظ أن أكثرية أعضاء المجلس ترفض توصية اللجنة التنفيذية . وكان من شأن إقرار ذلك مزيداً من التمثيل للموضوع وربما إرجاء بحثه إلى فترة طويلة .

ذلك كان الدور الذي قامت به السيدة توغان فيصل ، عضو مجلس التواب الأردني ، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد ، بارزاً سواء في المناقشات التي جرت داخل اللجنة التنفيذية ، أم في التصدي لمحاولات التمثيل والتسويف التي قام بها الوفد الإسرائيلي ومؤيدوه عند مناقشة الطلب الفلسطيني في اجتماعات المجلس .

6- لفت الانتباه ، بوجه خاص ، موقف وفد الأوروغواي ، المؤيد للموقف الإسرائيلي سواء فيما يتعلق بالبند الإضافي أم بموضوع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني . فقد تبنى رئيس الوفد موقف الوفد الإسرائيلي كاملاً ، ودافع عنه في كل المناقشات التي جرت . وكان هذا الموقف المتمالء لإسرائيل هو الموقف الوحيد ، على هذا المستوى ، بين ممثلي برلمانات أمريكا اللاتينية .

7- بعد القرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد والقاضي بتعليق عضوية جمهورية بيلوروسيا في الاتحاد وزع الوفد البرلماني البيلوروسي بياناً يفند فيه الأسباب التي استندت إليها اللجنة التنفيذية في توصيتها إلى المجلس تعليق عضوية بيلوروسيا في الاتحاد ، مشيراً بشكل خاص إلى ما يلي :

- إن الشعبة الوطنية البيلوروسية قد تأسست داخل المجلس الوطني لجمهورية بيلوروسيا وفقاً لقوانين جمهورية بيلوروسيا ، وبما يتفق مع أحكام النظام الأساسي للاتحاد .

- إن وفد الشعبة الوطنية البيلوروسية قد جاء إلى سينيوزل للمشاركة في أعمال المؤتمر 97 للاتحاد بناء على دعوة رسمية .

قبل الانتهاء من المفاوضات ، فضلاً عن تناقض الإجراء الإسرائيلي تناقضاً صارخاً مع جميع قرارات الأمم المتحدة حول القدس . لا سيما القرار 242 .

4- بالرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني قد تقدم أكثر من مرة في الدورات السابقة لمجلس الاتحاد بطلب الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني ، إلا أنها المرة الأولى التي ينال فيها هذا الطلب بصورة واسعة ويحظى باهتمام كبير من جانب المؤيدون والمعارضين . وبالرغم من أن النجاح لم يحالف المجموعة العربية في انتزاع قرار من مجلس الاتحاد بقبول طلب انتساب المجلس الوطني الفلسطيني إلا أن النتيجة التي تم التوصل إليها - في ظل التوازنات القائمة داخل الاتحاد - تعد نتيجة معقولة ومرضية في الظروف الراهنة . وهذه النتيجة قد حققت بعض الإيجابيات التي يمكن أن نشير إلى أبرزها :

- رفض التوصية المقدمة من اللجنة التنفيذية للاتحاد والمتعلقة بعدم قبول الطلب الفلسطيني . وهي المرة الأولى التي ترفض فيها أغلبية أعضاء المجلس توصية اللجنة التنفيذية ، خاصة في مجال العضوية ( وقد أشار إلى هذه الحقيقة الأمين العام كورنيليون في تعلقه أثناء الجلسة ) وهذا يعني أن القضية خرجت من أيدي اللجنة التنفيذية وأصبحت عملياً ملكاً لمجلس الاتحاد .

- إن القرار الصادر عن المجلس أعلن عن ترحيب المجلس بعضوية الهيئة التشريعية الفلسطينية في أقرب فرصة ممكنة .

- إن إحالة الموضوع إلى لجنة محددة معروفة وفيها مشاركة عربية وصادقة ستتيح متابعة جدية للموضوع سواء من خلال اللجنة وأعضائها ، أم من خلال التقرير الذي ستقدمه إلى المجلس في دورته القادمة بالقاهرة .

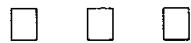
5- لعب الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ، دوراً هاماً في النتيجة التي تم التوصل إليها بخصوص طلب المجلس الوطني

مجلس أوروبا حضر الانتخابات الأخيرة في بيلوروسيا وأعطى تقييماً سلبياً عنها.

وأعرب البيان في الختام عن الأمل في أن لا يستخدم مجلس الاتحاد معايير مزدوجة في الموقف من عضوية الشعب الأعضاء وإن يستهدي فقط بفكرة تعزيز الديمقراطية ، وإعطاء الأولوية لحق الشعوب باختيار مصائرها بأنفسها .

- إن المجلس الأعلى السابق في بيلوروسيا لم يشكل شعبة برلمانية وطنية للاتحاد البرلماني الدولي ولم يعلن تأييذه لنظامه الأساسي ولاقام بمناقشة وثائقه .

لهذا فإن شرعة الشعبة البرلمانية الوطنية الحالية ليست موضع شك أبداً ، وإن توصية اللجنة التنفيذية هي ذات طابع سياسي منحاز . ومن الجدير بالذكر أن توصية اللجنة التنفيذية قد اعتمدت أساساً على تقرير من وفد





## مطبوعات برلمانية عربية

### تاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية

تتابع "البرلمان العربي" في هذا العدد سلسلة المقالات الهدافـة إلى التعريف بتاريخ الحياة البرلمانية والتمثيلية في البلدان العربية . وتعرض فيما يلي موجزاً لتجربة مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية .

### مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية

#### الجذور التاريخية

##### أ- تعريف :

مفهوم الشورى في الإسلام يعني الوصول إلى الرأي النهائي المبني على التشاور المشترك . فالشورى إذاً ليست مذهبًا سياسياً ، وإنما أصل ثابت في الإسلام وأسلوب عمل للمجتمع المسلم .

##### إعداد :

قسم الإعلام  
والعلاقات في  
مجلس الشورى

##### ب- الشورى في الإسلام :

لقد ورد ذكر الشورى في العديد من آيات القرآن الكريم . فقد قال الله تعالى في الآية (38) من سورة الشورى ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يَنْفَعُونَ﴾ ، كذلك قوله تعالى في الآية (159) سورة آل عمران : ﴿فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظُّا غَلِيلٌ الْقَلْبُ لَا يَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ إِذَا عَزَّمْتَ فَتَوَكِلْ عَلَى اللَّهِ﴾ .

بين الدول وأما الوسيلة فهي باحترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب . أما المساواة في الحقوق فهي أحد أهم نتائج تمنع كل دولة بالسيادة . وأما تقرير المصير فقد ورد غامضًا في الميثاق . لكن تعامل الأمم المتحدة استقر على أنه أحد مبادئ القانون الدولي التي أرساها الميثاق للتعاون بين الدول بموجب الميثاق (قرار الجمعية العامة 2526 لعام 1970) . وأنه أهم حقوق الإنسان بدلاً منه تضمنه عهدي حقوق الإنسان لعام 1969 (العهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية) بل وواحد من مبادئ النظام العام الدولي *Jus cogens* وهو الذي يخول ، قيام الشعوب المستعمرة أو المحتلة بمكافحة المستعمر أو المحتل بكل الوسائل . ولقد توصل المجتمع الدولي في عهدي حقوق الإنسان إلى تعريف تقرير المصير بأنه حق الشعوب في أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي . وفي مجال حق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي بصورة خاصة يعني أن تتصرف الشعوب بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المشتركة والقانون الدولي . ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائل معيشته الخاصة . وإذا كان الحفاظ على السلام والأمن العالميين أهم أهداف الأمم المتحدة كمنظمة عالمية فإنه كذلك أهم أهداف المنظمات الإقليمية .

فجامعة الدول العربية بموجب المادتين الخامسة والسادس من ميثاقها تهدف أيضًا للحفاظ على السلام والأمن العربيين وذلك باستعمال كافة النزاعات التي تمس الدول الأعضاء فيها بشكل أو بأخر لمنع وقوع ما يهدد السلام والأمن في المنطقة . فإذا حدث مثل هذا

الداخلي أو الحروب الأهلية خارج حدود الدولة أو تسببت في احتكاك بين الدول كما حصل في الكونغو وقبص وال مجر فإن الأمم المتحدة يمكن أن تتدخل ويكون تدخلها لا في الثورة الداخلية بل فيما يهدد الأمن والسلام الدوليين مع أن الفرق بين الأمرين يصبح صعباً في مثل هذه الحالات (من ذلك تدخل الأمم المتحدة في الصومال والبوسنة) . بحيث يكون التدخل خطأ كما حصل في الصومال أو متأخراً وبطيئاً جداً وغير مجد كما تم في جمهورية البوسنة .

ومن مهام الأمم المتحدة قمع أعمال العدوان دون تحديد لمضمون هذه الأعمال . وقد نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التوصل إلى تعريف للعدوان بموجب قرارها 3314 لعام 1974 فللت بذلك أشكالاً ظل قائماً من أيام عصبة الأمم .

فذلك تهدف الأمم المتحدة إلى إيماء العلاقات الودية على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام العالمي . يمكن القول من وجهة نظر أولى أن هذا الهدف هو من مستلزمات الهدف الأول للمنظمة فلا يكفي لحفظ السلام والأمن الدوليين من الحروب وحسن المنازعات الدولية بالوسائل السلمية بل يجب أن يصاحب هذا المنع نشاط إيجابي للأمم المتحدة يمثله هذا الهدف ونعني به تعزيز العلاقات الودية بين الأمم . كما أن من الممكن القول من وجهة نظر ثانية أن الهدف يكمان بعضهما بحيث يكون تحقيق الهدف الأول خطوة ضرورية للوصول إلى الهدف الثاني . فالمحافظة على السلام والأمن الدوليين من شأنها أن تحول دون اصطدام الدول . أما تعزيز العلاقات بينهما فمن شأنه السير خطوة إلى الأمام بتشجيع تعاؤنها فيما هو خيرها المشترك .

والهدف الثاني للأمم المتحدة تضمن غاية ووسيلة فاما الغاية فهي تعزيز العلاقات الودية

لبنان ، العراق ، المملكة العربية السعودية واليمن ) أن يعدل في نصوص الفصل الأول من الميثاق ( الإهادف والمبادئ ) بحيث يشترط أن تكون كل الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال المحافظة على السلام منسجمة مع مبادئ العدل والقانون وذلك حتى تتمتع الأمم المتحدة عن الخضوع للقوة والتسليم بالأمر الواقع بحجة المحافظة على السلم كما حصل في معايدة ميونيخ لعام 1938 . لكن الدول الكبرى آنذاك وأغلبية الدول المشاركة في المؤتمر ، بتأثيرها ، حدثت عن هذا الرأي لتشكل يحال بين مجلس الأمن وبين أي تبشير يراه ضرورياً لحفظ الأمن الدولي ولو كان هذا التبشير غير عادل ولا قانوني . لذا جاء القيد باحترام القانون الدولي والعدالة قسراً على حل النزاعات بالطرق السلمية . ولعل هذا « الحل الوسط » الذي توصل إليه المؤتمرون في سان فرنسيسكو يشرح كيف أنه في الكثير من القضايا التي نظرتها الأمم المتحدة نجحت جانب تحقيق السلام القائم على الأمر الواقع على حساب العدالة التي يقوم السلام إلا على أساسها ( ومن أحدث الأمثلة على الابتعاد عن مبادئ العدالة والإنصاف قرار تقسيم فلسطين وقرارات الأمم المتحدة في المسألة الفلسطينية بعده حتى عام 1969 ثم قرارات مجلس الأمن مؤخراً ضد ليبيا بتهمة التورط في تفجير طائرة البان أميركان 103 أو ما يعرف بقضية لوكربي ) .

يتضح من المادة الأولى للميثاق أن المنظمة الدولية مسؤولة عن المحافظة على السلام والأمن الدولي وليس السلام والأمن الداخلي لدولة ما . فليس من أهداف الأمم المتحدة من حيث المبدأ منع الثورات الداخلية والحروب الأهلية أو المحافظة على الاستقرار الداخلي للدول الأعضاء . بل أن من التزامها والتزامات الدول الأعضاء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ( م7 ف2 ) لكن تجارب الأمم المتحدة ثبتت أنه إذا امتدت آثار الثورات

السلم والأمن الدوليين أول أهداف المنظمة العتيقة . فمن أجل ذلك قبل غيره أنشئت المنظمة الدولية كما يذهب الأستاذ « هامبرو وغودريتش وسيمونز » . كما أن حفظ السلام والأمن الدوليين شرط لازم لتحقيق باقي أهداف الأمم المتحدة . ومعروف أن واضعي الميثاق حرصوا على النص في أول مقدمته على أن المنظمة أنشئت « لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي من خلال جيل واحد جلت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف .. » وقد ذهب بعض شراح الميثاق إلى أن المقصود بالحفاظ على السلم الدولي هو منع الحروب . أما حفظ الأمن الدولي فيقتضي القيام بأعمال إيجابية لتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والضرورية للمحافظة على السلام والتي تجعل كل دولة تعيش في أمان . ولا مراء بأن هذا الشعور بالأمان والاستقرار يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول وبهذه الأساليب لتعاونها . وبكيف الأستاذ « فردوس » هذا الاختصاص للأمم المتحدة على أنه ذو وجهين : وجه وقائي ووجه عتّجي . أما الوجه الوقائي فيقتضي من المنظمة اتخاذ التدابير الكافية بمنع أساليب تهديد السلم وإزالتها والتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أونته وبيتها . وأما الوجه العلاجي فيتمثل بضرورة اتخاذ كافة إجراءات القمع اللازمة لإعادة الأمن الدولي إلى نصابه إذا ما وقع الإخلال به .

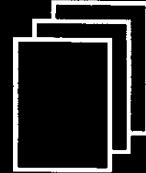
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفضل في النص على أن يكون حل النزاعات الدولية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي يرجع إلى جهود الوفد المصري إلى مؤتمر سان فرنسيسكو . فمقترنات ( دومبارتون أوكس ) السابقة عليه والتي شكلت أساس محادثاته لم تكن تشير إلى مبادئ العدل والقانون الدولي . وقد حاول الوفد المصري مدعوماً بوفود الدول العربية المشاركة في مؤتمر سان فرنسيسكو ( سوريا ،



## التعاون الدولي من أجل الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي - الواقع والطموح

بعلم : الدكتور عزيز شكري  
أستاذ القانون الدولي بجامعة دمشق

دراسات



تضمن جدول أعمال المؤتمر السابع والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في سيدني في 10-15 ديسمبر 1996، الماضي بين اثنين من المحاور:

ال الأول حول : «التعاون الدولي من أجل الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي - الواقع والطموح» .

والثاني حول : التأثير المطرد لتغير آملاط الاتصال والاستهلاك من أجل التنمية المستدامة .

وقد ساهمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في المنشآت التي جرت حول الموضوعين

بتذكرة تقدمت بهما إلى المؤتمر ، وتم توزيعهما على المشاركين فيه .

وقد أعد المذكرة الأولى الدكتور محمد عزيز شكري ، أستاذ القانون الدولي في جامعة دمشق .

وأعد المذكرة الثانية ، الدكتور خالد رعد ، أستاذ العلاقات الاقتصادية في المعهد العالي للعلوم

السياسية بدمشق .

وتنشر «البرلمان العربي» فيما يلي التصريح الكاملين لهاتين التذكرةين .

القانونية الناظمة للعلاقات الدولية » يهدف أول ما يهدف إلى تحقيق الوفاق والانسجام بين أشخاصه كما كتب الأستاذ (فوشيل) منذ عشرات السنين وهذا لا يتم إلا إذا عمّ الأمان والاستقرار هذه العلاقة .

وما قامت المنظمة الدولية العامة للأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية إلا لتحقيق الأمن والسلام الدوليين باعتبارها أهم أهداف إنشاء أية منظمة دولية سياسية أو متعددة الأهداف .

فالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة وهو دستور العلاقات الدولية (منذ دخوله حيز النفاذ في 24/10/1945) يجعل من المحافظة على

**تحقيق الأمن والسلام العالمي وهدف القانون والتنظيم الدوليين :**

ليس مبالغة أن نقرر بداية أن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار هو أسمى أهداف القانون الدولي والمنظمات الدولية التي أطلقت في أواخر القرن التاسع عشر وبتلورت ونمطت في القرن العشرين سواء على الصعيد العالمي (الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم) أم على الصعيد الإقليمي (جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي وسوها) أم على الصعيد العقائدي (منظمة المؤتمر الإسلامي) .

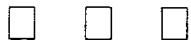
فالقانون الدولي وهو « مجموعة القواعد

خصص المجلس عدداً من الجلسات العامة،  
وجلسات اللجان ، لمناقشة موضوعات متعددة  
تهم الوطن والمواطن ، حضرها بعض  
الوزراء ، وأكثر من (171) مسؤولاً في  
القطاعين العام والخاص . وقد بلغ عدد  
الاجتماعات التي عقدها اللجان المتخصصة  
بالمجلس أكثر من (588) اجتماعاً ، بحث فيها  
(144) موضوعاً ، وقدمت هذه اللجان للمجلس  
أكثر من (120) تقريراً .

الشؤون الأمنية ، لجنة الشؤون الخارجية ، لجنة  
الخدمات والمرافق .

#### نشاطات المجلس وإنجازاته

عقد المجلس خلال ثلاث سنوات الأولى من  
دورته الأولى (103) جلسة ، بحث خلالها  
(139) موضوعاً ، وأصدر فيها (102) قراراً .  
عقدت الهيئة العامة خلال الفترة نفسها  
(60) اجتماعاً ناقشت خلالها (133)  
موضوعاً ، وصدر عنها (19) قراراً .



- صدر الأمر الملكي الكريم رقم /16/ وتاريخ 3/3/1414هـ بتكوين مجلس الشورى من الرئيس وستين عضواً لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ هذا الأمر .

- نظام مجلس الشورى يتكون من ثلاثة مادة ، وقد تم توثيقه في إصدار عن المجلس .

- اللائحة الداخلية للمجلس تتكون من ستة أبواب ، وتحتم أربعاً وثلاثين مادة تنظيمية .

- نظمت حقوق أعضاء المجلس وواجباتهم لائحة تتكون من ست مواد تضمنها اللائحة الداخلية للمجلس .

- مقر المجلس الدائم مدينة الرياض ، ومبني المجلس يقع ضمن مجمع الدوائيين الملكية .

- مدة العضوية في مجلس الشورى أربع سنوات ، يتم تغيير نصف الأعضاء على الأقل بعد انقضاء المدة .

#### **افتتاح مجلس الشورى وبدء أعماله**

ابداً مجلس الشورى أعماله رسمياً مباشرة بعد افتتاحه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في 16/7/1414هـ الموافق 29/12/1993م . وقد عقدت الجلسة الأولى في يوم الأحد 20/7/1414هـ الموافق 2/1/1994م .

#### **لجان المجلس**

##### **1- الهيئة العامة :**

شكلت الهيئة العامة حسبما نصت عليه المادة الحادية والعشرين من نظام المجلس ، وتكونت من : رئيس المجلس ، ونائبه ، والأمين العام ، ورؤساء لجان المجلس المتخصصة .

##### **2- اللجان المتخصصة :**

كان القرار الأول الذي اتخذه المجلس هو تشكيل ثمان لجان متخصصة في المجلس ، وهي : لجنة الشؤون الإسلامية ، لجنة الأنظمة والإدارة ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية ، لجنة الشؤون التعليمية والإعلامية والثقافية ، لجنة

حصيلة تجاربنا العملية منذ تأسيس هذه الدولة ، فنحن لم نقبس أنظمة موضوعة لغيرنا ، وعلى من يريد تقييم نظمتنا أن ينظر إليها بعد ذاتها وإلى نتائجها ، دون مقارنة بنظم أخرى ، فنظامنا منبقة من شريعتنا الإسلامية الخالدة التي هي القاعدة ، والأساس ، وما يتتفافى أو يتعارض معها فهو مرفوض ، ولا مكان له في هذه البلاد ، وإننا في الوقت الذي نعيّر فيه عن ارتكابنا للإنجازات التي حققها المجلس في عامه الأول ، ونجبي الجهود التي بذلها الأخوة أعضاء المجلس ، فإننا نود أن نؤكد عزمنا - بإذن الله - على دعم مسيرة المجلس ، وتعزيز أهدافه ، والاستفادة القصوى من أغراضه وفق ما هو مرسوم في نظامه ، وإن أمام مجلسكم مهاماً جساماً لأداء الواجب المنوط به ، وتعزيز إنجازاته ، بعد أن أشاد الجميع في الداخل والخارج بنظامه ، وحسن اختيار أعضائه » .

#### **تكوين المجلس**

- جاء في الخطاب الذي ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أيده الله يوم 27/8/1412هـ (1/3/1992م) عن إقامة نظام جديد لمجلس الشورى بمثابة تحديث لما هو قائم وتطوير له ، حيث صدر الأمر الملكي الكريم رقم /1/91 في 27/8/1412هـ (1/3/1992م) المتضمن نظام مجلس الشورى الجديد .

- صدر الأمر الملكي الكريم رقم /1/24 وتاريخ 19/3/1413هـ (16/9/1992م) بتعيين فضيلة الشيخ/محمد بن إبراهيم بن جبير رئيساً لمجلس الشورى .

- صدر الأمر الملكي الكريم رقم /8/ وتاريخ 14/1/1414هـ (14/7/1993م) بتعيين معاشر الدكتور/عبد الله بن عمر نصيف نائباً لرئيس مجلس الشورى .

- صدر الأمر الملكي الكريم رقم /21/ وتاريخ 26/2/1414هـ (14/8/1993م) بتعيين معاشر الدكتور/حمد بن عبد العزيز البدر أميناً عاماً لمجلس الشورى .

لقد رسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود دعائم الشورى في المملكة، وجاء إعلان ذلك في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم 27/8/1412هـ الموافق 1/3/1992م الذي تضمن إقامة نظام جديد لمجلس الشورى ضمن أنظمة ثلاثة صدرت ذلك اليوم كان أحدها المرسوم رقم 19 بتاريخ 27/8/1412هـ. وبعد هذا النظام الذي بمثابة تحديث للنظام السابق وتطوير له ليتناسب مع التطور والنمو السريع الذين شهدتهما المملكة في كافة المجالات، ولتفعيل عمل المجلس، وتعزيز أطروه ووسائله. فنظام مجلس الشورى الجديد يواكب واقع العصر الحديث الذي نعيش فيه ومتطلباته.

كما أكد خادم الحرمين الشريفين على ذلك في خطابه السنوي بمجلس الشورى بمناسبة بدء اجتماعات المجلس في السنة الثانية من الدورة الأولى عندما قال مخاطباً رئيس مجلس الشورى وأعضاءه بقوله: «إن مجلس الشورى يعتبر امتداداً لعملية الشورى التي لم تقطع في هذه الدولة منذ قيامها وعبر عهودها الثلاثة، إذ أن الصلة التي تربطنا -حكومة ومواطنين- ظلت قائمة على الدوام على المحبة، والثقة، والشورى دون حواجز أو قيود، وظل الباب المفتوح، والمجالس المفتوحة، سمة من سمات الممارسة الحقيقية اليومية للشورى وتبادل الرأي، وهذا ما أكد عليه النظام الأساسي للحكم، كما شكل مجلسكم الموقر مع مجالس المناطق التي تعتبر مجالس شورى في مناطقها، جسوراً إضافية من جسور الاتصال والمشاركة، لإيصال الرأي والمشورة، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير الملائم عن ملاحظاتهم وآرائهم في إطار من النظام والإخلاص، والعمل على كل ما يحقق المصلحة العامة وخدمة الوطن».

لقد شهد العام الماضي تكوين مجلسكم الموقر، ومجالس المناطق وأنظمة الأخرى، وهي أنظمة لم تأت من فراغ، وإنما هي

بتشكيل مجلس الشورى والذي هو أول مجلس في عهد الملك سعود والذي يتكون من خمسة وعشرين عضواً وهو أكبر تشكيل لمجالس الشورى السابقة.

مدة العضوية في مجالس الشورى السابقة كانت سنتين، وكان يتم تغيير نصف الأعضاء في كل سنة.

كان لمجلس الشورى الأول لجنتان (المالية والإدارية). وفي عام 1349هـ (1930م) أصبح عددها ثلاثة لجان، وهي: لجنة الشؤون المالية، ولجنة الشؤون الإدارية، ولجنة الأنظمة.

كان مجلس الشورى الأول يعقد مرتين أسبوعياً، ثم أصبح ينعقد يومياً.

واستمرت مسيرة الشورى بعد رحيل الملك عبد العزيز، وعهد الملك سعود. ثم في عهد الملك فيصل -رحمهم الله جميعاً- الذي أكد على التزامه بمبدأ الشورى في بيانه عام 1382هـ (1962م). وفي عام 1400هـ (1980م)، أكد الالتزام نفسه الملك خالد (رحمه الله) عندما أمر بمراجعة نظام الشورى، ودراسة نظام أساسي للحكم.

#### **مجلس الشورى في عهد خادم الحرمين الشريفين**

##### **-مجلس الشورى**

لقد كانت الشورى ولا زالت صفة ملزمة لنظام الحكم السعودي في كافة المجالات. وبملاحظة تاريخ هذه البلاد تبين أن الشورى تمثل أحد ملامح الحكم في هذه البلاد. فقد سار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على نهج والده وليه وليه بتخصيص أوقات ثابتة أسبوعياً يستقبل فيها العلماء والمواطنين للاستماع إلى مطالبهم واقتراحاتهم. وكذلك ولد العهد الأمين، وأمراء المناطق بالعمل على سياسة الباب المفتوح. وبناء عليه، فإن الشورى تمارس يومياً على كل المستويات، وفي جميع المجالات.

الملك عبد العزيز (رحمه الله) بالأمر الملكي رقم (37) بتاريخ 19/1/1346هـ الموافق 9/7/1927م من الملك عبد العزيز، بتشكيل أول مجلس رسمي للشورى برئاسة سمو الأمير فيصل (نائب العام) وعضوية ثمانية أعضاء متفرغين هم: حافظ وهبة، وحمزة العفر، وحسين عدنان، وعبد العزيز العتيقي، والشريف شرف عدنان، وعبد الله الشبيبي، وحسين باسلامه، وماجد الكردي، ومحمد الألفي، وعبد الله الزواوي، وعبد الوهاب عطار. وقد افتتح الملك عبد العزيز المجلس وأرأس الجلسة الأولى في يوم الأحد 17/7/1346هـ الموافق 16/1/1927م. وهذا المجلس لم ينشأ من فراغ بل سبقه تشكيل بعض المجالس الأهلية، والمجالس الاستشارية.

#### إطلاة على نظام مجلس الشورى

صدر نظام مجلس الشورى عام 1346هـ (1927م) في خمس عشرة مادة. وفي عام 1349هـ (1930م) أعيد تكوين مجلس الشورى، واستمر في ممارسة مسؤولياته حتى نهاية عام 1350هـ (1931م).

تشكل مجلس الشورى الثاني في عام 1351هـ (1932م)، واستمر في ممارسة مسؤولياته حتى نهاية الدورة الأولى. وفي عام 1353هـ (1934م) تم التجديد لأعضاء المجلس حتى نهاية الدورة الثانية في عام 1354هـ (1935م).

وفي غرة محرم لعام 1355هـ (1936م) تم إعادة هيكلة المجلس ليضم: الرئيس، ونائب الرئيس والنائب الثاني، بالإضافة إلى عشرة أعضاء متفرغين.

ثم صدر مرسوم تشكيل مجلس في عام 1372هـ (1952م) ونص على: نادة عدد أعضاء المجلس ليكونوا عشرين بدءاً من ثلاثة عشر عضواً.

ثم أصدر الملك سعود (رحمه الله) مرسوماً ملكياً في شهر صفر لعام 1375هـ

جميع الأفعال، وسائل العناية والهداية إلى صالح الأعمال».

«إن الإنسان أحب ما إليه في حياته أن يجتمع مع صديقه، وأن يتजاذب وإياه أطراف الحديث، وبهذا يحصل التعاون، وتظهر الحقائق ويقع التناصح، وقد كان السلف الصالح يسير على هذا الطريق في أعمالهم، فقد كان أمرهم شورى بينهم، وكان من أمرهم ما كان، وكانوا على ضعف فصاروا إلى قوة».

«إن الناس الذين لانشأك أن الله عالم بقلوبهم وأنهم أعداء بعضهم البعض، كما قال الله تعالى: {تحسبهم جميراً وقلوبهم شتى} ، قد بلغوا بالشورى مراتب عالية في الدنيا. ونحن المسلمين أمرنا الله بالمشورة، أما السير على غير مشورة، مجلبة للنقص مجلبة للهوى».

وقد بدأت فكرة الشورى في المملكة العربية السعودية منذ بداية الحكم السعودي حيث طبقت على الواقع عندما دخل جلاله الملك عبد العزيز (رحمه الله عليه) مكة المكرمة عام 1343هـ وخطب خطابه المشهور بالدعوة إلى الشورى، ثم اجتمع بأهل الحل والعقد من أهل مكة المكرمة، وطلب منهم أن يجتمعوا وأن يرشحوا أعضاء للمجلس الأهلي وذلك في شهر جمادى الأولى لعام 1343هـ وكان هذا المجلس برئاسة الشيخ عبد القادر الشبيبي.

وفي عام 1344هـ تشكل المجلس الأهلي الثاني برئاسة الشيخ محمد المرزوقي، وعضوية مجموعة من الأعيان والعلماء والتجار.

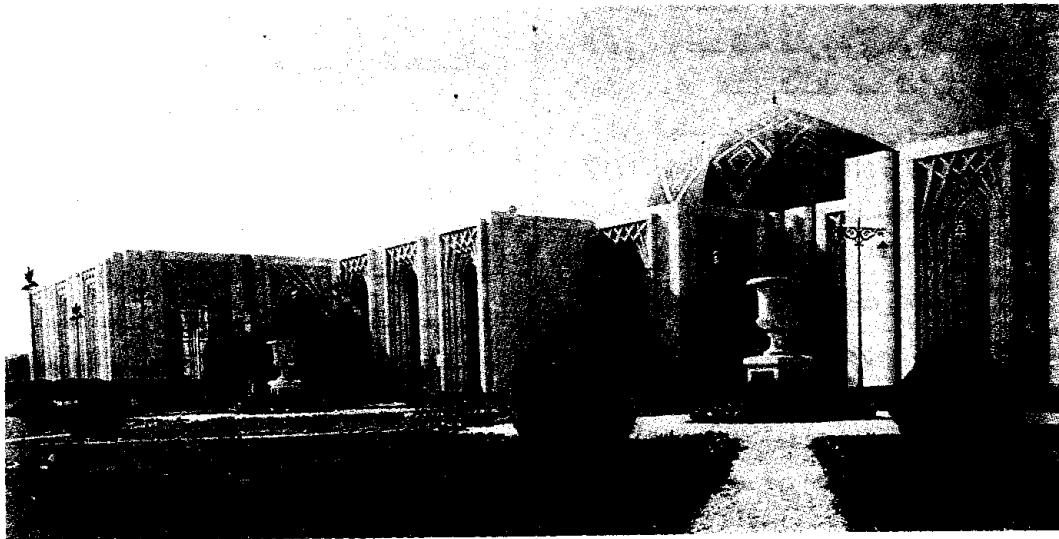
واستمر العمل بهذا المجلس حتى أمر جلاله الملك عبد العزيز (رحمه الله عليه) بتشكيل مجالس محلية في كل من مكة والمدينة وجدة والطائف وينبع ثم يرشح من هذه المجالس مجلس عام يدعى مجلس الشورى العام.

ومع إطلاة عام 1346هـ ومع صدور التعليمات الأساسية صدر أول تنظيم رسمي لنظام مجلس الشورى حيث صدر قرار جلاله

أما أن الله ورسوله لغافيان عنها ، ولكن جطها الله تعالى رحمة لأمتى ، فمن استشار لم يعد رشداً ، ومن تركها لم يعد غياً».

وطبق الرسول صلى الله عليه وسلم الشورى عملياً في كثير من الواقع والمناسبات ، منها غزوة بدر الكبرى وأسرارها ، وغزوة أحد ، والخندق ، ومعركة الأحزاب ، وصلح الحديبية.

وحتى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم المسلمين على اتباع الشورى في العيد من الأحاديث ، كما في قوله : «إذا استشار أحدهم أخيه فليشر عليه». قوله أيضاً : «المستشير معن المستشار مؤتن». وقد روی عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله : «لما نزلت وشاورهم في الأمر قال عليه الصلاة والسلام :



#### مبني مجلس الشورى في الرياض

للنصح لولي الأمر . وقد انطلقت التعليمات الأساسية من بدايتها على اعتماد الشريعة الإسلامية دستوراً للحكم في كل نواحي الحياة ، واستبعاد ما يتعارض مع القرآن والسنة ، فأصبحت الشورى سمة بارزة ، وضعها الملك عبد العزيز للمساهمة في سن أنظمة البلاد . وأصبحت الشورى مرتبطة بتكوين الدولة السعودية حيث كانت الشورى أول تنظيم إداري يشرع الملك عبد العزيز بتأسيسه .

وقد ألقى الملك عبد العزيز (رحمه الله عليه) خطاباً بمناسبة افتتاح المؤتمر الوطني الأول عام 1350هـ (1931م) ، يوضح فيه التزامه بمبدأ الشورى حيث قال :

«إننا نسأل التوفيق من الله لنا ولكم في

وقد سار الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم على النهج نفسه ، وإذ تجلى ذلك بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث شاور الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه العديد من الصحابة حول معاملة المرتدين عن الإسلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .  
 بدايات الشورى في المملكة العربية السعودية تأسيس أول مجلس للشورى وتطوره :

عندما أعلن مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز (رحمه الله عليه) توحيد البلاد تحت راية واحدة ، كان مجلس الشورى واحداً من أهم الإنجازات التي تمت في عهده وأولها . حيث أصدر التعليمات الأساسية التي نصت على استخدام مبدأ الشورى أسلوبياً

المترتبة على السيادة ومنها المساواة والحرية والاستقلال .

3 - وإن شخصية الدولة مصونة . كذلك سلامة أراضيها واستقلالها السياسي .

4 - وإن على الدولة أن تتفذ بإخلاص التزاماتها الدولية .

ويستخلص بعض الكتاب من هذه المدولات نتائج هامة منها :

- أن الأمم المتحدة ليست دولة فوق الدول الأعضاء وسلطتها لا تعلو سلطة الدول الأعضاء وإنما هو نظام للتعاون الاختياري بين هذه الدول وبالتالي يحتفظ الأعضاء فيها بالحقوق المترتبة على سيادتهم ومن ذلك حق الانسحاب من الأمم المتحدة متى نسبوا ذلك .

- لكن مبدأ المساواة في السيادة ينبغي أن لا يؤخذ بظاهره . بل لا بد من قراءته كجزء لا يتجزأ من ميثاق كامل أي لا بد من اعتباره مع النصوص الأخرى ، آخرين في الحساب الطريقة التي طبقت بها هذه النصوص . فبذلك وهذه يمكن الوصول إلى مفهوم سليم لمدلول السيادة في سياق عمل المنظمة . فالميثاق أخذ بمبدأ الأغلبية في صدور القرارات ، ولم يشترط الإجماع الذي كان حتى زمن عصبة الأمم يعتبر من أولى مستتبعات السيادة . كذلك يفرض الميثاق على الدول الأعضاء مجموعة من الالتزامات تتعارض مع القول بتمتعها بالسيادة المطلقة كما فهمها القانون الدولي التقليدي . من ذلك مثلاً الالتزام بما جاء في المادة 25 من الميثاق . التي تقضي بأن يتلزم أعضاء الأمم المتحدة جميعاً بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق .

ومجلس الأمن فرع محدود العضوية فلا تمثل فيه جميع الدول الملزمة بقراراته بموجب الميثاق . ولقد قطعت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في قضية ناميبيا أي شك في الزامية أي قرار صادر عن المجلس أي فصل من فصول الميثاق . بل لقد رفضت محكمة

التهديد كان عليها أن تتصدى للعدوان سواء وقع من دول عربية على أخرى أو من دولة غير عربية على دولة أو دول عربية أي أنها تقوم بمهمة مزدوجة : حل النزاعات العربية بالطرق السلمية (الجانب الوقائي) أو قمع العدوان لتحقيق الأمن العربي (الجانب العاجلي) .

ويشكل نص المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا المنشيء لمنظمة الوحدة الإفريقية توكيداً لكون الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها وتحقيق التعاون بين أعضائها في الميادين كافة أهم أهدافها . ولا يخرج ميثاق جدة المؤسس لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن هذا الخط حين ينص على أن من أهداف المنظمة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل وإيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى .

**حفظ السلام والأمن الدوليين ومبدأ سيادة الدول :**

إذا كان حفظ السلام والأمن الدوليين ، عالمياً وإقليمياً ، من أهداف أية منظمة دولية فإن مبدأ السيادة وما ينجم عنه من مساواة الدول كبيرة وصغرها أمام القانون هو من المبادئ التي تقوم عليها كل المنظمات الدولية . فهل من تعارض بين دور المنظمة الدولية ومبدأ السيادة الوطنية . إذ من المعروف أن مبادئ المنظمة الدولية هي «مجموعة القواعد القانونية التي تحدد سلوك المنظمة والدول الأعضاء في تحقيق أهدافها» . كما أن السيادة الوطنية واحترامها أحد أهم مبادئ القانون الدولي بل هي حتى الآن إحدى ركائز بنائه .

في مؤتمر سان فنسисكو أقرت الدول المنشئة للأمم المتحدة أن عبارة المساواة في السيادة الواردة في رأس مبادئ المنظمة الدولية تعني ما يلي :

1 - أن كل الدول متساوية قانوناً ( ولو لم تتساو واقعياً ) .

2 - أن كل دولة تتمتع بكل حقوق

مدى إهانة المساواة الناجمة عن سيادة الدول التي أرادها الميثاق قاعدة رئيسة . لذا فـأـي حدث عن تعديل الميثاق لإدخال أعضاء دائمين جدد بما يتـنـاسب مع التـبـدـلـ غيرـ المـجـادـلـ فيهـ بالنسبةـ لـموازـينـ القـوىـ فيـ التـسـعـينـاتـ (ـخـالـفـ ماـكـانـ عـلـيـهـ يـوـمـ وـقـعـ المـيـثـاقـ فـيـ مـنـتـصـفـ الـأـرـبـعـينـاتـ)ـ لـاصـطـدـمـنـاـ بـعـقـدـةـ الـفـيـتوـ فـيـ قـبـولـ التعـديـلـ الـذـيـ منـ شـائـهـ توـسيـعـ قـاعـدـةـ الـكـبـارـ وـهـ مـاـقـدـ لاـ يـرـضـيـ الـكـبـارـ الـمـكـرـسـينـ حـتـىـ الـآنـ رـغـمـ كـلـ كـلـامـ مـخـالـفـ يـصـدـرـ عـنـ بـعـضـهـمـ بـضـرـورـةـ إـدـخـالـ أـعـضـاءـ دـائـمـينـ جـددـ فـيـ الـمـجـلـسـ .

لقد دافعت الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وقبله في مجلس عصبة الأمم عن امتيازاتها بأنها تضطلع بدور أكبر ومسؤولية أعظم في حفظ السلام والأمن الدوليين سياسياً ومالياً وعسكرياً ، ومن ثم يكون من الضروري أن يكون « الغنم بالغرم » وأن يترك لها القيد المعلى في وضع سياسة المنظمة الدولية وتتنفيذها . والحق ، أن فرضية امتيازات الدول الكبرى ، ليست خاطئة من حيث المبدأ . فمن المؤكد أن المكانة التي تحتلها الدول الكبرى والقليل الذي يمكن أن تضعه في كفة التنظيم الدولي لها أثر حاسم يجعله فعالاً في تحقيق أغراضه . لكن هذه الفرضية تحتاج لصحتها شرطاً آخر هو ارتقاء هذه الدول « الوصية » على المنظمة الدولية وعلى السلام والأمن الدوليين إلى مستوى مسؤولياتها ، لأن تخرط هي في أعمال مخلة بالسلام والأمن الدوليين ولا أن تدعم دولة أو دول صغرى تفعل الفعل نفسه . وتاريخ المنظمة الدولية في السنوات الائتين والخمسين الماضية أثبت خطأً مبدأ وصاية الكبار وجعل المنظمة عاجزة أو متواضعة النتائج حين تورط الكبار في حروب أو نزاعات (كوريا وفيتنام مثلاً) أو حين ساندوا المعادي (فلسطين ومؤخراً أريتريا في عدوانها على اليمن في أرخبيل حنيش مثلاً) .

ولقد اعترضت الدول الصغرى في سان فرنسيسكو على حق الاعتراض أو النقض

العدل الدولية النظر في دعوى ليبية بخصوص الإجراءات المتخذة ضدها في قضية لوكريبي بحجة أن مجلس الأمن نظر وينظر في أمرها ، واتخذ فيها سلسلة من القرارات واجبة النفاذ رغم أن مشروعية هذا القرار مشكوك بأمرها وفق أحكام الميثاق لمخالفتها اتفاقية مونتريال لعام 1974 الخاصة بالجرائم المرتكبة على الطائرات ثم إن قبول أعضاء الأمم المتحدة للالتزامات المتعددة الواردة في الميثاق ومنها عدم جواز استخدام القوة في حل النزاعات (مـ2ـفـ3ـ)ـ وـاحـتـرـامـ حـقـوقـ الـإـسـانـ (ـمـ1ـفـ3ـ)ـ وـوجـوبـ اـتـبـاعـ نـظـامـ معـيـنـ فـيـ إـدـارـةـ الـأـقـالـيمـ غـيرـ المـتـمـتـعـةـ بـالـحـكـمـ الذـاتـيـ (ـالـفـصـلـ 11ـ)ـ وـغـيرـهـ كـلـ ذـلـكـ يـحـلـ عـلـىـ الـاستـنـتـاجـ بـأنـ أـعـضـاءـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ جـمـيـعـاـ لـيـسـواـ مـطـلـقـيـ التـصـرـفـ بـلـ يـخـضـعـونـ لـقـيـودـ لـمـ يـمـكـنـ أـنـ تـعـتـبـرـ مـنـسـجـمـةـ مـعـ فـكـرـةـ السـيـادـةـ كـمـاـ عـرـفـهـاـ «ـبـوـدانـ»ـ وـالـقـانـونـ الـدـولـيـ لـلـقـرـونـ السـابـعـ عـشـرـ وـالـثـامـنـ عـشـرـ وـالـنـاسـعـ عـشـرـ وـهـتـىـ مـطـلـعـ الـقـرنـ العـشـرينـ .

أما فيما يخص مدلول المساواة الناجمة عن السيادة فقد أكدتها الميثاق في غير موضوع : المساواة في التصويت ، المساواة في التصويت ، المساواة في أهمية التصويت . لكن مراجعة متأنية للنصوص الأخرى تكشف عدم صحة هذه المساواة في السيادة في مجالات حيوية . فالميثاق كرم الدول التي سماها بالاسم (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا الاتحادية حالياً) . وباعتبارها دولاً دائمة العضوية لها حق النقض أو الفيتو الذي من شأنه قتل أي مشروع قرار حصل على الأغلبية اللازمة لإقراره وكذلك منها ميزة عدم إقرار أي تعديل للميثاق ذاته أن هي لم تصادر على التعديل فلو حصل تعديل الميثاق اليوم وصدق على التعديل 184 دولة ولم تصدق عليه أي من هذه الدول « المبشرة بالجنة » . لا يدخل التعديل حيز النفاذ !.

فإذا آمنا أن مجلس الأمن هو الجهاز الأكثر فعالية في حفظ السلام والأمن الدوليين ، أدركنا

معالجة المواضيع العالمية الحساسة كل ذلك زاد من إصرار الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة وبخاصة الاتحاد السوفيتي قبل انهياره والولايات المتحدة الآن على التمترس في مجلس الأمن حيث يمكنهم الفيتو من شلّ عمل المنظمة حيث لا تخدم تصرفاتهما سياساتهم الوطنية أو تنسجم معها.

فالولايات المتحدة الأميركية مثلاً لم تستخدِم حق النقض في مجلس الأمن قبل العام 1966 فقط لكنها بدأت تستخدمه وتصاعد على النحو التالي :

(Veto) الممنوح للدول الكبرى. لكن إرادة الدول الكبرى التي كانت القوة الدافعة لإنشاء الأمم المتحدة انتصرت في آخر الأمر إذ هدّدت وخاصة الاتحاد السوفيتي (آنذاك) والولايات المتحدة الأميركيّة بأنها لن تشارك في عضوية المنظمة الدوليّة الجديدة إلا إذا أقرت امتيازاتها واعترف بتفوقها وعدم تساويها الفعلي مع الدول الأخرى. وخلافاً لما رأاه الأستاذ المرحوم «حافظ غانم» فإن اتساع نطاق المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وزيادة عدد الدول الصغرى وبصفة خاصة الآسيوية والإفريقيّة التي انضمت إلى المنظمة الدوليّة في نصف القرن الماضي ورجحان كفة الجمعية العامة في

7 مرات لاتحاد السوفييتي	مقابل	12 مرة	1975 - 1966
6 مرات لاتحاد السوفييتي	مقابل	34 مرة	1985 - 1976
0 لاتحاد السوفييتي	مقابل	23 مرة	1992 - 1986

أو ضمها القدس والجولان خلافاً لاي مبدأ من مبادئ القانون الدولي ماضياً وحاضراً وأهمها أن الاحتلال لا ينفي للمحتل سيادة مهما طال وأنه لا يجوز الاعتراف بالأوضاع غير المشروعة (وهي للطرافة نظرية ستيمسون وزير خارجية أمريكا عام 1932) لكن الإدارات الأميركيّة منذ الثمانينات تتّكّب لهذه النظرية واعترفت عملياً بمركز إسرائيل في القدس المحتلة بل وأقر الكونغرس نقل سفارته الولايات المتحدة إليها في موعد أقصاه 1999 وكذلك بالنسبة للمستعمرات التي كانت تعتبر إقامتها في الأراضي العربية المحتلة غير شرعية كما هو الحق والقانون الدولي فأصبحت تعتبرها «عقبة» ، مجرد عقبة في وجه السلام إلى أن أصبحت تقرّها في الواقع العملي «تاركة مستقبلها لنفاوض الأطراف المعينة» في حين تصر مقررات الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة كل عام على استئثار وجودها وعلى عدم مشروعيتها أو مشروعية ضم القدس والجولان وعلى ضرورة انسحاب إسرائيل من

وذات الشيء يقال في بريطانيا التي لم تستخدم حق النقض إلا إحدى عشرة مرة حتى عام 1975 ليقف الرقم إلى 29 مرة بين 1976 و 1992 . أما روسيا الاتحادية فلم تستخدم حق النقض إلا مرة واحدة من تحولها من الاتحاد السوفييتي الذي كان المستخدم الأول لحق النقض بما مجموعه 114 مرة .

لكن الملاحظ أن العبرة هنا هي بالكيف لا بالكم . فقد بالغ الاتحاد السوفييتي في استخدامه حق النقض حين كان في كفة الأقلية أي حتى السبعينات وانصبّت ممارساته على أمور العضوية وسوها . أما حين تحول إلى روسيا الاتحادية التي غدت صديقة حميمة للولايات المتحدة منذ مطلع التسعينات فقد انتفى استخدام موسكو لحق النقض تقريباً وتصاعد استخدام واشنطن له وكان هذا الاستخدام في القضايا الحساسة وأكثرها ما يهم الوطن العربي وبالذات ما يحمي إسرائيل وجرائمها أن في الأراضي المحتلة أو في غزواتها لجنوب لبنان

المحافظة على السلام والأمن الدوليين مثلاً ومبداً سيادة الدول . وإنما كانت الأخيرة عقبة كأدء في سبيل أداء التنظيم الدولي لمهامه .

لذا فإن من واجب الدول أن تدقق قبل الانخراط في اتفاقات دولية تتناول أموراً ، كانت في الماضي من الشأن الداخلي الحصري للدول حقوق الإنسان والبيئة والتلوث . فإن هي وجدت أن مصلحتها تقتضي بالتعاون مع سواها من الدول دخلت في هذه الاتفاقيات الدولية وتخلت عن سيادتها المطلقة أو قيدتها ولا حرج في ذلك فمقيد نفسه طبيق كما يقال ،

**حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وقمع العدوان :**

تنص الفقرة 3 من المادة الثانية من الميثاق على أن «يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلام والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر ». وهذا المبدأ من مبادئ الأمم المتحدة هو استطراد طبيعي لمبدأ منع استخدام القوة أو التهديد بها ناهيك عن تحريم العدوان في العلاقات الدولية (م2ف4) فمادام ذلك كلّه مننوعاً فلا بد أن تفتح أمام الدول سبل ودية لتصفية نزاعاتها . فإذا لم تسعف الوسائل الودية أو وقع القضاء وعمي البصر وانخرطت دولة أو أكثر في ما حرمته المادة الثانية من منع لأي استخدام للقوة أو تهديد بها ، كان على الأمم المتحدة أن تطبق نظرية الأمن الجماعي Collective Security التي تجد واحدة من أكبر صورها في سورة المائدة من القرآن الكريم { من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً } .

ولقد أنسد ميثاق الأمم المتحدة ، من حيث المبدأ ، مهمة المحافظة على السلام والأمن الدولي لمجلس الأمن (م24) وفي مجال ممارسة هذه المهمة يباشر المجلس نوعين من الاختصاصات .

### 1 - اختصاص توقيفي :

بقصد تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية .

الأراضي التي احتلتها أثر عدوانها في 5 حزيران 1967 . لكن هذه القرارات المستمرة المضطربة وبأغلبية متزايدة لا تكفي ، الفيتو الأميركي على أرض الواقع للأسف . وهذه معضلة التنظيم الدولي الذي نعيشه وهو يقوم على أن المنظمة الدولية ليست دولة ولا دولة فوق الدول وبالتالي فإن قرارات هيأتها ، حتى الملزمة منها نظرياً ، لا تطبق إلا برضاء الدول ووفق نظمها الدستورية لا يشذ عن هذا إلا الجماعة الأوروبية التي أصبحت تعرف بالاتحاد الأوروبي اعتباراً من عام 1995 حيث تتمتع قرارات لجانها و المجالس وزرائها بقوة نفاذ تلقائية في أراضي الدول الأعضاء . وإذا ما قيض لاتفاقية ماسترخت أن تأخذ أبعادها فسنرانا أما الشكل الوحيد لما يسمى المنظمة (فوق الأمية ) أو « الفوقي » Super National أو المنظمة « البيئية » State Organization أما ما عدتها فكلها منظمات بين الأمم Inter- التي يشترط لها لإنفاذ قراراتها رضا الدول فرادى وكل حسب هواه ونظمها الدستورية لا أكثر . والإقرار بسيادة الدول والمساواة التي تترجم عنها منصوص عنه في كافة مواثيق المنظمات الإقليمية المعروفة وكذلك عدم جواز التدخل في ما يدخل في الاختصاص الداخلي للدول Domestic Jurisdiction . وقد حلّت الأمم المتحدة هذه المعضلة منذ بداية عهدها بالتعامل مع حقوق الإنسان وسياسة التمييز العنصري Aparthyde وساحتها مما كان يعتبر من أمور السيادة الوطنية بما يلي : كل ما التزم به الدول من أمور في ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن اعتباره من المسائل الواقعة ضمن الاختصاص الداخلي للدول . وبالقياس على هذا يمكن القول أن كل ما التزم به الدول تجاه غيرها عرفيأ أو اتفاقياً يخرج بما يسمى الاختصاص الداخلي لها ويصبح التدخل فيه غير ماس بسيادتها بل ومن امتيازات وواجبات المنظمة الدولية وفق القواعد القانونية الدولية عرفية كانت أم اتفاقية .

وبهذا التفسير وحده يمكن التوفيق بين

نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلم الدولي للخطر .

ج - ولمجلس الأمن أن يتدخل في المنازعات التي يصدق عليها وصف هذه الحالة بمقتضى ماله من سلطة التوجيه وفق أحكام المادة 36 وهي في جوهرها تخلو المجلس أن يوصي بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية بما فيها التسوية القضائية للمنازعات ذات الطابع القانوني مع مراعاة ما توصل إليه الفرقاء من إجراءات لحل النزاع القائم بينهم .

د - ويملك مجلس الأمن أن يتدخل في المواقف أو النزاعات التي تدخل في نطاق هذه الحالة بمقتضى التفويض المنوح له من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو غير الأعضاء فيها (م 35) إذا كانت هذه الأخيرة طرفاً في نزاع وقبلت عندها الحل السلمي المنصوص عليه في هذا الميثاق ، أو بمقتضى التوجيه الموجه إليه من الجمعية العامة (م 1اف 3) أو بمقتضى لفت نظر الأمين العام للأمم المتحدة له (م 99) .

هـ - إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر في حلّه بالوسائل السلمية وجب عليها أن تعرّضه على مجلس الأمن الذي يستعمل فيه سلطة التوجيه المنصوص عليه في المادة 36 من الميثاق أي سلطة اقتراح حل موضوعي للنزاع .

أما تدخل مجلس الأمن في النزاعات التي يعرضها عليه الفرقاء فله أن يباشر سلطاته لإيجاد حلّ سلمي لها بطريقة هي مزيج من الوساطة والتوجيه واقتراح الحلول الموضوعية ويرى الأستاذ حسن الجلبي أن قرار مجلس الأمن الشهير 242 الصادر في 22 شرين الثاني (نوفمبر) المؤكّد عليه بالقرار 338 لعام 1973 هو من النوع الأخير أي اقتراح حول موضوعية للنزاع العربي الإسرائيلي . وواضح

وهو ما يمثل الجانب الوقائي من هدف حفظ السلام العالمي .

2 - اختصاص تأييري : Punitive بقصد قمع أي تهديد للسلام أو الإخلال به أو العداون عليه . وهو يمثل الجانب العلاجي من هدف حفظ السلام العالمي .

#### أ- الاختصاص التوفيقى لمجلس الأمن :

يعمل المجلس هنا بموجب أحكام الفصل السادس من الميثاق (م 33 - 38) الذي بين كيفية تدخل مجلس الأمن للعمل على تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية . وتنصي القاعدة التي جاء بها الميثاق في هذا الشأن أن يتدخل مجلس الأمن في هذه المنازعات بإحدى حالتين :

1 - حالة ما إذا كان من شأن استمرار النزاع تعريض السلم الدولي للخطر ولو لم يطلب منه أحد التدخل .

2 - حالة ما إذا اتفق الفرقاء على عرض النزاع عليه بغض النظر عن خطورة النزاع . أما في الحالة الأولى فيتدخل المجلس بأساليب شتى .

أ - فهو يملك دعوة الأطراف لتسوية منازعاتهم بالسبل التي حدتها المادة 1/33 من الميثاق وهي : المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو باللجوء إلى المنظمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يفضلونها . وقد أفرز التعامل الدولي طرفاً هي بين وبين مما تقدم . فالدور الأمريكي في المفاوضات العربية الإسرائيلي جاء خليطاً من المساعي الحميدة والمفاوضات متلاً . وقد سبق ذلك دور الوسيط « يارنخ » في أواخر السبعينيات وبعده دور « هنري كيسنجر » بعد حرب تشرين (اكتوبر ) 1973 من خلال رحلاته المكوكية التي أمكن من خلالها فك الاشتباك والتهيئة لمفاوضات السلام ولو بعد حين !

ب - ويملك مجلس الأمن أن يفحص أي

• Unipolarization الذي نعيشه .

تدابير عسكرية:

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير السابقة لا تفي بالغرض أو غير كافية جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو الإعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى الجوية أو البرية أو البحرية . وللمجلس في ذلك أن يسرّع المنظمات الإقليمية لمساعدته (53) ولكن كيف يمكن للمجلس أن يتخذ هذه التدابير وليس تحت بده شرطه دولية ؟

أورد الميثاق مجموعة نصوص قصد منها بيان الوسيلة التي تتفذ فيها تدابير مجلس الأمن هذه ، وهي نصوص تحمل في طياتها معنى الإلزام القانوني الكامل للدول الأعضاء ، ولكن ينظر با !!!

- فقد تعهدت الدول الأعضاء جميعاً بقبول  
قرارات مجلس الأمن وتنفيذها . وهذا الالتزام  
القانوني الذي جاءت به المادة 25 من الميثاق  
يتضمن تعهد الدول الأعضاء بمساهمتها في  
التدابير التي يقررها المجلس وتعاونه في  
الأعمال التي، يقوم بها .

- وتعهدت جميع الدول الأعضاء مساهمة منها في حفظ الأمن الدولي بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن حينما يقرر استخدام القوات المسلحة المساعدات والتسهيلات الضرورية ومن ذلك حق المرور في أقاليمها .  
ويجب أن تحدد الاتفاقيات الخاصة بالقوات المسلحة والمساعدات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها ونوع التسهيلات المساعدات التي تقدم لها . وتبرم هذه الاتفاقيات بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة وتصدق عليها الدول وفقاً لأوضاعها الدستورية (م 43) .

- ورغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ  
لتدابير الحربية العاجلة يلزم أن يكون لدى

أن الدول العربية اطلقت من هذا المنطلق منذ مؤتمر مدريد لعام 1991 وما تبعه من مفاوضات نجح بعضها وتعثر بعضها الآخر .

لكن مجلس الأمن يصدر في مجال وظيفته التوفيقية توصيات Recomenatios ما زال بعض الدول ينمازع في قواتها الإلزامية رغم تأكيد هذه القوة في اجتهدات محكمة العدل الدولي وخاصة في الدعوة الليبية ضد الإجراءات المتخذة ضدها .

**ب - الاختصاص التأديبي لمجلس الأمن :**

جاء الفصل السابع من الميثاق (م 39 - 51) بالأحكام الخاصة ب مباشرة مجلس الأمن لاختصاصات وسلطات مختلفة في أحوال تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان . ومن الممكن، أحتمال هذه الأحكام فيما يلي :

- يتولى المجلس تقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان عملاً من أعمال العدوان وله في ذلك سلطة تقديرية واسعة . ومن ثم يقدم توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير القمع الواردة في المادتين 41 و 42 . وله قبل اتخاذ هذه التدابير أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً من تدابير مؤقتة دون الإخلال بحقوقهم أو مراكزهم القانونية . فإذا قرر التصرف في جوهر النزاع كان له اتخاذ نوعين من التدابير .

-تايير قسرية : لا تصل إلى حد استعمال القوة . وتشمل وقف الصلات الاقتصادية والاتصالات الحديدية والبرية والجوية والبريدية والسلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال مع الدولة المعنية كلياً أو جزئياً وقطع العلاقات كلياً أو جزئياً معها . وقد شهد بلدان عربية مؤخراً مثل هذه التايير وأهمها ليبيا بتهمة التورط في تفجير طائرة البان أمير كان عام 1988 والسودان بتهمة رعاية الإرهاب الدولي وكلا التهمتين مجرد شك لم يثبت عن طريق مراجع موضوعية ، بل كان اندفاعه أملتها الولايات المتحدة على مجلس الأمن في، عهد القطبية الأحادية

مهام المجلس إذا فشل في القيام بها بسبب ممارسة حق النقض فيه إلا أن قرار الاتحاد من أجل السلام الذي طبق إبان أزمة السويس وأزمة المجر لم يحل الأشكال فبقيت الأمم المتحدة «نمراً من ورق» في الأعم الأغلب من الحالات.

3- إخلال نظام مناطق النفوذ محل إقامة نظام الأمن الجماعي فكلا يذكر هوس الأحلاف في الخمسينات والستينات : حلف الأطلسي ، وحلف وارسو ، والحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا وحلف الريو وسوها . وكان أن قسم العالم إلى مناطق نفوذ بعضها تهم موسكو وحدها وأخرى تهم الولايات المتحدة وثلاثة تهم الطرفين وكان وطني منها فلما انهار الاتحاد السوفييتي تفردت أميركا بالعالم منذ مطلع التسعينات ولا تزال تتفرد به إلى أن تتمكن الدول الصاعدة في حلبة الصراع العالمي كالصين وأوروبا والصين من تعديل الكفة في يوم ليس بالقريب . والمشكل هنا أن تفرد الولايات المتحدة بالعالم مكنها من التدخل تارة بصورة مباشرة وتارات عن طريق قرارات تمررها من خلال أجهزة الأمم المتحدة ولا من معترض فعال وهذا تكمن المسأة الحقيقة !

#### نماذج لإدارة الأزمات الدولية :

يرى الكتاب أن الأمم المتحدة تعاملت مع إدارة الأزمات وفق ثلاثة نماذج :

1- نموذج قمع العدوان ، ومثله الوحيد الحرب الكورية . ونحن لو تأملنا تطور هذه الحرب وإدارتها لأدركنا أنه لو لم تتدخل الولايات المتحدة بداية بصورة مباشرة في كوريا ، ولو لم يقرر الاتحاد السوفييتي الإنسحاب من مقعده في مجلس الأمن في المرحلة الأولى من عرض الأزمة على الأمم المتحدة لما طبق الفصل السابع بالشكل الذي يقال أنه طبق فيه !

2- نموذج فرض عقوبات الزامية من نوع قطع العلاقات والاتصالات كما حصل في

الأعضاء وحدات جوية وطنية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها وخطط أعمالها المشتركة ويخضعها لشرافته (45) . ومعروف أن لجنة رؤساء أركان الحرب التي نص الميثاق على إنشائها كجهاز تابع لمجلس الأمن يفترض أن تتولى أسلاء المعونة والمشورة له ومساعدته في جميع المسائل المتعلقة بما يلزمها من حاجات لحفظ السلام والأمن الدوليين (47) .

وقد يبدو أن هذا النظام الذي استحدثه ميثاق الأمم لقمع العدوان أو التهديد به مجدياً للوهلة الأولى . لكن الحقيقة أن هذا النظام عانى ثلاث نقاط ضعف هامة هي بليجاً :

1- عدم استكمال بناء أدوات النظام وآلياته : فالملادة 43 مادخلت حيز التنفيذ قط . أي لم تبرم الاتفاقيات التي تصورها الميثاق بين المنظمة العتيدة والدول الأعضاء . وهكذا ظلت الأمم المتحدة بلا «شرطة دولية» دائمة جاهزة ومستعدة وقدرة وكذلك جمدت لجنة أركان الحرب فأضحت بلا عمل .

2- الإسراف في استخدام حق النقض مما حال بين مجلس الأمن وبين قيامه بمهامه حين كان العالم يأشد الحاجة إليه ومن ذلك مثلاً فشل مجلس الأمن في إيقاف عدوان 5 حزيران 1967 أو حتى وصفه «بالعدوان» والطلب إلى المعتمدي العودة إلى الحدود التي انطلق منها وفشل مجلس الأمن في إعمال قراراته بعدم شرعية ضم القدس أو تطبيق القوانين الإسرائيلية على الجولان أو الانسحاب من لبنان منذ غزو إسرائيل لها أول مرة عام 1978 ( القرار 425 ) .

وقد لجأت الأمم المتحدة في ظل الأزمة الكورية التي طبق فيها الفصل السابع للمرة الوحيدة ( رغم ما يمكن توجيهه لهذا التطبيق من نقد ) لاستصدار قرار الاتحاد من أجل السلام Uniting For Peac Resolution (5/377) عن الجمعية العامة وبموجبه خولت هذه أن تمارس

. UNDOF بين القوات في الجولان .  
12 - قوات الأمم المتحدة في لبنان بعد قرار مجلس الأمن رقم 426 و 425 لعام 1978 . UNIFEL

وقد نشطت عملية حفظ السلام بتسارع بعد حرب الخليج فشملت سبع عشرة عملية أولها بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية الكويتية UNIKOM . وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في أنجولا UNAVEM . وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة في السلفادور ONUSAL . وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية MINURSO . وقوة الأمم المتحدة للحماية في يوغسلافيا UNPROFOR . وفي كمبوديا UNAMIC . وفي كمبوديا من جديد UNITAC . وفي الصومال UNOSIOM . وفي موزambique UNMO2 . وفي الصومال للمرة الثانية UNOSOM . وفي أوغندا ورواندا UNOMUR . وفي جورجيا UNOMIC . وفي ليبيا UNOMIL . وفي هايتي UNMIH . وفي رواندا UNAMIR . وفي قطاع اوزو UNASOG . وفي طاجيكستان UNMOT . وقد تراوحت أعداد هذه القوات بين بضع عشرات وبضع مئات وعشرين الألف (البوسنة مثلاً) حيث وصل العدد إلى 39537 . ومن هذا يتضح أن دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات وحفظ السلام يتضاعد ويتصاعد باضطراد والفضل في ذلك لا يعود لتعذر النزاعات فحسب بل واستخدام القوة الأعظم للأمم المتحدة كأدلة من أدوات سياستها الوطنية . وكان ممكناً أن يكون لها دور أكبر وأكثر فعالية لو لا المعوقات التي تتعرض سبيلها كما المحنـاـ . ونضيف إلى هذه أزمة الأمم المتحدة المالية المتزايدة الحدة والتي تكاد تضعها على حافة الإفلاس . وهذه الأزمة ليست عارضة أو مؤقتة بل مزمنة بدأت في السنتين وما تزال مستمرة بالرغم من تذبذب حدتها من وقت لآخر حسب الظروف الدولية السائدة ومدى رضاء الدول الكبرى عن الأمم المتحدة

جنوب إفريقيـة بسبب سياساتها العنصرية وموقفها من «ناميـبيـة» وفي روـديـسيـاـ الجنـوـبيـةـ (ـزمـباـ بوـيـ حالـيـاـ)ـ .

3 - نموذج حفظ السلام أو ما أسمـاهـ الأمـمـ الأمـنـ Preventive diplomacy الوقـائـيـةـ أوـ دـبلـومـاسـيـةـ الرـدـاعـ وـفـلـسـفـهـاـ أنـ توـضـعـ قـوـاتـ دـولـيـةـ تـابـعـةـ لـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ أوـ بـمـبارـكـةـ مـنـهـاـ لـنـفـصـلـ بـيـنـ الـمـقـاتـلـيـنـ بـفـرـضـيـةـ أـنـ «ـالـزـمـنـ حـلـلـ الـمـشاـكـلـ الـمـسـتعـصـيـةـ»ـ .ـ وـهـذـاـ أـضـعـفـ الإـيمـانـ .ـ

وقد قـامـتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ طـوـالـ فـتـرـةـ الـحـرـبـ الـبـارـدـ بـاـشـتـىـ عـشـرـةـ عـمـلـيـةـ لـحـفـظـ السـلـمـ تـبـاـيـنـتـ أحـجـامـهاـ وـأـمـوـارـهاـ وـمـهـامـهاـ كـلـفـتـ بـأـدـائـهـاـ وـهـذـهـ الـعـمـلـيـاتـ هـيـ :

1 - هـيـئةـ مـراـقبـةـ الـهـدـنةـ فـيـ فـلـسـطـيـنـ .ـ UNTSO

2 - مـجمـوعـةـ الـمـراـقبـةـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ الـهـنـدـ .ـ UNMOGIPـ وـبـاـكـسـتـانـ

3 - قـوـاتـ الطـوـارـيـءـ الدـولـيـةـ الـأـولـىـ فـيـ سـيـنـاءـ Iـ .ـ UNEF

4 - مـجمـوعـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـراـقبـةـ فـيـ لـبـانـ OGILـ .ـ UN

5 - عـمـلـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ الـكـونـغـوـ .ـ ONUC

6 - قـوـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ إـيـرـيـانـ الـغـرـبـيـةـ .ـ UN SF

7 - بـعـثـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ الـيـمـنـ .ـ UNYOM

8 - قـوـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـحـفـظـ السـلـمـ فـيـ قـبـرـصـ UNFICYP

9 - بـعـثـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـراـقبـةـ بـيـنـ الـهـنـدـ وـبـالـبـاـكـسـتـانـ عـقـبـ اـنـدـلـاعـ حـرـبـ 1965ـ .ـ UNIPOM

10 - قـوـاتـ الطـوـارـيـءـ الدـولـيـةـ الـثـانـيـةـ .ـ UNEF

11 - قـوـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـراـقبـةـ الـفـصـلـ

(الثامن) ، وانطلق من مبدأ التعايش معها بل ومحاولة الإفادة منها في إدارة الأزمات ذات الطابع الإقليمي فتسوية النزاعات الإقليمية يجب ، عملاً بالميثاق ، أن تتم في إطار المنظمة الإقليمية المعنية أولاً بقدر الإمكان . أما استخدام القوة لمواجهة القوة أو التهديد بها فيتم من قبل مجلس الأمن الذي له أن يسرّخ أدوات المنظمات الإقليمية المعنية في تحقيق السلام والأمن الدوليين إن كانوا ذا طابع إقليمي .

لكن من المؤسف أن أيّاً من المنظمات الإقليمية القائمة لم يرتفع في تحقيق ما تقدم حتى إلى المستوى المتواضع للأمم المتحدة .

فجامعة الدول العربية وهي المنظمة الدولية الأقدم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (إذ سبقت حتى الأمم المتحدة بنحو خمسة أشهر) جاءت بنصوص باهتة في موضوع حفظ السلام والأمن العربيين وتسوية النزاعات . فالمادة الخامسة من ميثاق الجامعة تفرض على الدول الأعضاء عدم جواز الاتجاه إلى القوة لفض المنازعات التي تثور بينها . فإذا نشب خلاف « لا يتعلّق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجا المتنازعون إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف » كان قراره عندهما نافذاً وملزماً لأن المجلس في ظل هذا الشرك يتولى التحكيم بين الدول المتنازعة . لكن صعوبة توفر هذه الشروط يقصر دول مجلس الجامعة على التوفيق وهو غير ملزم . لهذا رأينا ونرى العديد من النزاعات العربية يطرق باب الأمم المتحدة أو حتى بباب منظمة إقليمية أخرى كمنظمة الوحدة الإفريقية أو القضاء الدولي دون أن يطرق أصحابه بباب جامعة الدول العربية وهي منظمتهم القومية . والأمر أكثر خطورة في حالة وقوع العدوان سواء أكان مصدره دولة غير عربية أو عربية إذ جاءت المادة السادسة من الميثاق تتحدث عن شكليات انعقاد مجلس الجامعة وتلامس مجرد ملامسة ما يمكن اتخاذه من تدابير لقمع هذا العدوان .

وهذا معناه أن سياسات التمويل والإنفاق تتطوي على خلل بنوي وليس خللاً طارئاً يمكن إصلاحه بالمسكنات الوقتية والفنية . ومن ثم فإن أول خطوة على طريق الإصلاح المالي تبدأ بمعالجة هذا الخلل في ثلاثة مظاهر .

1 - تعدد مصادر التمويل وتدخل أوجه الإنفاق .

2 - عدم الاتفاق على أسس ومعايير توزيع الأعباء فعشر دول أعضاء فقط هي التي تمول أكثر من 90% من إجمالي النفقات بينما تقوم 175 دولة بتمويل 10% منها . وهذا ما يجعل للدول الممولة نفوذاً ملحوظاً في نشاطها وأصبحت مسألة رفض الولايات المتحدة دفع ديونها البالغة ملياراً وثلاثمائة مليون دولار تقريباً على كل شفة ولسان . وهذا ما حمل الأمين العام السابق الدكتور بطرس بطرس غالى أن يوجه النقد صراحة لواشنطن . فكان ذلك من أسباب وقوفها العلني والوحيد ضده . وهذا ما حمل الأمين العام الحالي كوفي عنان أن يكون أول من يزور الرئيس الأمريكي كلينتون في ولايته الجديدة ساعياً وراء قيام أمريكا بسداد ما عليها واستمرارها في دفع حصتها السنوية التي تصل إلى 25% من موازنة المنظمة ( وهي أعلى نسبة بين الدول الأعضاء كافة ) .

3 - عدم توافق الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الموازنة فإجراءات إعداد موازنة الأمم المتحدة وطرق صرفها وتوزيع الإنفاق على نشاطاتها تعتبره البيروقراطية والترهل مما أثار ويشير النقد الحق ، ولكن ليس إلى عدم الدفع . لأن عدم الدفع يعني شلل الأمم المتحدة أو انحسار دورها وتقوية أسلوب الزعامة الفردية على حساب التنظيم الدولي وهذا لا يخدم غرض الحفاظ على السلام والأمية الدوليين .

#### إدارة الأزمات الإقليمية :

المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة استقبل فكرة الإقليمية Regionalism بين مواده ( الفصل

كانت عقابيل احتلال الحركة الصهيونية لفلسطين برمتها ولأراضي دول عربية أخرى وتوطيدها هذا الاحتلال قبل ذلك ، وكان احتلال أرتيريا لأرخبيل حنيش مؤخراً لم يعطنا شعوباً وحكومات ، فلسنا ندرى ما الصدمة التي تحتاجها لخلق آليات تحمي الكيان القومي للأمة العربية التي تخوض في كل الجهات معركة أن تكون أو لا تكون .

#### الدبلوماسية البرلمانية وحفظ السلام والأمن الدوليين :

أطلق الأستاذ فيليب جيسپ Philip Jessup عبارة Parliamentary Diplomacy أي الدبلوماسية البرلمانية على دبلوماسية المؤتمرات الدولية كمؤتمر السلام في فرساي عام 1919 ومؤتمر سان فرنسيسكو عام 1945 وما تبعها من مؤتمرات أدت إلى توقيع العديد من المواثيق أو المعاهدات في مختلف جوانب التعامل الدولي أو ما أصبح يهتم به هذا التعامل . ولعل من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر هلسنكي ومؤتمر فيينا لحقوق الإنسان ومؤتمر بكين لحقوق المرأة .

لكن من الممكن والمرغوب فيه إطلاق تغيير الدبلوماسية البرلمانية على «فن وعلم إدارة العلاقات الدولية عن طريق مؤتمرات الشعوب الممثلة بنوابها المنتجين» كالاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي وغيرها . والاتحاد البرلماني العربي الذي يمكن أن يكون نواة لمجلس الشعب العربي (إذا طور نظامه الأساسي على وجه متقارب أو مماثل للبرلمان الأوروبي في آخر صوره) يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً ونشطاً في دفع المشروعات التي مازالت الحكومات العربية توجل بحثها لسبب أو آخر ، بل وفي اقتراح مشروعات تدفع آليات التعامل العربي إلى المستوى المناسب لشعوب أمة واحدة لها ذات التاريخ واللغة والأمل والألام والمصلحة المشتركة العليا . فالشعب هو مصدر السلطات وما تحكم حكوماته ، أو يفترض أن تحكم . إلا فيه وبه

ولم تخل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950 في سد هذه الثغرة عملياً فلم تشكل قوة ردع عربية فاعلة إلا لاماً ولو أن ميثاق الجامعة وما لحظه من اتفاقية الدفاع المشترك المشار إليها وضعماً موضع التنفيذ الجدي لما جرأت دولة عربية على غزو أخرى واحتلالها مثلما فعل العراق بالكويت في 2 آب/أغسطس 1990 . ولو لا التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة وانضم إليه عدد من الدول الأجنبية والعربية أعمالاً لنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعالج مسألة الدفاع المشروع الجماعي والفردي لما تحررت الكويت . ورغم التحرير وطرد الغزاة فإن الشرخ الذي أحدثه الغزو العراقي هز وما زال يهز التضامن العربي فظل ذوي القربى أشد مضاضه على النفس من وقع الحسام المهدى . مع هذا كله لم تفلح الدول العربية حتى تاريخه في تعديل ميثاق رغم المحاولات المتكررة لذلك وأهمها محاولة الأمين العام السابق في أواخر السبعينيات والتي امتدت إلى الأمين العام الحالي . ورغم أن الميثاق المعدل ، كما ينتظر اعتماده ، أقل بكثير من طموحاتنا القومية فلا أرى بارقة أمل في إقراره حالياً . وحتى نظام محكمة الدول العربية الذي نص عليه ميثاق الجامعة أعد أكثر من مرة وصيغ وأعيدت صياغته بتسارع منذ أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات ما زال يناقش دون حماس حقيقي لجهة الزامية اختصاص المحكمة في حين تفتقن النزاعات العربية إلى لاهي لنعرض على محكمة العدل الدولية . أما محكمة العدل الإسلامية (وكل الدول العربية أطراف في نظامها الأساسي) فقد أقر إنشاؤها لكن أبوابها لم تفتح الآن في وجه النزاعات العربية أو الإسلامية ! وهذا موضع تعجب حقيقي . وليس وضع المنظمات الإقليمية الأخرى (باستثناء الاتحاد الأوروبي) أحسن حالاً لكن اهتمامنا كعرب انصب وينصب على ما يهمنا . وإذا كانت تجربة غزو الكويت عام 1990 لم تعلمنا ضرورة إيجاد آلية لإدارة الأزمات العربية وإذا

أو سواها كبدائل عن القومية العربية . والدبلوماسية للبرلمانية العربية ليضًا داء نشطة في نقل الكلمة العربية الموحدة إلى البرلمانات والاتحادات البرلمانية الدولية . وجدنا لو يبدأ الاتحاد البرلماني العربي بأخذ زمام المبادرة في التصدي لتشريعات ظلمة وغير قانونية كذلك التي بدأنا تشهد لها مؤخرًا .

لقد صدر عن الكونغرس الأميركي منذ منتصف الثمانينات عدد من التشريعات الممتددة إلى خارج الحدود الأميركيّة Exterritorial و لم تأخذ منها موقعاً تشريعياً حاسماً .

- قد أصدر الكونغرس الأميركي ، أول ما أصدر تشريعياً يخول بموجبه القضاء الأميركي الاتحادي النظر في أيّة جريمة تقع على مواطن أمريكي أو مصلحة أميركية بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة . ويوجب هذا القانون المتعارض مع أحكام القانون الدولي الذي يكرس مبدأ إقليمية القوانين كقاعدة تم اختطاف مواطن لبناني هو «فواز يونس» الذي اتهم بالتورط في خطف طائرة لorraine بين عمان وبيروت وفي احتجاز رهينة أميركية في لبنان . وتمت محاكمة «يونس» وحكم ولازال يقبع في سجون الولايات المتحدة دون وجه حق .

- وفي أواخر الثمانينات أصدر الكونغرس تشريعياً آخر خول بموجبه رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة حق استخدام القوات البرية والبحرية والجوية خارج حدود الولايات المتحدة إذا كان القصد مكافحة الإرهاب أو المخدرات . وعلى أساس هذا التشريع غير القانوني دولياً دخلت قوات الرئيس بوش بينما اعتقلت رئيسها «نوربيغ» وساقته أمام محكمها في فلوريدا . لكن قواتها بقيت في بنما !!!.

- ومؤخرًا صدر تشريع عرف بقانون «داماتورو هيلز» وهو يخول الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي لا تتبع بالأنظمة المقاطعة التي تفرضها الحكومة الأميركيّة بصورة فردية على دولة أو دول يتم تأثيرها عليها . (مثل إيران وكوبا وكوريا الشماليّة وليبيا والسودان وربما سوريا في المستقبل) فالمقاطعة الأميركيّة عشوائية ، والخاضوع لها من قبل غير الأميركيين

وإليه . وعلى هذا فممثلو الأمة العربية المجتمعين في البرلمان العربي الذي نتطلع إليه قادرون على فرض إرادتهم داخلياً وخارجياً لأن صوتهم لا يعلوه إلا صوت الإله الخالق . وإذا نحن أدركنا ما يمكن أن يجيئه العرب من تحويل اتحاد برلماناتهم إلى برلمان واحد يبدأ بإصدار توصيات للحكومات العربية عرفاً كم يمكن لهذا البرلمان العربي أن يفعله إذا وصل إلى مرحلة استصدار تشريعات عربية تسرى في كل قطر ومصر . وهذا من الخطوات العملية للسير بالأمة العربية نحو الوحدة . وفيه ما فيه من اختصار المراحل والزمن نحو دولة اتحادية عربية لا تنفصل عليها عيشتها خلافات حدود أو خلافات رأي بل تبني موقفاً عربياً واحداً تجاه كل القضايا التي تمس أمن الدول وسلامتها واستقرارها دولياً أو إقليمياً . ولتنبغي الأقطار العربية كل ضمن حدودها وأنظمتها كما هي الحال في الاتحادات الفيدرالية . فالدولة الفدرالية تحقق التوازن بين المصلحة العليا المشتركة والمصالح الفيدرالية خاصة فتعطي كلًّا منها حقه .

ولى أن يتم هذا يمكن للاتحاد البرلماني العربي أن يضغط باتجاه تفعيل جامعة الدول العربية بوصفها «بيت العرب الواحد» مما فلنا فيما عليها من مثالب فهي لو نأملنا مثالب من صنع أعضائها . فالجامعة العربية ليست كياناً فوق الدول بل هي مجرد منظمة إقليمية ذات طابع قومي أن أعطيناها أعطتنا ، وإنّ فلا عطاء . لكنها تبقى الملاجاً حيث لا ملجاً آخر والمنبر حيث لا منبر آخر والمنتدى الذي يضمّنا جميعاً مما اشتدت خلافاتنا . ولا بدّل عن جامعة الدول العربية إلا جامعة دول عربية أقوى . وليس أقوى من الاتحاد البرلماني العربي في تولي مهمة دفع المشروعات التوحيدية العربية ومواجهة أخطار المشروعات المشبوهة البديلة المطروحة كالشرق الأوسطية أو المتوسطية أو الصرخات المؤذنة التي نسمعها من وجود توجهات شامية أو مغاربية أو خليجية

2- شجب أي استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها أو أي عمل من أعمال العنوان كما عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 3314 لعام 1974.

3- دعوة البرلمانات في العالم لتحمل حكوماتها على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وخلصة ما تعلق منها بمباديء القانون الدولي الخاصة بتنمية العلاقات الودية والتتعاون بين الدول وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 2625 (35) الصادر في 24/10/1970.

4- دعوة البرلمانات في العالم للتصديق على  
الاتفاقات الدولية الخاصة بنزع السلاح والحد منه  
وتحظر الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية  
وسوها من أسلحة الالتمار الشامل لجعل العالم كله  
يعيش في أمان دائم .

5- إدانة احتلال أراضي الغير بالقوة باعتباره جريمة دولية ودعوة الدول المحتلة لإنهاء احتلالها دون قيد أو شرط والأحكام في حل نزاعاتها للوسائل الودية للنزاعات الدولية كما ورد النص عليها في الفصل السادس، من ميثاق الأمم المتحدة .

6- تأييد احترام حقوق الإنسان وحربيته للعلماء  
لغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين وإدانة كل  
الانتهاك لها ، والدعوة إلى تأييد هذه الحقوق والحربيات  
وخصائص في الأرضي المحتلة ، أو التي تشهد  
نزاعات مسلحة في لية بقعة من بقاع العالم دون  
تمييز .

7- إدانة القوانين الممتددة قليلاً واعتبارها لتهاكاً  
فاصحأ للقانون الدولي ، وإعلان بطلانها واعتبارها  
عديمة الفعول ولاغية في الدول الأعضاء ،  
والتوصية باصدار تشريعات مضادة احتراماً لمبدأ  
سيادة الدول على أراضيها واستقلالها التاجز .

٨- التعاون والتسيق المستمر بين الاتحاد البرلمانية الإقليمية والاتحاد البرلماني الدولي في تحقق مانع من تهديدات .

للترام يرتبه هذا النص . ومن عجب أن أميركا التي تصدر مثل هذا التشريع كانت أيام الرئيس كارتر قد فرضت عقوبات على الشركات الأمريكية التي تتقييد بالمنظمة المقاطعة العربية . ومن الأعجب أن الدول العربية التي لم تتخذ موقفاً حاسماً من القانون الكلاتري ملست ذات اللامبالاة تجاه التشريعات الأمريكية الممتدنة في حين تصدت لها الدول الأوروبية وهي حلقة أمريكا .

لذا فليس أقدر من البرلمانات العربية على  
التصدي لهذه التشريعات الممتهنة لأنها تخالف أحكام  
القانون الدولي فقط وأنها كذلك . بل لأنها تنسنا في  
سيادتنا القومية والقطبية .

إن هذا الأمر جد خطير لو تأملنا أبعاده الشرعية والسياسية . فلولايات المتحدة وهي القوة الأعظم في النظم العلمي الجديد تخول نفسها وبقانونها الوطني فحسب فرض عقوبات كيفية علينا وبإمكانها أن تدخل لراضينا وأن تعقل من شتبه بهم تطلقها دون معيل . بل وبإمكانها حين شاء ووفق قانونها أن تحمل أي قطر عربي كلياً أو جزئياً بتهمة الاتجار بالمخدرات أو تسجع أو ليواد الإرهاب . فلين أصبح القانون الدولي والتنظيم الدولي وتحقيق الأمن والسلام الدولي القائم على العدل ؟

هذه أمور لا بد للبرلمانات العربية أن تغيرها اهتمامها وليس أولى من الاتحاد البرلماني العربي باستدعاء الانتباه الشديد إليها وإلا علت حجته القوة تحمل ملء الحجة.

افرالحات وتوصیات:

في ضوء ما نتلقى فلينا نرى أن تطبيق المقررات  
التالية من شأنه الإسهام في تعزيز التعاون الدولي من  
أجل الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي :

١- حضـ البرـلمـانـاتـ فـيـ العـلـمـ بـوـصـفـهاـ مـمـثـلهـ  
لـشـعـوبـ الـعـلـمـ الـتـيـ شـرـعـتـ مـيـثـاقـ الـأـمـمـ الـمـنـتـدـهـ عـلـىـ  
أـخـذـ دـورـ هـاـ الرـقـبـيـ عـلـىـ سـلـوكـ حـكـومـتـهاـ بـحـيثـ  
تـنـطـلـقـ نـصـاـ وـرـوـحـاـ مـعـ أـحـكـامـ الـمـيـثـاقـ وـقـرـارـاتـ  
الـشـرـعـيةـ الـوـلـيـةـ .



## التدابير المطلوبة لتعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك في الوطن العربي

دراسات

بقلم : الدكتور خالد رashed  
أستاذ العلاقات العامة  
في المعهد العالي للعلوم السياسية بدمشق

العربي بعامة ، بهدف حصر إمكانيات الاستثمار والتجهيز نحو استغلالها ، وإدخالها في الدورة الاستثمارية الوطنية أو العربية .

وعلى هذا فإن مسحاً شاملأً للموارد العربية ، سيشكل الخطوة الأولى نحو تحسين فرص الاستثمار القائمة ، ورفع كفايتها ، وإدخال فرص استثمار جديدة - قد تظهر بعد إنجاز المسح الشامل لها . ولا نقصد هنا مسح الموارد المادية الطبيعية فقط ، بل يجب أن يتعدى ذلك المسح إلى مسح الموارد البشرية ، وعلى رأسها رأس المال البشري ، المكون من القدرات البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً وفنرياً ومهنياً ، كعنصر هام من عناصر الإنتاج في القرن القادم .

إن التعرف على الموارد الوطنية والعربية ، يقدم للإدارات الاقتصادية القدرة على حصر الميزات النسبية التي يتمتع بها كل اقتصاد عربي على حدة والاقتصاد العربي مجتمعاً ، ويكشف لها إمكانيات المستقبل المتعلقة بولوج باب التجارة البينية العربية ، والتجارة العربية - العالمية بكفاية عالية جداً .

### ثانياً - تقسيم العمل العربي :

إن ما ذكر أعلاه يقود الاقتصادات العربية ، والاقتصاد العربي مجتمعاً إلى حالة من التخصص الانساحي المادي والخدمي ، وتقسيم العمل العربي ، ويحدث آثاراً إيجابية مباشرة ، تفرضها مزايا تقسيم العمل والتخصص سواء على صعيد تكاليف الإنتاج ، ووفرات الإنتاج الكبير ، أو على صعيد الارتفاع بمستوى بنفس

يتفق السواد الأعظم من الاقتصاديين على أن السياسات الاقتصادية التي تواجه بها المشكلات الاقتصادية للاقتصاد القومي بعامة ، تهدف إلى تحقيق الأهداف الأربع التالية :

- التوازن : Equilibrium
- الكفاءة : Efficiency
- العدالة : Equity
- النمو : (1) ... Growth

حيث تمس هذه الأهداف حقوق الاستثمار ، والإنتاج ، والدخل ، والاستهلاك ، والتوزيع .. وينعكس تحقيقها على الدولة ، ومجتمعها وأفرادها ، وحاضرها بل ومستقبلها ، وعليه فإن الإدارات الاقتصادية الخبرة في كل أنحاء العالم ، تجده للقترب من حالة تحقيق معظم هذه الأهداف ، أو أجزاء هامة منها .

وقد تساهم الصفحات التالية ، ببيان الضوء ، على ما يمكن أن يساهم في الدنو من مستقبل تحقق فيه القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربع المذكورة أعلاه . سواء كان ذلك على الصعيد الوطني ، أم القومي أم على الصعيد العالمي .

### على الصعيد الوطني العربي

#### أولاً - الموارد :

لابد من المعرفة الدقيقة للموارد الاقتصادية المتاحة ، في الدولة الواحدة ، أو في الوطن

(1) تختصر هذه الأهداف بـ (3E's & G).

المستخدمة بكفاية عالية .

إن مثل هذا التنظيم مضافاً إلى إزالة العوائق التشريعية أو النقية ، أو الجمركية أو الكمية ، يمكن أن يساعد على رفع الكفاية الانتاجية ومواجهة السوق الاستهلاكية العربية الداخلية بأسعار استهلاكية مقبولة ، كما يمكن أن يدخل السوق العالمية ، بلغة أقوى ، وجدو اقتصادية أعلى .

وعندما تكتُّن الجهد الاقتصادي العربي للوصول إلى مثل هذه المرحلة ، فإن مسألة بلورة صيغة تكامل عربي اقتصادي ما (اتحاد جمركي - منطقة حرة عربية ..) تصبح غير مستبعدة ، وخاصة إذا ما تراوحت مع القرارات الصيغة المذكورة ، لاتعارض مع انضمام بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية (G.A.T.T) سابقاً ) ، وذلك طبقاً لمنطق المادة (24) من اتفاقية الجات ، وتعديلاتها .

إن تجميع الميزات النسبية العربية ، وحصرها ، ووضعها في موضعها الصحيح ، في الدورة الاستثمارية العربية ، سيساعد على توفير الموارد المالية اللازمة لإدامه البحث العلمي ، والارتقاء بمستواه إلى حالة فاعلة ، تكفل الوصول إلى مرحلة متقدمة ، سواء على صعيد الإبداع العلمي التقاني ، أو تطوير المستخدم منه ، أو دقة عمليات نقل التكنولوجيا ، في مراحلها الثلاثة : النقل الأولى ، الاستيعاب ، والتوطين .

كما يساعد على قيام مراكز تسويق وترويج السلعة العربية ، يمكن أن تنتشر في جميع أنحاء العالم ، لتساعد على رفع قدرة السلعة العربية على النفاذ إلى أسواق العالم ، من خلال تكلفتها ، ونوعيتها المطابقة للمواصفات العالمية ، ومقاييس الأداء التي تعتمد دولياً .

ويذكر هنا أن آية حالة تكاملية عربية ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن المشروعات الانتاجية المتوسطة والصغيرة المنتشرة في جميع أنحاء الوطن العربي ، هي رافد هام يجب الحفاظ

الوقت مسألة تشابه هيكل الانتاج ، وما ترکه من آثار على السوق العربية بعامة وعلى المستهلك العربي خاصة .

إن استخدام الموارد المتاحة في الوطن العربي ، والاقتراب من مرحلة تقسيم العمل العربي تلك ، يجب أن يولد تنظيماً أعلى للعمليات الانتاجية ، بما في ذلك تنظيم فرص العمل وتوالدها ، والمساهمة في رفع المستوى المعاشي ، وتحسين أوضاع موازين مدفوعات ، وانعكاس ذلك على الشرائح الفقيرة في باقى الوطن العربي . ويمكن لمثل هذه الحالة ، أن توفر فرص تراكم ووفرات توجه من بين عدة استخدامات ، إلى تكثيف فعاليات البحث العلمي والتطوير (R&D) ، بما يكفل الإسراع في قطع مسافات هامة على طريق اللحاق بالأقاليم التي قطعت أشواطاً بعيدة في هذا المجال .

### ثالثاً - تدابير خاصة بالتكامل :

لقد بات واضحاً أن العالم بأجمعه ، يتوجه منذ سنوات مضت إلى تنظيم نفسه اقتصادياً ، على أساس تجمع أقاليمه ضمن تكتلات اقتصادية عاملة معتمداً على الإيجابيات التي تحملها تلك التكتلات إلى أقاليمها ، كالسوق الواسعة ، ووفرات ، حجم الانتاج الكبير ، وتسهيل التدفقات السلعية والخدمية بين دول تلك التكتلات .

والحال أن الاقتصادات العربية ، بعامة ، هي أحوج ما تكون الآن إلى مثل تلك النزعة ، وهي المؤهلة موضوعياً لقيام تكتل اقتصادي عربي صرف على أساس علمية ، عملية وعقلانية بحثة .

ويمكن أن تلعب الشركات العربية (متعددة الجنسيات) دوراً مبدئياً هاماً في التقرب من حالة التجمع الاقتصادي العربي ، واستقطاب فوائض الأموال العربية ، وتسخيرها للاستثمار الصناعي الزراعي الخدمي . وذلك على أساس التخصص ، واستغلال الموارد غير المستغلة أو التي تحتاج إلى رساميل كبيرة جداً ، أو تحسين الأداء الانتاجي العربي للموارد العربية غير

الواقع القائم للعلاقات العربية - الدولية يشهد مجموعة من الاختلافات التي لا تبتعد كثيراً عن تلك التي تعاني منها الدول النامية بعامة ، فمسألة انعكاس سهولة نفاذ المنتجات العربية إلى أسواق الشمال ، على الانتاج العربي ، تحيطها بعض القيود الجمركية أو الكمية أو الإدارية ، شأنها شأن معظم منتجات دول الجنوب ، بحيث تشكل مجموعة من العوائق التي لا تسمح لتلك المنتجات ( الصناعية ، والزراعية إلى حد بعيد ) ، بالنفاذ إلى أسواق الشمال تلك . وبالتالي فإن حال المنتجات العربية المصنعة لا تتساوى مع حال المنتجات الواردة من الدول المتقدمة إلى أقاليم الوطن العربي .

وفي هذه الحالة فإن تيار التدفقات السلعية المتوجه نحو تلك الدول من الدول العربية ، يصطبغ في غالب الحال ، بصبغة المواد الأولية ، أو نصف المصنعة .

ومن جهة أخرى فإن اختلاف معدلات التبادل السعلي ، بين صادرات الدول العربية ، ووارداتها من الدول الصناعية ، يشكل أحد العوامل الهامة التي تؤدي إليه ، إلى عجوزات في موازين مدفوعات الدول غير النفطية ، بما في ذلك ندرة موارد العملات الصعبة التي تحتاجها تلك الدول في دورة استثمارها الانتاجية ، بشكل ملح .

إن عدم استقرار المنطقة العربية ، أمنياً وسياسياً ، وعدم وضوح الأفق الأمني البعيد ، يدفع بتلك الدول في معظم الحال إلى زيادة الإنفاق على التسلح ، وحجز مبالغ طائلة ، لإدامة وتغذية جيوشها في الوقت إلى توجه المبالغ النظيرة لمناطق مستقرة سياسياً وأمنياً أدنى الانتاج ، وتغذية الدورات الاستثمارية فيها .

وعلى ضوء ما تقدم فإننا نوصي بما يلي :

- أولاًـ التعرف أو إعادة التعرف على المواد الطبيعية القابلة للاستغلال اقتصادياً في الدول النامية بعامة ، وفي الوطن العربي وخاصة ، بقصد استثمارها استثماراً علمياً مجيداً ، بما يعزز الدورة الاستثمارية في بقاعها ، ويدفع

عليه ، وتجيئه باتجاه خدمة المشروعات الكبرى - على أساس تكليفه بتقديم مدخلات إنتاجية ، لتلك المشروعات ، تساهم في بناء السلعة النهائية ، وتتوفر في نفس الوقت مزايا التخصص الإيجابية لتلك المدخلات ، مع بقاء فرص العمل التي تقدمها المشروعات الصغيرة قائمة .

#### الاقتصاد العربي والمنظومة العالمية

تقوم العلاقات الاقتصادية العربية - الاقتصادية في وقتنا الحاضر على أساس أدنى التعامل القطري - العالمي ، باشتقاء بعض الحالات الخاصة التي تتم عبر تجمع إقليمي عربي - عالمي ، مضافة إلى علاقة بعض الدول العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بالمنظمة . وعليه فإن تشكيل حالة عربية تكاملية ، سواء كانت في أشكالها الأولية أم على شكل سوق عربية مشتركة ، يمكن أن تؤثر على نتائج العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية القائمة ، وبخاصة ما يمكن أن ينعكس على أنماط الانتاج العربي ( في ظل هذه الحالة ) .

ضمن هذه الأشكال في العلاقات القائمة بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي ، تمثل التبادلات الاقتصادية العربية - العالمية - التقل الأكبر في حجم التبادلات القمية والكمية العربية . إذ أنها تزيد عن نسبة الشانين بالمائة من مجمل تلك التبادلات ، وتحجز العلاقات البنية العربية بقية النسبة .

إنأحدث المذاهب العلمية المتعلقة بتطوير نظرية التجارة الخارجية تفيد بأن السوق الواحدة الواسعة ، أثراً فعالاً واضحاً على دورات استثمار هذه السوق ، وبالتالي على كافة مؤشرات الحسابات القومية النهائية لتلك السوق . كما أن السوق الواحدة الواسعة ، بما تتحققه من عوائد مادية واجتماعية ، تكون مؤهلة أكثر من غيرها للدخول في شبكة التبادلات الاقتصادية الدولية ، بكفاية عالية . على عكس تشدد علاقات أقاليمها الدولية ، وتفرد الأسواق الصغيرة بالدخول في تلك العلاقات ، إلا أن

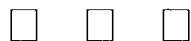
عن تخصيص القروض والمساعدات على أساس حرص مساهمات الأعضاء في هذه الهيئة أو تلك ، وابجاد آلية أكثر مرونة لتحقيق الغرض من وجودها .

رابعاً - العمل على توزيع الفوائض المالية المتحصلة لدى بعض الدول ، على الدول المحتاجة على أساس قروض تمويلية طويلة الأجل ، وزيادة معدلات المساعدات المالية من الفئة الأولى إلى الثانية ، شرط استخدامها في مكانها المخصص ، ودمجها في الفعاليات التنموية بكفاية عالية .

بالانتاج إلى مرحلة إشباع الحاجة ، والدخول في السوق الدولية بكفاية عالية .

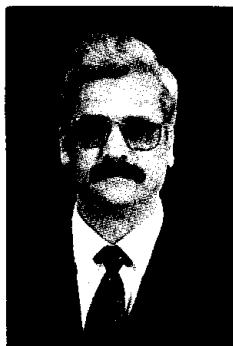
ثانياً - التوجه نحو التخصص الانساجي ، على ضوء قدرات الدول ، وميزاتها النسبية بما فيها الميزات النسبية البشرية (رأس المال البشري المؤهل - وقوة العمل البشري ) .

ثالثاً - تحسين أداء المنظمات النقدية الدولية ، والصناديق المانحة ، سواء كانت مؤسسات داعمة لموازين مدفوعات الدول ، أم كانت هيئات ومؤسسات تمويلية تقوم على تقديم القروض والمساعدات للدول المحتاجة . والابتعاد

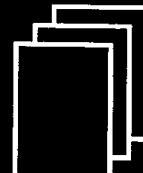


## قانون المياه في الإسلام

دراسات



إعداد : المهندس عبد العزيز المصري  
مدير مكتب المياه الدولية بوزارة الري  
في الجمهورية العربية السورية



بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة :

قال تعالى «وجعلنا من الماء كل شيء حي» (سورة الأنبياء : 30).

وروى أبو حاتم النسبي في المسند الصحيح له في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قلت يا رسول الله إذا رأيتك طابت نفسي وقررت عيني أتبتني عن كل شيء قال عليه الصلاة والسلام : كل شيء خلق من الماء . (تفسير القرطبي 188/11).

وقد وردت كلمات (الماء ، المطر ، الأنهر ، العين ...) في حوالي 214 موضعًا (وقد تحوي الآية نفسها على أكثر من صنف منها) من القرآن الكريم وهذا يدل على القدر الكبير من الاهتمام الذي أولاه كتاب الله عز وجل لهذا العنصر عظيم الشأن ....

وقد حرث الإسلام على اعتبار شربة الماء من أعظم ما يقدمه الإنسان للإنسان حيث قال عليه الصلاة والسلام «ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحياها» .

وعند مدح القرآن الكريم لهذا العنصر الهام وصفه بالنضح كما قال تعالى «عينان نضاختان» (النضح : هو فوران الماء من العين ، أي تفوارن بالماء لانقطاعه) .

والاصل في الماء أنه نظيف ظاهر كما قال عليه الصلاة والسلام «خلق الماء طهوراً»

(شرح فتح القدير ج 1 ص 69) ، لذلك توجب الحفاظ على طهره ونقائه (الوقاية) ووضع الضوابط الرادعة لعدم التلوث (النهي) .

وفي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وكتب الفقه مجموعة ما يشكل (إذا صاح أن نسميه) قانون المياه في الإسلام باعتبار أن كل التشريعات المائية التي شرعت خلال هذا القرن تركز على النقاط التالية :

- 1- تعريف .
- 2- المياه العمومية .
- 3- إقامة الحواجز والإنشاءات على المجاري المائية العمومية (المشتركة) .
- 4- تثبيت الحقوق المكتسبة ومبدأ قسمة المياه .
- 5- حماية المياه من التلوث .
- 6- الفصل في المنازعات .

وهذا ما سنجده في الفقرات التالية التي تعتبرها محاولة أولية لفهم قانون المياه في الإسلام ، كما أفردنا بندًا خاصاً حول بيع المياه . والله تعالى نسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يساعد الشعوب التي لم تصل بعد إلى اقسام المياه المشتركة فيما بينها بالعدل والإنصاف في الوصول إلى ذلك عبر حلول نهاية «اتفاقيات» .

الباب الأول  
(تعريف)

1- ورد في مختار الصحاح ص/640

الحيوان أو النبات وهي تعتبر مياه عمومية ماعدا مياه البتر فإن حفر البتر ضمن حرم أرض ملكية خاصة فهو بتر خاص بشرطه، (لأن له التصرف في ملكه). فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «المعدن جبار ، والبتر جبار ، والعجماء جبار وفي الركاز الخمس». (صحيح بخاري ج 3 ص 222).

ولما البتر الذي يحفر في الأملال العامة فهي بتر عامة سواء كانت صغيرة أو كبيرة (قصة بتر رومه ..).

**6 - تعريف التلوث :** ظهور أحد الآثار الثلاث في الماء: اللون والطعم والرائحة أو اثنان معاً أو الثلاثة وفي هذا المعنى الشامل كل ما يغير من صفات وخواص الماء ويضر بالصحة العامة .

#### باب الثاني

#### (المياه العمومية)

#### ويقصد بها الملكية العامة للمياه

أ- قال تعالى : { هو الذي خلق لكم ماء الأرض جميماً } (سورة البقرة : 29).

ب- قال عليه الصلاة والسلام : «الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار » (الجامع الصغير ج 2 ص 133 للحرث في مسنده).

- وقد ورد هذا الحديث الشريف بنصوص أخرى في سنن ابن ماجه (ج 2 ص 826 تحت رقم 2472).

- وكذلك في سنن أبي داود (ج 3 ص 750 تحت رقم 3477).

- وكذلك في سنن الإمام أحمد المجلد الخامس ص (364).

ج- تحديد الحرم للمياه : مما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة وكتب الفقه (شرح فتح القدير ج 10 ص 74 وغيرها).

1- إذا حفر أحداً بئراً في ملكه فله الحريم ماشاء .

مالي :

م و ه : (الماء) معروف والهمزة فيه مبدلية من الماء في موضع اللام ، وأصله موه بالتشريك لأن جمعه (أمواه) في القلة ، ومياه في الكثرة مثل جمل وأجمال وجمال.

ب- ورد في كتب الفقه (سبيل الفلاح في شرح نور الإيضاح وغيره) التعاريف التالية :

**1- ماء السماء :** هو الماء الذي ينزل من جهة السماء وهو ماء طاهر لقوله تعالى : { وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به } (سورة الأنفال : 11) وقد ورد في 50/ آية من القرآن الكريم (ما يشير إلى المطر ، ماء السماء ، من المزن ..).

**2- ماء النهر :** المراد به الماء العذب الذي يكون في الأنهار مثل نهر النيل ، الفرات ، دجلة ...

وقد ورد في 52/ آية من القرآن الكريم ما يشير إليها منها 49/ آية تدل على المياه .  
{أمن جعل الأرض قراراً وجعل خلالها أنهاراً} (سورة النحل : 61).

**3- ماء العين :** هو الماء الجاري على وجه الأرض من ينبوع ، وبهذا فارق ماء البتر . وقد ورد في 19/ آية من القرآن الكريم ما يشير إليها :

{وفجرنا الأرض عيوناً فالتنى الماء على أمر قد قدر} (سورة القمر : 12).

**4- الآبار :** هي على ضربين :

**أ- الصغيرة** فهي ما كانت دون عشر في عشر (ذرع).

**ب- الكبيرة** ما كانت في عشر أو أكثر .  
**5- الغير :** فعل بمعنى مفعول من غير : أي ترك ، وهو الذي تركه ماء السيل ، وقيل : بمعنى مفاعل أي مغادر . (شرع فتح القدير ج 1 ص 69).

وكل هذه الأصناف من مصادر المياه لها صفة الاستعمال اليومي سواء للإنسان أو

سکر الأنہار : أي سدها وحبس الماء .  
شراح : هو سبل الماء من الخزن إلى السهل .

الحرة : هي من الأرض الصلبة الغليظة .  
سرح الماء : أي أرسله .  
ثلون : أي تغير وهذا كناية عن الغضب .

من هنا فإن الإشاعات التي يقيمهَا الموجود في الأعلى (دولة المجرى الأعلى) والتي تؤثر سلبياً على الموجود في الأسفل (دولة المجرى الأوسط والأسفل) لا تجوز إقامتها إلا بشرط التبي عليه الصلاة والسلام وهي لا تحيط سوى كمية بسيطة من المياه وارتفاع الحاجز إلى الكعبين فقط هذا بالنسبة للسبيل العارض والذي يخضع لتحولات الطقس ، فكيف بالمياه الجارية باستمرار (مياه الأنہار المشتركة) فمن باب أولى عدم القيام بأي إشاعات تضر في الدول المشاطئة الأخرى وعدم وقف تدفق تلك المياه أو تقليله بفعل البشر .

#### الباب الرابع

##### ثبت الحقوق على المياه العامة ( العمومية ) وتقسيم المياه المشتركة

أ - عن عروة بن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير في شراح من الحرة يسقي بها النخيل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اسق يازبیر فلمّا هر بالمعروف ثم أرسل إلى جارك ..... » أي أمره عليه الصلاة والسلام بتطبيق العادة المعروفة التي جرت في مقدار الشرب ، وهذا تأكيداً على مبدأ الحفاظ على الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية في المياه العامة .

ب - وقد ورد في القرآن الكريم ثلاثة آيات :  
1 - ﴿ وَنَبْتَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ (سورة القمر : 28) .

2 - ﴿ وَإِذَا اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقَاتَ أَضْرَبَ بِعَصَمِ الْحَجَرِ فَانْجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عِلِمَ كُلُّ أَنَّاسٍ مُشْرِبُهُمْ ..... ﴾

2 - حريم العين خمسماة ذراع ( الذراع ست قبضات ) من كل جانب .

3 - حريم البئر أربعون ذراعاً فلو حفر أحدهم بئراً في حرم بئر آخر فعليه ردمه قال عليه الصلاة والسلام : « حريم العين خمسماة ذراع ، وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناصح ستون ذراعاً ». .

4 - وللقناة حريم ما يصلح لإقامة الطين عند كربها .

- ملاحظة : وهناك مرونة في تحديد الحرم بدقة وإنها تعتمد على نوعية الأرض فإذا كانت الأرض صلبة (وهذا بمعنى غير نفوذة) فإن الحرم كما وردت أعلاه وإن كانت الأرض رخوة (نفوذة) يزاد الحريم كي لا يتحول الماء من البئر الأول إلى البئر الثاني . (شرح فتح القدير ج 10 ص 76) .

د - إعطاء أولوية لمياه الشرب : قال تعالى : « هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسليمون » (سورة النحل : 10) .

تسليمون : ترعون مواشיהם .

#### الباب الثالث

##### ( إقامة الحاجز والسدات على مجاري المياه العامة )

ورد في باب سكر الأنہار في صحيح البخاري ج 3 ص 223 :

« عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما : أنه حدثه أنَّ رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراح الحرة التي يسقون بها النخل فقال رسول الأنصار عليه الماء يمر فأبى عليه ، فاختصما عند النبي عليه الصلاة والسلام فقال صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يازبیر ثم أرسل الماء إلى جارك فغضب الأنصاري فقال : إنَّ كأن ابن عمتك فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق يازبیر ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ». .

طعاما فليأكلكم برزق منه ..» (سورة الكهف : 19).

ب- يعتبر الماء نقىًّا صالحًا للشرب عندما يثبت خلوه من مسببات اللون والطعم والرائحة وأضاف بعضهم والعكر.

ج- كما وردت بعض صفات الماء في القرآن الكريم (فقه اللغة للشعابي) :

- إذا كان الماء نتنًا لا يشربه أحد فهو آسن  
- إذا اجتمع الملوحة والمرارة في الماء فهو أحاج.

- إذا كان فيه شيء من العذوبة ويشربه الناس هو شريب

- إذا كان دون ذلك من العذوبة ولا يشربه الناس إلا عند الضرورة وقد تشربه البهائم فهو شروب.

- إذا كان الماء عنباً فهو فرات  
- إذا كان الماء سهلاً متسلسلاً في الحلق من طبيه فهو سلسل.

- إذا جمع بين الصفاء والعذوبة والبرودة فهو زلال.

(عن كتاب الأسودان للدكتور حسان شعسي باشا).

د- جاء هدي النبي عليه الصلاة والسلام في الحفاظ على المياه وحمايتها وبالتالي الحفاظ على صحة الإنسان في أمرين :

#### 1- الوقاية :

أ- النهي عن إدخال المستيقظ يده في الإناء قبل غسلها :

«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثة فإن أحدهم لا يدرى أين باتت يده» متفق عليه.

ب- تنظيم استعمال الأيدي وتخصيص اليمني منها لاستعمالات الماء للشرب .

«عن عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمني لظهوره

(سورة البقرة : 60).

3- «وقطعنام اثني عشرة أسباطاً أمماً وأوحينا إلى موسى إذ استسقاء قومه أن اضرب بعصاك العجر فانتجست منه انتتا عشرة عيناً قد علم كل أناس مشربهم» (سورة الأعراف : 160).

إن هذه الآيات الكريمة إضافة للأحاديث الشريفة التي مرت في هذه الدراسة لاسيما «الناس شركاء في ثلات الماء .....» وعبارة مقدار الشرب الواردة في شرح الحديث المذكورة في فقرة ب من هذا الباب حيث تدل على الكمية أو الحصة المتعارف عليها . تؤكد على أمرين :

أ- مبدأ قسمة المياه العامة (المشتركة) بين المشتركيين .

ب- أن تكون هذه القسمة بالعدل والتساوي . ومن السهل تعليم هذين المبدئيين فإنه ينطبق على جماعات ضمن المجتمع الواحد وعلى مجتمعات ضمن الحوض الواحد على الدول المتشاطئة في الحوض الواحد ومشروعية حق كل دولة في حصة عادلة ومعقولة من مياه هذا الحوض المشترك .

#### الباب الخامس

##### حماية المياه من التلوث

أ- وضع الإسلام صفات وخصوصيات الماء وخاصة العذب وحث على طلبه أينما وجد لمياه الشرب :

«روى الإمام أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستغذب له الماء من بيوت السقيا» .

السقيا : عين بينها وبين المدينة المنورة يومان .

أخرجه أبو داود في الأشربة وإسناده جيد وقال الحافظين حجر أخرجه أبو داود بسند جيد وصححه الحاكم . (فتح الباري 10/77).

وهذا تحقيقاً لقوله تعالى «فلينظر إليها أزكي

وفي رواية أخرى «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم» رواه أبو داود وابن حبان (صحيح الجامع الصغير 7595).

وهناك رواية أخرى إخراج البخاري ومسلم.

د- النهي عن استعمال الماء الملوث :

«عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يغسل أحدكم من الماء الدائم وهو جنب ....» رواه مسلم ج 1 ص 236.

هـ النهي عن التبرز قرب الماء :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «انتقوا الملاعن الثلاث ، البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل» رواه أبو داود وابن ماجة والحاكم (صحيح الجامع الصغير 112).

والموارد : هي موارد المياه .

وفي شأن أسباب التلوث الأخرى كالتلويث الصناعي .... فتدرج تحت القاعدة الشرعية «لاضرار ولا ضرار» .

#### باب السادس

##### الفصل في المنازعات

أ- إن ما ورد في حديث سابق (الباب الثالث من هذا البحث)

عن عروة قال خاصم الزبير رجل من الأنصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا زبير اسق ثم أرسل فقال الأنصاري أنه ابن عمك فقال عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر ثم امسك فقال الزبير فاحسب هذه الآية الكريمة نزلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) صحيح البخاري ج 3 ص 224 .

-وفي رواية ثم أرسل الماء .

-وفي رواية أخرى اسق يا زبير فأمره بالمعروف ثم أرسل إلى جارك ثم قال اسقي ثم احبس حتى يرجع الماء إلى الجدر واستوفى له حقه .

وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى » رواه أبو داود بإسناد حسن .

ج- تنطية الإناء وقاءً من التلوث :

«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطفئوا المصابيح إذا رقدتم ، وغلقوا الأبواب وأوكلوا الأسقية وخرموا الطعام والشراب ولو بعود تعرض عليه» رواه البخاري .

خرموا : أي غطوا .

كما ورد الحديث الشريف السابق في رواية أخرى :

«عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عطوا الإناء وأوكلوا السقاء ». الأشربة صحيح مسلم ج 3 ص 1596 رقم 2014 .

د- عدم التنفس في الإناء أثناء الشرب :

قال عليه الصلاة والسلام «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، فإذا أراد أن يعود فلينفخ الإناء ثم ليعيد إن كان يريد» رواه ابن ماجة عن أبي هريرة .

2- النهي :

أ- روى الإمام أحمد والترمذى وأبو داود (صحيح الجامع الصغير 6820) «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه السلام أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه» .

ب- النهي عن الشرب من فم وعاء الشرب :

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يشرب من في السقاء» (الجزء السابع من 204) .

ج- النهي عن البول في الماء الراكد :

«عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يبال في الماء الراكد» صحيح مسلم ج 1 رقم 281 ص 235 .

«لا يباع فضل الماء ليбاع به الكلأ» (صحيح مسلم ج 3 ص 1198).

3- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ» (صحيح بخاري ج 3 ص 221).

معناه: أن تكون للإنسان بثرة مملوكة له بالفلاة وفيها ماء فاضل عن حاجته ويكون هناك كلاماً ليس عنده ماء إلا هذا فلا يمكن أصحاب الماشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البثرة فيحرم عليه منع هذا الماء للماشية و يجب بذلك لها بلا عوض لأنه إذا منع بذلك امتنع الناس عن رعي ذلك الكلأ خوفاً عن مواشיהם من العطش ويكون منعه مانعاً من رعي الكلأ.

4- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لاتمنعوا فضل الماء لتنمنعوا به فضل الكلأ» (صحيح بخاري ج 3 ص 221).

5- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينطر الله إليهم يوم القيمة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم..... ورجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل» (صحيح بخاري ج 3 ص 222 - 223) (التجريدة الصحح لأحاديث الجامع الصحيح ج 1 ص 144).

6- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ثلاث لا يمنع الماء والكلأ والنار» (ابن ماجه ج 2 رقم 2473).

7- عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال عليه الصلاة والسلام: «الماء والملح والنار» (ابن ماجه ج 2 رقم 2474).

وهكذا نجد إن تعدد الروايات لأحاديث كثيرة مع الاحتفاظ بدرجة صحتها يدل على أهمية الأمر.

- استوفى له حقه: أي استوفى الزبیر حقه . لقد قدرت الأنصار والناس قول النبي صلى الله عليه وسلم اسق ثم احبس حتى يرجع إلى الجدر وكان ذلك إلى الكعبين . ويستدل من هذا الحديث الفصل في الخصومة والمنازعات في المياه السطحية .

ب- ورد في صحيح البخاري الجزء الثالث صفحة 222 باب الخصومة في البثرة والقضاء فيها (قصة معدان بن الأسود والأشعث) :

«عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين يقطع بها مال أمرئ هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان فأنزل الله تعالى ابن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الآية فجاء الأشعث فقال ما حدتكم أبو عبد الرحمن في أنزلت هذه الآية . كانت لي بثرة في أرض ابن عم لي فقال لي شهودك قلت مالي شهود قال فيmine قلت يا رسول الله إذا يخلف فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فأنزل الله ذلك تصديقاً له ».

أبو عبد الرحمن: كنية عبد الله بن مسعود .

ابن عم لي: اسمه معدان بن الأسود .

شهودك: أي أقم شهودك .

ويستدل من هذا الحديث الشريف على الفصل في المنازعات على المياه الجوفية .

#### فصل خاص حول بيع الماء

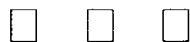
طالما جعل الإسلام المياه لجميع الناس وحث على قسمتها بالعدل والتساوي مع احترامه للعرف والعادة والحقوق التاريخية فإنه من باب أولى أن ينهي عن بيع تلك المياه وفي ذلك أحاديث نبوية كثيرة منها :

1- «نهى الرسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضراب الجمل وعن بيع الماء والأرض لحرث» (صحيح مسلم ج 3 ص 1197 كتاب المساقاة) .

2- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

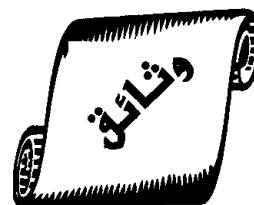
الماشي فكيف بنا من أجلبني الإنسان فهي  
أعظم وأكبر وأشد .  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والخلاصة : إن الإسلام نهى عن منع فضل  
الماء بل وردت عبارة لا يمنع واصل الحديث  
هو ليمنع به الكلا أي ذلك من أجل رعي





## اجتماع الأمانة العامة لمجالس الشورى والأمة لدول مجلس التعاون الخليجي



عقد في مدينة الكويت في الفترة من 17 - 19/3/1997 اجتماع الأمانة العامة لمجالس الشورى والوطني والأمة لدول مجلس التعاون الخليجي وقد درسوا المستمعون جملة من القضايا التي تتعلق بإنشاء شبكة لتبادل المعلومات تربط بين مجالس الدول الأعضاء ، ووضع برامج تدريبية لموظفي الأمانات العامة لرفع مستوى كفاءتهم ، وتبادل الوثائق الدستورية والقانونية بين المجالس ، وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب البرلمانية والممارسات الناجحة .

ومن بين أوراق العمل التي قدمت إلى الاجتماع تحت عنوان :

**«تبادل المعلومات الكترونياً بين مجالس دول مجلس التعاون الخليجي»**

تتعلق بعرض تطور عام يتصل تنظيم المعلومات البرلمانية وتتفقها إلى جميع أفراد المجتمع الخليجي ، بما يتوافق مع اهتمام المجالس الخليجية عشية القرن الحادي والعشرين .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع ننشر البرلمان العربي هذه الدراسة :

وإذا تفحصنا أهم المتغيرات التي تحيط بنا على الساحة العالمية نجد متغيرات اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية وثقافية ، ومتغيرات تكنولوجية تحظى بالمرتبة الأولى في الأهمية لأنها تسقى وتشير وتحرك باقي المتغيرات ، ولن يكون بوسع أيّة دولة أن تتجاهل هذه التطورات أو أن تبطئ من سرعة تحقيقها . وجاء انتشار شبكات نقل المعلومات واسعة النطاق ، لترتبط ملايين أجهزة الحاسب الآلي على امتداد العالم في منظومة عملاقة ، لمعالجة وتبادل المعلومات مع تجاوز الزمان والمكان ، فازدثرت الحدود الجغرافية ، وأصبحت «المعلومات» عالمية ، لها الأثر البالغ في تغيير ملامح التناقض الاقتصادي ، وتوسيع البحث العلمي والمعرفة في كافة مناحي الحياة في المجتمع العالمي . إن ملامح «مجتمع المعلومات» تتبلور في أن القوة الدافعة في

### ورقة عمل حول تبادل المعلومات الكترونياً بين مجالس دول مجلس التعاون الخليجي

#### مقدمة :

لم تشهد الحضارات الإنسانية عبر القرون ظهور تقنية من التقنيات بالشكل والسرعة التي ظهرت وتطورت بها تكنولوجيا المعلومات ، وبدأ العالم منذ سنوات ليست بعيدة – لاتتجاوز عقدين – في الحديث عن «عصر المعلومات» ، ولقد كان «مجتمع المعلومات» محور النقاش الذي شهد اجتماع (بروكسل) بين وزارة الدول الصناعية السبع الأكثر تقدماً في العالم خلال شهر فبراير 1995 والتي تعهدت بفتح المنافسة الحرة أمام تكنولوجيا المعلومات الحديثة .

**وتزداد أهميتها واستخدامها لإنجاز الكثير من الأعمال منها :**

- التعاون المشترك بين الباحثين للعمل في بحث واحد من موقع عملهم المختلفة ، حيث يتعاملون مع نفس المعلومات والمعطيات بما يمكنهم أن يكونوا على أكبر قدر من الكفاءة .

- تقديم خدمات الهاتف والفاكس والمراسلات عبر الشبكة ، وكذلك الأمر بالنسبة لإمكانية توفير الأفلام عبر الشبكة .

- عقد اللقاءات والندوات والاجتماعات ، وتبادل الوثائق ومشاهدة بعضنا البعض والحصول على معلومات إضافية من كافة أنحاء العالم ، دون الحاجة إلى الانتقال من موقع عملنا إلى موقع عمل من نرغب باللقاء معهم .

لقد كانت الانتخابات الأخيرة لمجلسى النواب والشيخوخ في الولايات المتحدة مناسبة نوع جديد من الحملات الانتخابية يعتمد على الحاسوب وشبكة المعلومات ، وقد منح معظم المرشحين مراكز للبريد الإلكتروني عبر الشبكة للإجابة على أسئلة الناخبين .

وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية تصنف في الإحصائيات ضمن الدول الجائعة معلوماتيا ، وأن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة تسخر لديها بشكل عام لخدمة الرفاهية كاستخدام التليفون النقال وأجهزة النداء الآلي الصغيرة ، وإن خدمات المعلومات في وطننا محدودة وغير متاحة لقطاع عريض من المستفيدين ، إلا أن هناك محاولات رائدة لا يفوتنا التوبيه بها ، منها شبكة دول مجلس التعاون (GULFNET) والجهود التي تبذل لإنشاء نظام تبادل المعلومات الالكترونية والتسيير بشأن شبكات تراسل المعلومات بدول المجلس ، وجهود تبنّتها جامعة الدول العربية منذ عام 1978 فيما يتعلق بإنشاء الشبكة العربية للمعلومات بين الدول الأعضاء .

إن المجتمع الخليجي - كباقي مجتمعات العالم - بحاجة لتوفير المعلومات اللازمة لطلبة ومفكريه ، للباحثين والمهندسين ورجال الإداره

المجتمع هي إنتاج المعلومات وليس إنتاج السلع المادية ، وتكنولوجيا الحاسب هي المحور ، والبنية الأساسية هي شبكة نقل المعلومات .

وفي إطار ما تقوم به المجالس الخليجية في سبيل تطور أعمالها ، قامت الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي بإعداد ورقة عمل حول «مشروع تبادل المعلومات الالكترونية» بين مجالس دول مجلس التعاون الخليجي » تشمل إطاراً عاماً لمشروع لتنظيم المعلومات البرلمانية . لكون أساساً للمناقشة من ذوي الاهتمام والاختصاص ، وأن يكون الاطلاع ، لتحقيق ماتصبووا إليه آمال كل مخلص .

#### **أهمية المعلومات والتكنولوجيا :**

لقد أصبح من الأمور المسلم بها الأثر الكبير للمعلومات في حياة الأفراد والمؤسسات والأمم ، فقد أصبحت المعلومات المورد الذي يتحكم في فعالية استغلال كل الموارد الطبيعية والموارد البشرية ، فالمعلومات تعتبر ميزة للفرد ، تفتح له أبواب النجاح الشخصي والمهني ، كما إنها تعطى المؤسسات قدرة إضافية على التنافس والامتياز والنجاح ، ولقد أصبح الاهتمام « بالمعلومات » يقع على رأس قائمة الأولويات لأية دولة تريد اللحاق بركب التقدم ، فبدون توفر كافة المعلومات المطلوبة بالوقت المناسب ، لا يمكن أن يكون هناك قرار سليم ، أو تميز لأداء الفرد أياً كان موقعه ، الذي هو أساس المجتمع .

ولقد جاء دور التكنولوجيا في نقل المعلومات ليجعل الحلم حقيقة ، حلم علماء الحاسوب بإمكانية استخدام طاقة الحاسوب لأقصى حد . لقد أصبح البعيد متاحاً في أيدينا تشاهده ونحاوره ونؤثر فيه ونتأثر به ، فلقد انتشرت شبكات نقل المعلومات ، وتم ربط بعضها ببعض ، وبدأ استخدام شبكات عالمية ، لعل من أهمها وأوسعتها انتشاراً شبكة « انترنيت » التي تفتح الباب على مصراعيه للانتقال الحر لموارد البيانات والمعلومات والمعارف عبر الحدود السياسية والجغرافية في جميع أنحاء العالم .

بشكل أفضل ، بل هي باختصار فتح آفاق الإنسان ليكون قادراً على الأداء المناسب في ظل معطيات عصرنا الحالي ، ولعل في ذلك كله ، المبررات الكافية لتلمس الحلول الممكنة ل توفير خدمة معلوماتية متميزة ، وتكفل له مواكبة العالم المتقدم في عصر المعلومات ، ومن هذا المنطلق فإننا نتقدم بالإطار العام المقترن والذي نرى في العمل على تحقيقه الوسيلة الفعالة لتحقيق النقلة المطلوبة للمجالس الخليجية في هذا العصر من خلال «مشروع تطوير الخدمة المعلوماتية» وذلك وفقاً للآتي :

#### الغاية :

تسهيل تبادل المعلومة البرلمانية بين مختلف المجالس الخليجية الكترونياً .

#### الأهداف العامة :

1- توحيد جهود المجالس الخليجية وتوفير الوسائل الازمة للارتفاع بخدمة الحصول على المعلومات .

2- زيادة آفاق و المعارف المواطن الخليجي (طالب/باحث/عالم/تاجر/مسؤول حكومي/...الخ) من خلال تسهيل تدفق المعلومات البرلمانية المطلوبة أياً كان موقعها .

3- وضع أساس إنشاء شبكة واسعة لنقل المعلومات البرلمانية .

4- وضع أساس لاتصال كافة أفراد المجتمعات الخليجية بشبكات نقل المعلومات .

#### السمات والوظائف الرئيسية

يتكون الإطار العام المقترن لتطوير الخدمة المعلوماتية البرلمانية الخليجية من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

1- شبكة نقل المعلومات البرلمانية باستخدام التكنولوجيا الملائمة للنطء العالمي ، بما يكفل نشر وتوفير هذه المعلومات بالتنسيق مع مصادرها المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي .

2- وسيلة للبحث والاستفسار عن المعلومات البرلمانية من خلال نظام آلي على

والجمهور العام فيما يتعلق بكلفة الأنشطة البرلمانية . وإن كانت الحكومات تقوم بدور الرئيسي في العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يكفل رفاهية المجتمع الخليجي ، إلا أن طبيعة المشروع المقترن تميز بأن إنجازه أو الاستفادة منه لا تقتصر على الجهات الرسمية ، فهو مشروع تعم فائدته كافة الأفراد والمؤسسات بما يكفل ارتقاء المجتمع .

أن تحديد محتوى السياسة المعلوماتية في المجالس الخليجية أمر يطرح كثيراً من التساؤلات منها على سبيل المثال : مادر المجالس في خلق المناخ الملائم لتنمية المعلومات وتوفير متطلباتها؟ وكيف يحقق التوازن بين حق الفرد في الحصول على المعلومات ، وضرورات حجبها لاعتبارات الأمن الداخلي والخارجي؟ وما هو الدور الذي نسعى لتحقيقه في النظام العالمي الجديد للمعلومات؟

إنها تساؤلات جوهرية في حاجة إلى إجابات واقعية ، وبلورتها في تطبيقات عملية لتتضارف جهود كافة الجهات المعنية لتحويلها إلى واقع ملموس ، لتحقيق تقدم مدروس .

إن التنمية المعلوماتية قد أصبحت من ضرورات التقدم في مجالاته المختلفة ولا يجب أن نبدد الجهد والوقت في إثارة الجدل حولها ، وإنما يجب علينا ضرورة النظر إلى المعلومات بصفتها أداة دعم لأنشطة البرلمانية ، وإن علينا أن نقبل بشجاعة ، التحدي المزدوج المتمثل في التصدي لمشاكل المدى القصير ، والوفاء بمتطلبات المدى البعيد .

#### الإطار العام

إن مسألة إعداد المجالس الخليجية - للتعامل والتفاعل مع عصر المعلومات بكمية معلوماته المتزايدة من مختلف المصادر العالمية هي ليست مسألة توفر خطوط اتصالات حديثة قادرة على توفير كفاءة أكبر لاتصالاتنا ، وهي ليست مسألة استخدامنا لتقنولوجيا الحاسوبات الحديثة

البرلمانية واستخدامات شبكات نقل المعلومات .

9- أن يراعى في تصميم النظام إمكانية نقل وتبادل البيانات والصوت والصورة .

يساهم في نجاح المشروع توفر العناصر الرئيسية التالية :

- 1- التحديد الواضح ، والتوفير الكامل والمستمر ، لحاجة المشروع من التمويل النقدي ، والقوى البشرية ، والتشريعات المساعدة .
- 2- وضع وتنفيذ خطة إعلامية لتوضيح فكرة المشروع ، وأهدافه ، والفائدة المرجوة من تنفيذه .

ومما لا شك فيه ، أن نجاح المشروع المقترن يتأثر سلبياً بدرجة كبيرة بعوامل الإعاقة التالية :

- 1- معارضة بعض الجهات الرسمية أو عدم تعاونها بالشكل الأمثل .
- 2- عدم توفر الدعم المالي ، وخاصة أن تنفيذ المشروع بحاجة إلى تكاليف تأسيسية .
- 3- عدم وجود الدعم السياسي والمعنوي بالمستوى الملائم لتنفيذ المشروع .

**الهيكل العام :**

ذكرنا فيما سبق أن المشروع يعتبر حاجة ضرورية لتطور العمل في المجالس الخليجية ، لذا يجب أن تتضمن الجهود لتنفيذها ، إلا أن تحديد البرنامج الزمني للتنفيذ يصعب تحديده في مثل هذه المشاريع ، وذلك لعدم وضوح العديد من الأمور ، وخاصة أسلوب التنفيذ ، ونؤكد بأن المجالس الخليجية يجب أن تؤهل لتكون برلمانات معلوماتية كباقي المجالس العالمية المتقدمة بأسرع وقت ، خصوصاً وأن البنية الأساسية مهيئة إلى حد متساوٍ من حيث الشبكات أو نظم المعلومات .

ولذلك نقترح أن تشمل الخطة التنفيذية للمشروع مرحلتين متكاملتين هما :

**المرحلة الأولى :**

وهي مرحلة تمهيدية ، ترمي إلى وضع

مستوى المنطقة بما يكفل نشرها وتوفيرها لكافة المستفيدين منها .

3- إنشاء بنوك معلومات متخصصة لها القدرة على جمع وتنظيم المعلومات الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من المعلومات ذات الصلة بالعمل البرلماني ، ومعالجتها بالاستخلاص والتحليل ، وتوفيرها بشكل علمي ومنظم لكافة أفراد المجتمع الخليجي .

وذلك كلـ مع مراعاة السمات العامة التالية :

- 1- اللغة العربية هي اللغة الرئيسية للبحث والاستفسار مع إمكانية توفير نفس الخصائص اللغة الإنجليزية .
- 2- المعلومة المقصودة هي :

A- بالنسبة للمعلومة البرلمانية : فهي أي معلومة قابلة للنشر ومرخص بذلك من الجهة المالكة .

B- بالنسبة للمعلومة العالمية : هي كافة المعلومات المتوفرة بينوك المعلومات الآلية .

3- أن تكون عملية البحث والاستفسار واسترجاع المعلومات آلية بشكل متكامل ، وأن يكون ذلك حسب المقاييس العالمية المقترنة لاستخدامات التكنولوجيا .

4- إمكانية تلقي المعلومات البرلمانية في الأوعية المختلفة من وسائل التخزين سواء كانت (ورقية/مفخنطة/... الخ) وإعادة تجهيزها للنشر والبحث والاستفسار من خلال النظام الآلي .

5- تستفيد كافة فئات المجتمعات الخليجية من الخدمة (الطلبة/الباحثون/المهنيون/العاملون في الجهاز الحكومي وفي المؤسسات الأهلية ... الخ) .

6- تقع مسؤولية توفير أجهزة الحاسب الآلي والربط مع الشبكة على عاتق المستفيد .

7- مراعاة حقوق النشر والاتفاقات الخاصة بهذا الشأن .

8- توفير الأسس اللازمة لأمن المعلومات

البالغة الأهمية لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث يجب أن يتتوفر لتلك اللجنة من الحيدة والحماس ومن الدعم المادي والسياسي ما يكفل تنفيذ تلك المرحلة بفعالية واقتدار ، وبلوره المشروع في صورته النهائية وبشكل يسهل العمل في المرحلة الثانية لتنفيذ المشروع.

ومن هذا المنطلق نعرض فيما يلي تصوراً لهيكل العام لدراسة المشروع في المرحلة الأولى ، وذلك بتكييف ذوي الاهتمام والخبرة والاختصاص بمجالات المشروع بالدراسة التفصيلية .

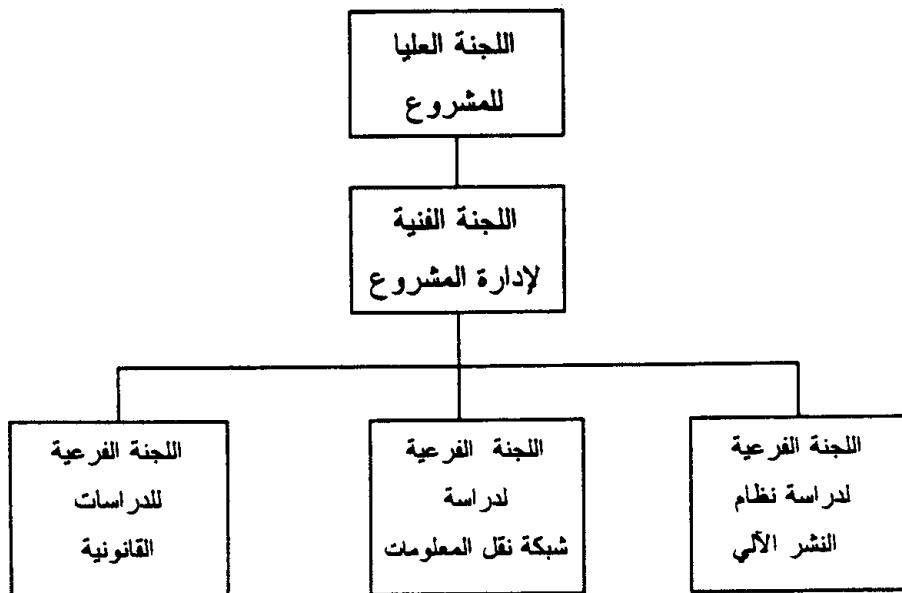
وفيما يلي الإطار العام لهيكلة دراسة المشروع في المرحلة الأولى :

تصور لتطوير نظام نموذجي لتقدير الخدمة المعلوماتية ، في إطار هيكل عام لدراسة التفصيلية لمكونات المشروع، من مصادر المعلومات ونظم آلية ، وشبكة نقل وتبادل المعلومات ، والالتزامات القانونية وغيرها بما يكفل وضع تصور متكملاً للمشروع ، ومتطلبات وبدائل تنفيذه ، وفقاً للإطار العام السابق تحديده .

#### المرحلة الثانية :

وتشمل الأعمال التنفيذية للمشروع وفقاً لما تنتهي إليه الدراسة التفصيلية في المرحلة السابقة .

ومما لا شك فيه أن اختيار اللجنة التي تتولى الإشراف على تنفيذ المرحلة الأولى من الأمور



#### الجانب الفني .

- التوصية باعتماد الصرف من بنود الميزانية المقررة للمشروع .
- المصادقة على الخطط قصيرة وطويلة الأجل للمشروع .

#### اللجنة الفنية لإدارة المشروع

##### التشكيل :

تضم في عضويتها عدداً من ذوي الخبرة

#### اللجنة العليا للمشروع

**التشكيل :** تضم في عضويتها عدداً من المسؤولين في المجالس الخليجية من ذوي الاهتمام في صناعة المعلومات .

##### المهام :

- تهتم بما يتعلق بالسياسة العامة للمشروع ، ومتابعة خطوات التنفيذ وتقديمها وتقدير الإنجازات .
- اعتماد نتائج ووصيات الدراسات التي تقوم بها

طرح الاحتياجات طبقاً للمواصفات الفنية للمشروع حتى مراحل اختيار تشغيل النظام .

- اقتراح أسلوب تصنيف المعلومات البرلمانية وعرضها واسترجاعها والبحث عنها .
- وضع الأنماط والمقاييس لتسهيل عملية تخزين ونشر المعلومات البرلمانية آلياً .
- حصر الاحتياجات من الموارد البشرية والتجهيزات الفنية اللازمين لكل مرحلة والمرافق الأساسية والتقديرات المالية الازمة لتنفيذها .
- دراسة وتحديد التكلفة الفعلية لتقديم الخدمات المعلوماتية للمستفيدين منها .

**اللجنة الفرعية لدراسة شبكة نقل المعلومات التشكيل :** تضم في عضويتها عدداً من ذوي الخبرة في تصميم وإنشاء شبكات نقل المعلومات المحلية والخارجية واسعة النطاق .

#### المهام :

- دراسة البنية الأساسية لشبكات نقل وتبادل المعلومات .
- إعداد الدراسة الفنية الازمة لتحديد طريقة الاتصال مع مراكز وبنوك المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي أو الربط مع مراكز وبنوك المعلومات العالمية .
- وضع المقاييس الفنية لشبكة نقل المعلومات البرلمانية والأجهزة الملائمة للربط معها .
- دراسة كافة الأوجه المتعلقة بتنمية استخدام شبكة نقل المعلومات البرلمانية .

#### اللجنة الفرعية للدراسات القانونية

**التشكيل :** تضم عدداً من الاستشاريين القانونيين من ذوي الاختصاص بالقوانين المدنية والتجارية .

#### المهام :

- دراسة مختلف التشريعات المنظمة لنقل وتبادل ونشر المعلومات البرلمانية فيما بين المجالس الخليجية .
- اقتراح تعديل القوانين ، وإعداد

والاختصاص بنظم المعلومات ، والعلوم التكنولوجية والاتصالات والخدمات المعلوماتية ، بالإضافة إلى رؤساء اللجان الفرعية لدراسة المشروع .

#### المهام :

- وضع خطة شاملة لإدارة دراسة المشروع بما يكفل سلامة وسهولة تكاملها ومتابعة تنفيذها .
- اقتراح تشكيل اللجان الفرعية واعتمادها من اللجنة العليا .
- اقتراح الهيكل التنظيمي والاختصاصات العامة ونظم العمل بالمشروع بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة .
- النظر في كل ما تعرضه عليها اللجان الفرعية من اقتراحات ودراسات وبيانات الرأي فيها .

وضع الإطار العام لبرنامج إعلامي يواكب مراحل تنفيذ المشروع بما يكفل تهيئة المجالس الخليجية بشكل ملائم لاستفادة من المشروع على نحو أمثل .

تقدير تقرير دوري للجنة العليا ، يتضمن مراحل إنجاز المشروع والعقبات التي قد تتعارض سير العمل والأداء والمقررات للتغلب عليها .

#### اللجنة الفرعية لدراسة نظام النشر الآلي

#### التشكيل :

تضم في عضويتها عدداً من ذوي الخبرة في تحويل وتصميم نظم المعلومات الآلية .

#### المهام :

دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وتحديد نطاقه العام والمراحل الرئيسية لتطويره .

إعداد الدراسة التفصيلية للمرحلة الأولى للمشروع باعتبارها مشروع مصغر تجريبي ، وتحديد المواصفات الفنية للنظام الآلي لنقل وتبادل المعلومات .

تحديد المراحل والأنشطة المختلفة من

وتدفقها لكافة أفراد المجتمع الخليجي ، بما يتوافق مع اهتمام المجالس الخليجية باستشراف القرن الواحد والعشرين .

وفي ختام ورقة العمل نؤكد أن تصورات كل منا تظل متأثرة ب موقفه وموقع نظره ومنهجه في الاجتهاد ، وبالتالي فنحن نقدر سلفاً أن ما نعرضه من تصور قد يختلف مع تصورات أخرى ويطمئننا في كل الأحوال - أن اختلاف التصورات مفيد في البحث عن الحل الأمثل للانتقال من الكلام المجرد إلى الواقع ، ومن ثم إلى المتوقع ، في إطار هدف واحد ، إلا وهو ضرورة تحقيق نقلة نوعية للمجالس الخليجية ، إنها ليست عملية رقي فحسب بل هي ضمن البقاء ضمن «مجتمع المعلومات» في القرن الواحد والعشرين .

المشروعات اللازمة ، بما يكفل تحقيق أهداف المشروع لتوفير المعلومات البرلمانية لأفراد المجتمعات الخليجية .

- إعداد مشروع اللوائح الجديدة اللازمة لتشغيل المشروع .

- دراسة الالتزامات القانونية التي قد تنشأ عن نشر المعلومات البرلمانية ، واقتراح مشروعات القوانين الملائمة لها ، بما يكفل ضمان صحة ودقة تلك المعلومات .

#### الخاتمة :

إن طبيعة المشروع الذي نتصدى له هو من السعة والعمق والأهمية من جهة ، ومن تبادر وجهات النظر حوله من جهة أخرى ، مما يجعل مناقشته في ندوة أكثر نفعاً ، وقصيرى مانحاوله في هذه الورقة - هو أن نعرض تصوراً عاماً يتصل بتنظيم المعلومات البرلمانية

## البيان الختامي لاجتماع الأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والأمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العربية المتحدة .

- 2- السيد عيسى بن أحمد الجودر - الأمين العام المساعد لشؤون مجلس الشورى بدولة البحرين .
- 3- السيد د. حمود بن عبد العزيز البدر - الأمين العام لمجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية .
- 4- السيد عبد القادر بن سالم الذهب - الأمين العام لمجلس الشورى بدولة قطر .
- 5- السيد عبد الرحمن محمد الجفيري - السكرتير العام بالنيابة لمجلس الشورى بدولة قطر .

بناء على دعوة كريمة من معالي الأستاذ أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتي ، فقد عقد أصحاب المعالي والسعادة الأمناء العامون لمجالس الشورى والوطني والأمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاً بدولة الكويت خلال الفترة من 8- 10 ذي القعدة 1417هـ الموافق 17- 19 مارس 1997م تحت شعار «تواصيل دائم = تبادل خبرة وتحسين أداء» وقد شارك في هذا الاجتماع كل من أصحاب المعالي والسعادة :

- 1- السيد محمد سالم المزروعي - أمين عام مجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات

-سعادة الدكتور محمد السياري ممثل الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

-سعادة السيد نور الدين بوشكوح أمين عام الاتحاد البرلماني العربي ، بالقاء كلمات أشادوا فيها بأهمية هذا الاجتماع وتنبيهاتهم له بالنجاح والتوفيق .

وهذا وقد عقد المشاركون عدة جلسات تخللتها مناقشات مستفيضة للموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوصلوا بعدها إلى النتائج التالية :

**أولاً:** رفع توصية إلى السادة رؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضرورة الاهتمام بتسهيل تبادل المعلومات تتضمن مقتراحاً بإنشاء شبكة لتبادل المعلومات بين المجالس الخليجية على أن تتولى الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي إعداد دراسة حول مشروع إنشاء شبكة لتبادل المعلومات تربط المجالس في دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية وتقدر التكالفة المالية للمشروع ، وان ترسل تلك الدراسة إلى الأماء العاملين في مجالس الشورى والوطني والأمة لإبداء ملاحظاتهم عليها ليتسنى للأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي رصد تلك الملاحظات وأخذها في الاعتبار من خلال دراسة نهائية بهذا الشأن تمهدأ لعرضها في الاجتماع القادم للسادة الأماء العاملين .

**ثانياً:** التأكيد على أهمية تدريب موظفي المجالس الخليجية والسعى ل توفير كافة السبل التي تزيد من حضورتهم العلمية والعملية على أن تقوم كل أمانة عامة في المجالس الخليجية بحصر احتياجاتها التدريبية في المجالات التخصصية ذات العلاقة المباشرة بعمل المجالس وموافاة الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي بتلك الاحتياجات لكي تتولى وضعها في تقرير موحد يتضمن خطة تدريبية مشتركة تعرّض في الاجتماع القادم للسادة الأماء العاملين .

6- السيد شريدة عبد الله المعوشرجي - الأمين العام لمجلس الأمة بدولة الكويت .

7- السيد د. محمد بن سعود الباري - مدير عام الشؤون القانونية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . كما شارك في الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع السيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع البنود التالية :

**أولاً:** إنشاء شبكة لتبادل المعلومات تربط المجالس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

**ثانياً:** وضع برامج تدريبية مشتركة لموظفي الأمانات العامة لرفع مستوى كفاءاتهم في المجالين الفني والإداري .

**ثالثاً:** تبادل الوثائق الدستورية والقانونية بين المجالس النباتية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

**رابعاً:** تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب البرلمانية والمارسات النباتية الناجحة لدى المجالس الخليجية .

وقد عقد المشاركون جلسة تمهيدية تم فيها اعتماد جدول الأعمال وانتخاب السيد شريدة عبد الله المعوشرجي أمين عام مجلس الأمة الكويتي رئيساً للجتماع .

هذا وتفضل معالي الأستاذ أحمد عبدالعزيز السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتي فشمل برعايته الكريمة حفل افتتاح أعمال الاجتماع ، حيث رحب معاليه بأصحاب المعالي والسعادة الضيوف الكرام ، منها بأهمية البنود المدرجة على جدول الأعمال لتعزيز التضامن الكامل في جميع الميادين بين شعوب المنطقة ، وتنبئ معاليه التوفيق والنجاح لأعمال الاجتماع ثم تفضل كل من :

-سعادة السيد شريدة عبد الله المعوشرجي أمين عام مجلس الأمة الكويتي .

الصباح - ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء . تتضمن تمنياتهم الصادقة لسموه أن يمن الله عليه بالشفاء العاجل سالماً إلى أرض الوطن .

3- معالي السيد أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة . تتضمن شكرهم وتقديرهم لدعوته لهذا الاجتماع ورعايته الكريمة له .

4- صاحب المعالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رئيس مجلس الوزراء بنيابة وزير الخارجية . تتضمن شكرهم على حسن الحفاوة والاستقبال الذي لقيته الوفود المشاركة من دن معايله .

كما يرفع المشاركون الشكر والتقدير إلى مجلس الأمة الكويتي وأمانته العامة ومنسوبيها على حسن الاستقبال وكرم الضيافة ، وتوفير كافة السبل والامكانيات التي أدت إلى نجاح الاجتماع ، كما يتقدم المشاركون بجزيل الشكر والامتنان للسيد شريده عبد الله الموسوي أمين عام مجلس الأمة على حسن إدارته للجلسات وحكمته التي ساعدت في الوصول إلى نتائج يؤمن أن تخدم أهداف الاجتماع .

والله ولي التوفيق .

ثالثاً : تبادل الوثائق والمطبوعات والمنشورات فيما بين الأمانات العامة مع مراعاة النظم واللوائح المعمول بها في كل مجلس .

رابعاً : التأكيد على أهمية تبادل الزيارات بين منسوبي الأمانات العامة في المجالس الخليجية للاستفادة من الخبرات والتجارب الإدارية والفنية وأن تضع كل أمانة عامة البرامج الزمنية المناسبة لتلك الزيارات .

خامساً : التأكيد على أهمية استمرار مثل هذه اللقاءات نظراً لفائدة المرجوة منها ، وتوفير كافة السبل لعقدها بشكل دوري بين دول مجلس التعاون .

وفي ختام الاجتماع رفع المشاركون برقيات إلى كل من :

1- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت . تتضمن الشكر والتقدير لسموه على استضافة دولة الكويت هذا الاجتماع وتوفير كافة السبل لإنجاحه .

2- سمو الشيخ سعد العبد الله السالم





شلال افقا في لبنان